كرومر في مصر

بقلم

احمد رشدي صالح

الى الذين يعملون فى اخلاص للتعاون السليم

بين الشعوب

واولئك الذين يعملون لتوطيد العلاقات الحرة

بين الشعبين المصرى والانجليزى

يقدم هذا الكتاب

احمد رشدى صالح

مقدّمة

يظهر مدى نضج المجتمع المصرى الآن فى تزايد متناقضاته،وتبلور طبقاته، وفى تكيف كل طبقة فى كيانها ووعيها تكيفاً صاعداً،وينعكس بالأخص فى الوعى الطبقى المضطرد مع تبلور الطبقات ، وفى اتجاهات السياسة المصرية داخلية كانت أم دولية.وينعكس بالطبع فى صنوف الانتاج الفكرى.وليس من شك فى أن القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على انضاجه ، والانتقال به من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً .. ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه .هناك الأفكار ، وهى برغم انبعاثها من واقع المجتمع وصدورها عن أوضاعه ، فإنها تتحول إلى قيم - تبدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل - خلال تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته،وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيها - قوة موجهة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة...تستوى فى هذا الفكرة أيا كانت ، فلسفية أودينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية.إنها جميعاً تجارب اجتماعية صدرت عن المجتمع ، أو انبعثت من حركته التطورية ،أو انعكست من كفاح متناقضاته بعضها مع بعض، أو من تفاعل عناصره..وهى إذ يجردها المغالطون ،من أنصار الفن للفن والأدب لوجه الأدب ،عن مكنونها الاجتماعى وهو يبرئها عن استهداف غاية محدودة، تخدم وظيفة معينة :تنفس عن وعيهم،وماهية وجودهم الطبقى ، وتفتق عن بعض المواطن المتعفنة من المجتمع ...

وإذا كان الانتاج الثقافى الحر،انبعاثاً من عناصر التقدم فى المجتمع المصرى، فإن أصله لا يتحدد بفئة المثقفين الأحرار وحدها : ذلك بأن جذوره فى الطبقات الشعبية التى من طبيعتها أن تتقدم بالمجتمع وإن تحرره من أوضاعه المريضة...وليس الانتاج الثقافى الحر صادراً عن وعى المثقفين الأحرار وواقع الطبقات الشعبية

فقط ، إنه أيضاً انعكاس لكفاح هذه الطبقات ضد نقائضها : عناصر الرجعية والطغيان. والانتاج الثقافى الحر فى مصر يجب أن لا يمثل المثقفين الأحرار وحدهم، وأن لا يمثل فقط وجود الطبقات الشعبية الاجتماعى ، أو كفاحها الطبقى ، أو يعكس آمالها، أو يركز مآسيها، أو يفصل النظرة الفلسفية التى ترشدها إلى الطريق السوى، ذلك بأنه غير منفصل عن الانتاج الثقافى الحر فى العالم أى يجب أن يخرج عن الدائرة الضيقة إلى حيث يتأثر بالتيارات العالمية فالأصل أن منبعه المباشر فى مصر ـ الشعب ـ لا ينفصل وعيه ، ولا يستقل كفاحه ولا ينعزل وجوده عن وعى وكفاح ووجود الطبقات الشعبية فى العالم كله. ولقد وضح أثناء هذه الحرب ، رجحان كفة الشعوب على أعدائها ـ وأكسبت هذه الحرب التحريرية القوات الشعبية المناضلة فعلا للطغيان الفاشى، وتلك التى لم تشترك بالفعل فى القتال، قوة مضطردة الزيادة، ملحوظة المدى .. وكان اضطراد هذه القوة، وتزايدها المستمر، السبب الكبير فى بعث موجة التفاؤل المباركة التى بلغت نطاق الأحرار فى كل بلد من بلاد العالم وتغلغلت فى نفوسهم. فالقوات الشعبية تلزم الرجعية مسالك صعبة شائكة، وتضيق عليها الخناق يوماً بعد يوم، وتنتصر عليها فى كل معركة تديرها قوات التحرير ... ولكنها تنتصر قسراً لاهوادة، وتلزمها المسالك الصعبة الشائكة إجباراً لا اختياراً .. أى إنها تناهضها فى حزم ، وتكافحها فى شدة وتصميم وانتباه ... يدعمها فى كفاحها التحريرى ، تحالف الدول الديمقراطية ، وتعاونها على كسر الفاشية عصب الرجعية... ويدعمها تأييد الأحرار والديموقراطيين للتحالف العالمى ضد الفاشية والرجعية... ومن ثم فقد أدخل فى كفاح الطبقات الشعبية عامل جديد .. التعاون الدولى على كسر الفاشية.. وكانت المؤتمرات الدولية بين الأقطاب السياسيين ، ومؤتمر نقابات العمال المنعقدة فى لندن أخيراً ، دلالات عميقة عظيمة ... فهى إلى جانب، تمثيلها لاتحاد الدول والأمم فى كره الفاشية والعزم على تحطيمها ، قد أتاحت الفرصة ـ وخاصة فى مؤتمر نقابات العمال الدولى لأكبر عدد من ممثلى هذه القوات الشعبية، أن يجتمع فى صعيد واحد، وأن يجتمع فيؤيد التعاون الدولى بين الدول على كسر الفاشية . ..

أدخل هذا الاعتبار فى كفاح الطبقات الشعبية، وتمثل فى وعيها، فكان حتما أن ينعكس على أقلام المثقفين والمفكرين الأحرار، تمتلىء به نفوسهم وتختلج به آمالهم، فتشرف بالتفاؤل، وتتحمس للكفاح.. غير أن بعض المفكرين الاحرار فى مصر قد أسرفوا اسرافاً فى أخذ هذا الاعتبار.. فتناسوا، بالفعل، نقائض القومة الشعبية المباركة.. تناسوا أن الغد الزاهى الموعود لن يكون بعد أيام أو أشهر أو سنين... تناسوا أن القضاء على نقائض القومة الشعبية المباركة يتطلب إيجابية أعمق من مجرد التفاؤل، ويستلزم دقة أكثر بكثير من تبسيطهم للوضيعة الدولية الراهنة، وتبسيطهم بالتبعية لدور المناضلين الديمقراطيين ـ وبالتالى تبسيطهم لدور المثقفين الأحرار المصريين... هذا التبسيط الذى بلغ ـ فى بعض الحالة ـ الغاء دور المثقف المصرى الحر فى الكفاح الوطنى.... هذا التبسيط السهل الذى يخدم لاشك الرجعية المصرية، والأجنبية. ويعوق الكفاح الشعبي النظيف.

إن المثقفين المصريين الأحرار أشد الناس تمسكاً بالتعاون الدولى للقضاء على الفاشية والرجعية، وأشد الناس دفاعاً عن هذا التعاون وأشد الناس إيماناً بمستقبل الشعوب.. والمثقفون المصريون الأحرار يؤيدون التعاون بين الدول للقضاء على الفاشية والرجعية. لا باعتباره الهدف الاول والأخير لهم، ولا باعتباره هدفاً كلياً جامعاً لكفاحهم، ولكن باعتباره دعامة عظمى تعاونهم فى الوصول بكفاحهم القومى إلى ذروته ـ والكفاح القومى يعنى الكفاح الوطنى لتستقل مصر، ويعنى بنفس القوة الكفاح الاجتماعى لتصل الطبقات الشعبية إلى مكانتها السامية الحرة الكريمة التى نطلبها لها ـ وهكذا فالمثقفون الأحرار لا يفصلون بين كفاحهم الشعبي الداخلى. لتتحرر الطبقات الشعبية من الرجعية. وبين كفاحهم الوطنى لتتحرر مصر، من الظلم والرجعية الأجنبيين...وهكذا يدخل اعتبار القومة الشعبية العالمية فى كفاح المصريين، وفى نضال المثقفين الأحرار خاصة... أنها اندفاع عميق الأثر بعيد المدى فى تاريخ الإنسانية. وفى تاريخ مصر

بالطبع. وإنها قومة واعية عظيمة القوة. عظيمة المستقبل .. ولكنها اندفاع لم ينته إلى غايته. وقومة لم تصل إلى أهدافها كلها. وواجب الأحرار أن يدفعوا بقواهم جميعاً فى تيارها، وأن لا يتركوا هذه الفرصة الحاسمة تمر دون أن يبذلوا أقصى طاقتهم - واجبهم أن يتفاعلوا معها ; ويستوعبوا مسبباتها، ويستوعبوا القوات المناهضة لها، ويعملوا على ضوء الجدلية السليمة. التى لا تقوم بغير النقائض، ولا تتحرك بغير كفاح النقائض بعضها لبعض.. واجبهم أن يعيشوا بوجدانهم فى التحليل المادى العلمى، لا أن يعيشوا بأحلامهم على هامشه، فيكونون عالة على قومة الشعوب، ينتظرون ان يجىء الدفع منها باستمرار وفى كل حالة، بدل أن يكونوا هم المجاهدين فى زحمتها الآخذين بجميع أسباب الكفاح فيها. واجبهم أن يربطوا بين كفاحهم القومى - الوطنى والاجتماعى - بكفاح الشعوب ضد الطغيان الفاشى وضد الرجعية أينما كانت، وفى أى أسلوب وجدت. وان الشعوب فى قومتها المباركة، لا تستهدف تحطيم الفاشية والرجعية فحسب، بل وتستهدف اقامة سلام دائم، أى تستهدف القضاء على أسباب الحروب، سواء أكانت اقتصادية او سياسية. ولا يتنافى سعيها الحازم للقضاء على الرجعية، وتحطيم اسباب الحروب مع تعاونها، ولا يكون خطراً مسدداً الى تحالفها القائم الآن . . . ذلك بان التعاون بين الدول الديموقراطية، ليس تعاوناً بينها باعتبار معظمها دولا استعمارية معتدية - مما يستوعب أن لا تتعرض للاستعمار حرصاً على سلامة صرح التعاون الدولى، انها تتعاون باعتبارها دولا محررة. . . دولا ديموقراطية وراءها أمم تبغض الفاشية: وهى الاستعمارية الرجعية، وتبغض الرجعية فى مختلف اسبابها : وهى محرك الاعتداء الاستعمارى وتنوى تحطيم أسباب الحروب أى تستهدف العدالة بين الأمم وتنوى استئصال الظلم والبغى . . .

إن الشعوب فى قومتها المباركة، تدعم التعاون بين الدول المتحالفة على هذا الاعتبار الأخير : اعتبار أنها دول ديموقراطية محبة للسلام، عدوة للطغيان، عدوة للاستعمار والظلم، عدوة للرجعية فى اية صورة، اقتصادية أو سياسية، عدوة للأسباب الموجبة للحروب.

والشعوب فى قومتها الواعية، لاتفزع من محاربة كل ما من شأنه أن يزلزل اتحاد الدول الديموقراطية وتعاونها الدائم لحفظ السلام . . .

وواجب المثقفين الأحرار أن يعكسوا كفاح الطبقات الشعبية، بما فيه من اعتبارات دولية جديدة . وما يقوم فيه من قيم اجتماعية . وما يختلط به من قيم قومية .

بل ان واجبهم لأعمق من مجرد عكس وصفية الطبقات الشعبية وكفاحها التحريرى القومى بشقيه: الشق الوطنى والشق الاجتماعى - ان واجبهم أن يتفاعلوا مع الوضعية المتطورة، وأن يحللوها تحليلا علميا ماديا حرا ، ويقدموها فى شجاعة وتصميم الى الطبقات الشعبية. أى أن واجبهم ان يحتضنوا جراثيم الوعى الشعبى، وينشؤها بجدب وعزم، ويطعموا بها الطبقات الشعبية التى تحتاجها دائما، وقد تعجز عن خلقها .... وجراثيم الوعى الشعبى هذه لا تولد فى مخابر المثقفين . لا تولد فى اراجهم - لا تولد فى حيز افكارهم ليتفضلوا بها على الطبقات الشعبية، وهى بالمثل لا تستورد من الخارج، لا تأتى بها كاملة التيارات العالمية وإن أتت بعناصر بعضها ، ولا تترجم عن امهات الكتب ، وعبقرى النظرات الفلسفية مادامت لا تكون نظرات مصرية حرة وإنما هى تنعبث اليهم من واقع المجتمع المصرى، وكفاح طبقاته، غير المنفصل فى تطوراته ، واوضاعه ، عن التطورات والأوضاع العالمية. أى ان واجب المثقفين الاحرار فى مصر ، أن يقدموا تحليلا علميا حراً ، لمسائل المختلفة ، وتفسيراً علميا حرا لمشاكل الطبقات الشعبية ، ونظرات فلسفية مادية موجهة لهذه الطبقات فى نضالها ، على ان تضم التعبيرات والنظرات فى أساسها المقومات المحلية ، والعالمية ، وأن يتعمق مقدموها ، فلا يرسلونها تعبيرات ، برجية، تقتصر على معالجة الظواهر أو النتائج ، ولا يتخاذلون فى تعبيرهم عن التوجيه الكفاحى ، ضد نقائض الحرية والديموقرطية. وبعض ما يجب ان يقدم المفكرين الأحرار الآن تحليل مادى لتاريخنا الحديث لأن المصريين احوج مايكونون الى تحليل علمى مخلص لتاريخهم ، تحليل مادى يوضح المسألة القومية ،

وهى حجر الزاوية لهم . ويوضح بالمثل تطور المجتمع ونمو طبقاته . ليدل على كفاح الطبقات الشعبية ويكيف وجودها الحالى نظريا ويقدم توجيها لها فى نضالها المقبل . ولأن المثقفين الأحرار فى نضالهم أحوج ما يكونون الى استيعاب الاوضاع الحالية على أسس دقيقة ، أحوج إلى ان يتعرفوا القوى التى يواجهونها الآن ، وأن يتعرفوا مصادرها ، ليتخذوا موقفاً سليما متيناً من سيرها وغايتها ولأنهم أحوج ما يكونون إلى أن ينبذوا جانب السطحية فى الاراء والجنبية والتردد ، وهى كلها ثمرة افتقارهم إلى تراث مصرى فكرى حر · لن يوجد هذا التراث ما داموا مكتفين بترجمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد تختلف وضعيتها عن وضعيتنا وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا . وتختلف ظروفها الاقتصادية عن ظروفنا ، وتختلف علاقاتها الدولية عن علاقاتنا وتختلف ماهية انتاجها الفكرى عن ماهية انتاجنا وتختلف بهذا كله ، فى الاعتبارات التى تشكل دور المثقف الحر فيها ، عن الاعتبارات التى تحدد دورنا نحن الاحرار المصريين .

– إن المثقفين المصريين الاحرار أحق الناس جميعا بأن يجعلوا المسألة الوطنية حجر الزاوية فى كفاحهم الحاضر لأنها بالفعل المسألة الاولى بالنسبة للمصريين المخلصين جميعا ، ولأنها بالفعل الفرصة الكبرى التى يستطيع المفكرون الأحرار خلالها أن يبلوروا الكفاح التحريرى المحلى ، وأن يتقدموا خطوات . وسخف ما يقال من أن فى إثارة المسألة القومية فى الوقت الحاضر . مناهضة لتيار التعاون العالمى – الذى يجب أن يؤيده كل وطنى مخلص وكل مفكر حر . سخف لأنه يتجاهل فى الأصل أسس وجودنا القومى ويتجاهل أسس وجود المثقفين الأحرار المصريين الاجتماعى ، ويتجاهل دورهم فى مصر – سخف لانه ينسى أن كفاح المصريين القومى تأييد قوى لمجهودات الشعوب الاخرى فى قضائها على الرجعية ... انه قول ضحل ، قاصر الشمول يفتق عن تشويه فى وعى قائليه .

قول ضحل لا يمثل المثقفين المصريين الاحرار . لان المثقفين الاحرار هم طليعة هذا الشعب – هم لسانه الناطق عن وجدانه هم ترجمان كفاحه ، وتنفيس

أوضاعه ، والهدى القويم الى حريته.وإن المثقفين المصريين الاحرار يضعون نصب أعينهم الكفاح التحريرى بشقيه الوطنى والاجتماعى ، ولأنهم بهذا وحده يستأهلون أن يحتلوا الصدارة فى صفوف الشعب المصرى الذى لا يقدم على مسألة حريته مسألة سواها ، ولا يقدم الآن بين مسألة تحرره الوطنى وتحرره الاجتماعى . . ولأن واجب المثقفين الاحرار المصريين ان يربطوا دائما بين دورهم الكفاحى فى مصر ، وبين كفاح الشعب المصرى،وبين هذا كله وكفاح الشعوب الأخرى .

انه قول ضحل . لأنه ترديد حرفى لأقوال بعض المفكرين الأحرار الذين أرسلوها متعمقة واعية،تتلاءم مع حالة بلادهم التى خطت خطوات حاسمة نحو الحرية الداخلية والتى تعتبر حرة بالفعل فى علاقاتها الدولية. وتتلاءم مع التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى بلادهم ، وما يعرضه من موقف معين يختلف أصلا عن موقفنا نحن المفكرين المصريين الأحرار .

ان واجب المثقفين المصريين الاحرار أن يؤيدوا المسألة القومية بشقيها: الشق الوطنى والشق الاجتماعى- بل يجب ان يكون الكفاح من اجل هذه المسألة القومية،كفاحهم الكامل الآن-واجبهم ان يخرجوا المسألة القومية المصرية من معناها الضيق القديم باعتبارها علاقة مخصوصة بين مصر وبريطانيا ، الى رحاب أوسع واسلم-الى حيث تكون جزءاً لا ينفصل من قضية مكافحة الرجعية و الفاشية واسباب الحروب-أن يجعلوا حلها واحداً من الاسباب التى تؤمن السلام الدولى بل أن يجعلوا حلها جزءاً من حل قضية البلاد الاخرى المكافحة مثل مصر لتسترد مكانتها الدولية الحرة،بل ليجعلوا مسألتهم القومية فى شقها الوطنى . جزءاً من محاربة الاستعمار،وهو وجه ضخم من الرجعية الاقتصادية والسياسية،وسبب ضخم من اسباب قيام الحروب .

ان المثقفين المصريين الأحرار يؤمنون بأن الحرية والديموقراطية فى تصاعد مستمر،وبأن قوة الشعوب فى تزايد وتغلغل،ولكنهم لا يعنون بهذا ان الانسانية

قد فك عقالها إلى الابد ـ ولا يعنون بهذا ان الحرب التحريرية الحاضرة كانت لطمة شمشونية قضت على اركان الرجعية جميعاً ـ ذلك بان الرجعية ، قد اقيمت على عمد من الاغتصاب واستندت الى اسباب اقتصادية واجتماعية ، فلا يكون القضاء عليها بطحنها فى جانب من جوانبها مهما عظم هذا الجانب ، بل يكون بتدمير اساسها الاقتصادى والاجتماعى جميعا ـ ولذلك فالمثقفون المصريون الأحرار لاينفون من ايمانهم ، ضرورة الكفاح الخالص المتزايد ، وضرورة زيادة طاقتهم الكفاحية لاستئصال مابقى من أسباب الظلم ، وجذور الرجعية . . .

- وكفاحهم هذا يتكيف لاشك بوضعيتهم فى المجتمع المصرى ، وبوضعية المجتمع المصرى ذاته ـ فتكون المسألة القومية حجر الزاوية فى نضالهم التحريرى.

٭ ٭ ٭

وإنى إذ أقدم هذه الصفحات من تاريخنا الحديث لم أقصد بها هتك النقاب عن مآسى الاستعمار فى مصر ، بقدر ماقصدت تحليل اوضاع المجتمع المصرى ، وتحليل كيانه وابراز الدور الذى لعبته كل طبقة من طبقاته ، وتحليل الاتجاه الاستعمارى ، فى الفترة الأخيرة من القرن الماضى والاولى من القرن الحالى ، راجيا أن يضع القارىء المادة التى قدمت موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالى حيث تطور المجتمع المصرى بكيانه ، وبارتباطه بالتيارات الدولية التى تطورت هى الاخرى تطوراً هائلا كبيرا ، دل عليه تزايد القوات الشعبية ، وتضاعف دورها فى تقرير مصير الانسانية ، ودل عليه الاتجاه الدولى الصاعد ، إلى مؤازرة الحركة الأممية الناهضة ، فى القضاء على اسباب الحروب ومنها الاستعمار .

ومؤمنا انى ، باثارتى بعض جوانب التاريخ المصرى الحديث ، فى شكل تحليل علمى حر ، قد حققت جانبا مما دعوت إليه فى صدر هذه الكلمة من حيث انه واجب المثقفين الاحرار أن يجعلوا المسألة القومية حجر الزاوية فى كفاحهم وأن يديروا منها نضالهم ، وأن يقدموا خلالها شروحهم وتحليلاتهم للشعب وقد يقال إن تحليل التاريخ المصرى ، لايحمل قيمة حالية بالنسبة للمصريين وان هناك مسائل امس بحاضرنا ، من هذا الحديث عن ماضينا ـ ولكنى مع

تقديرى لأهمية التعرض بالتحليل والإشاعة لأسباب مشاكلنا الحاضرة العلمية ، واوضاعنا الراهنة ، لا ألغى تحليل التاريخ بل إنى لأقدمه على كثير من المسائل الحالية إذ أن استيعاب تاريخنا الحديث استيعابا ماديا حرا ، ، يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهما عميقا ـ واما الذى يفيده المجتمع من دراسة التاريخ فهو أن تتبين الجماهير القوى التى كيفت وجودها والزمتها مكانها وفرضت عليها نسقا خاصاً فى التطور وأن تتبين الطبقات الشعبية كيف تنمو هذه القوى إلى نقائضها ، فتعمل على ضوء التجربه التاريخية والتفسير العلمى وتدفع بالحوادث إلى حيث تحين فرصتها التاريخية وأن تتبين التضليل فتنبذه ، والانتهازية فتسحقها ، والفاشية فتقضى عليها ، والرجعية فتناضلها ، ليخلص الشعب فى كفاحه إلى خيره وخير الانسانية جمعاء وتحرر غير من الشعوب الاخرى ، والعدالة فى مجتمعه ، والقضاء على الظلم فى المجتمعات الاخرى ؟

المؤلف

« أخي ان عاد يحرث ارضه الفلاح أو يزرع
ويبني بعد طول الهجر كوخا هده المدفع
فقد جفت سواقينا وهد الذل مأوانا
ولم يترك لنا الأعداء غرسا في ارضينا
سوى اجياف موتانا (١) »

أيام الجـوع

أيام عاتية ... تهدم فيها الكثير من معالم الحياة المألوفة فى مصر . وبدأ بها اعتصار مصر لصالح الماليين والصناعيين الاجانب .. وهى عندى الكلمة الاولى التى يجب على ان افصلها واحلل اسبابها لانها مفتاح سياسة كرومر فى مصر .. ولانها انموذج واضح المعالم ،مجلو التقاسيم،لتطور النظام الاقتصادى فالسياسى فى البلدان الصناعية — وفى انجلترة على وجه الخصوص — واثر هذا التطور فى مصر ، فى علاقاتها الخارجية وفى وضعها الدولى ، ثم - بالدرجة الاولى - فى كيانها الداخلى اى فى نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة الاقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها ... وفى صنوف السياسة والثقافة التى نشأت فى مصر الحديثة .... على أن جذور هذه الأيام العاتية تبدأ بالحملة الفرنسية التى جاءت مصر ومن اهدافها الاولى أن تجعل منها سوقا للمصنوعات الفرنسية التى ضيقت عليها الخناق المصنوعات الآلية البريطانية . وأن تفتح منها سوق الشرق الاوسط للمنتجات الفرنسية . . . ثم تنمو هذه الجذور بعض الشيء ايام محمد على ، عندما بلغ الاقطاع المصرى ذروته . ثم تبدأ الايام الصاخبة العاتية ، عندما فرضت الدول فى اتفاقية لندن على مصر أن تتخلص من نظام الاحتكار ، اى أن تشكل اقتصادها بحيث يتلاءم مع تطور الاقتصاد (العالمى) ... فاذا كان عهد « عباس الأول » واقيمت السكة

---

(١) الايات لميخائيل نعيمة

الحديدية لأول مرة فى تاريخ مصر ، اقيمت معها العلامة الأولى فى مسير هذه المرحلة التاريخية . ثم تكون ديون سعيد واتفاقية قناة السويس ، الحجر التالى ، وإن كان اضخم واعمق خطرا من العلامة الأولى . ويكون عصر اسماعيل الجولة الحاسمة التى تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكلا حاسما وتتكسر بعض أسباب الأقطاع المتماسكة فى الداخل . . كان عصر اسماعيل الجولة الحاسمة ايضا فى معركة اخراج مصر من عزلتها والدفع بها خارج نطاق الدولة العثمانية، إلى حظيرة سيد جديد ،جاءها فى شكل المال الأجنبي الذى راح يطلب جزية اشد من الجزية التركية ،ويطلبها باستمرار وفى نطاق واسع متزايد دائما (١) ولم يجىء هذا « السيد الجديد » بمحض الصدفة .. ولم ينبعث إلى مصر بغير سبب . لقد جاءها مدفوعا بقوة اعظم منه ، قوة محركة لاتفتر حركتها . حركة النظام الرأسمالى الاجنبى ، والانجليزى خاصة . وحرى بنا أن نستوعب اهم خصائص هذا النظام ، على ضوء آثاره فى مصر لنخلص فى وضوح إلى ماهية هذه الفترة من تاريخ مصر .

عرفت مصر تدفق الفائض من المصنوعات يلازمه تدفق الفائض من المال الاجنبى — المتمثل آنئذ فى الديون الخديوية — اواسط القرن الماضى ، وفى ستيناته وسبعيناته . اى بعد ماقضى على نظام « الاحتكار » الذى اقامه « محمد على » ولم يقدر له البقاء لتعارضه اصلا مع التيار العالمى : « حرية التجارة وحرية المنافسة » . وكان مجىء هذا الفائض إلى مصر فى وقت اشتد فيه حماس الصناعيين — الانجليز خاصة — لحرية المنافسة . وتبرير حماسهم ، انها لديهم اذ ذاك الحل المرجى لأزمة داخلية وخارجية تؤذنهم بالخطر الماحق . فمنذ فجر القرن الماضى ، والثورة الصناعية فى نمو سريع فاذا ما بلغ القرن اربعينياته وضح انقسام المجتمع الانجليزى الى طبقتين ، أمراء المصانع تزيد ثروتهم وتزيد « والكادحون » واملاقهم وضجرهم ، باديان للعيان متزايدان ابدا .. والانتاج الصناعى يقفز عما تستطيع السوق المحلية ان تستوعب .. ويؤذن

(١) ص ١ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر لالينور بيرنز

بالبوار اذا هو لم « يحرك » إلى سوق خارجية .. وكيف السبيل إلى هذه السوق أهى الحرب ! أهو الاستعمار بالقوة ! ثم انه لابد ان يكون الصناعيون وقد اصاخوا السمع الى « بوقهم » التايمز التى كتبت فى صيف ١٨٤٤ تلخص الموقف كله فى كلمات ذات مغزى «الحرب على القصور والسلام للاكواخ هذه هى الصيحة المجلجلة التى سوف تتردد فى انحاء انجلتره عما قريب . »

الازمة مستحكمه ، والحل الذى يرضاه الصناعيون لابد أن يكون مربحاً ذلك ، بان مكان رجل الاعمال من الاقتصاد هو أن يصنع ربحا ، لا أن يصنع سلعا ، ان أكبر نجاح لرجال الاعمال هو أن ينالوا شيئاً ما مقابل لاشىء» الحل المربح ليس فى صنع « سلع جديدة » للخروج من هذا المأزق . وانما هو باعتصار « الربح »... بأن تروج المنتجات الصناعية الانجليزية فى الخارج ... لاتحملها الى الاسواق الخارجية اسنة الحراب البريطانية .. ولماذا تحملها الحراب مادامت انجلتره تنعم بميزة السبق على كل بلاد العالم من حيث الصناعة!! أليست هى « شمس » العالم الصناعى والزراعى ! اليست هى «صنعه الاول ! . . ألم تقفز بها الثورة الصناعية « مالم تقفزه اية ثورة اخرى باى بلد آخر !». الحل المرضى ، هو أن تروج الصناعات البريطانية حتى تبلغ كل ركن من اركان العالم وحتى تطوى البعيد والقريب ... ولا خوف عليها ولا بأس فهى ارخص وأجود المنتجات الصناعية طرا .. الحل اذاً هو « حرية التجارة » والمنافسة الحرة .. ومقولات الصناعيين وأنغام أبواقهم اذاً هى : « المسيح هو حرية التجارة ويجب أن تبلغ المنافسة الحرة شغاف كل نطاق وأن تتغلغل الى كل ذرة من ذرات الوجود وويل للضعيف الذى لايصبر للمزاحمة..وويل للنهار الذى تدقه المنافسة والبقاء للأصلح ... »ومن ثم فالمنافسة الحرة ميدانها الأرض جميعا... إنها قائمة فى كل مجال منها «فى الحكومة ، فى العلم وعما قريب فى الدين (١)» السماء هى غاية المنافسة الحرة والارض صعبها ومنبسطها ، ووديانها وهضابها مجال المنافسة

---

(١) لورد ريك انجلز

والويل للمتخلفين .. هذه الدعوة المجلجلة تجرف كل شيء .. وحق لاربابها أن « يضعوا أكتافهم فى العجلة التى تديرها ، ليدفعوا بها ، تطحن وتطحن ولاغرو فأرباحهم تثب فى شهور وسنوات .. من اعداد متواضعة فى المائة إلى الاف فى المائة(١) ... »

لاننكر أن ثمة مخرجا قد أوجد لازمة الاربعينيات فى انجلتره : تدفقت الارباح تدفقا اليها ، فسال معظمها الى جيوب الصناعيين ، وتناثر بعضها إلى الطبقات الشعبية، ولكن هذا الحل نفسه حمل فى طياته ازمة الثمانينيات وحمل نقيضها « الاحتكار » ، وهو ماسنفصله فيما بعد . أكسبت التجارة حرة التنافس انجلتره مكانة اقتصادية وسياسية اعظم من مكانتها السابقة اذ كانت نتيجة السياسة الجديدة ، أن عزز احتكار انجلتره فى الانتاج (٢) فندت المنتج الاول فى العالم ، والمورد الاول لمايحتاجه من منتجات صناعية ، اى غدت مصنعه ومقاوله الاكبر .. وتكيفت نظرة امراء الصناعة فيها تكيفا جديدا ، فقد خيل اليهم أن اسبقية انجلتره ، باقية إلى غير فناء . وانه خير لهم أن تظل الاسواق جميعا مراحا لنشاطهم ، بأن يجتنبوا الاحتكاك بالدول الاخرى . وكان لزاما أن يزخرفوا مقولات جديدة كأن تكون رسالتهم هى تمدين العالم عن طريق التجارة وكأن يقول رئيس وزرائهم « بالمرستون » :

« لنتقدم بالبلاد الاخرى بتجاراتنا معها، ولنتجنب كل غزو لا نه سيجلب علينا نقمة الشعوب المتمدينة »(٣) وكان طبيعيا ان ينظروا إلى الاستعمار وهو تقسيم الاسواق بين الدول الصناعية واحداها بريطانية، على انه عقبة فى طريقهم لأنه يحجز اسواقا لغيرهم . ومن ثم ، فهاجمة الاستعمار ديدنهم ، والمبادىء الانسانية ، ودعاوى المدنية والحضارة ، متاعهم .. ولا مانع لديهم من أن تضرب انجلتره المثل الأول ، فتتخلص من مستعمراتها ، التى كانت « حجرا ثقيلا فى عنقها »(٤)

(١) انهيار الحضارة الرأسمالية لبيارتريس وسدني وب
(٢) الن هت فى كتابه هذه الازمة النهائية ص ١٣١
(٣) بالمرستون فى احدى رسائله الي لورد كاولى
(٤) دزرائيلي

وتبشر جريدة التيمز فى حماس بأن استقلال المستعمرات التام غدا امرا محتوما(١). وتبلغ التجارة حرة التنافس غايتها فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى . وهى فى حركتها صعدا تحمل فى كيانها ، نقيضها ... الاحتكار .. ذلك بأنه مع تدفق الارباح على الصناعيين ، واختفاء الهيآت الصناعية والتجارية الصغيرة ، بتكتلها فى مصالح اكبر ، او بفنائها لفشلها ازاء منافسة الهيآت الكبيرة ، يتركز رأسالمال أكثر فأكثر فى ايد قليلة ، فيتغير بالطبع النظام الاقتصادى كله ، وتتغير بالتبعية الخطط السياسية .. تتغير هذه وتلك من مرحلة الزهد فى « الأسواق الموقوفة على منتجين معينين » إلى الرغبة فى ايجاد هذه الاسواق وإلى النشاط فى سبيل هذه الاسواق . ولما كان الاستعمار قد اتسع مداره بعد منتصف القرن الماضى ، فالضغط على اقتسام هذه الاسواق واحتجازها ضغط كبير .. وتتغير طبيعة المصدر من « الفائض »فبعد ان كان ايام التجارة حرة المنافسة « فائض المصنوعات بالدرجة ألاولى يلازمه فى حدود فائض المال » اصبح فى ظل الدور الجديد ، الامبريالى ، فائض المال بالدرجة الاولى .

وان مرحلة الانتقال من التجارة حرة التنافس إلى الاحتكار فالدور الامبريالى لهى المرحلة الهامة التى سنتناولها بالبحث والتحليل ، وهى المرحلة الاولى من حيث الأهمية ، فى علاقة مصر المباشرة بحملة الأسهم الأجانب عامة والبريطانيين خاصة . واما فجر هذه المرحلة فعهد اسماعيل ، حيث ينشط الخديو فى الاستدانة ، فيلقى صدورا رحبة عند الماليين الاوروبيين ، يغرونه بشروط لينة مطاطة ، ويمنحونه تسهيلات متعددة بل وتشجعه على الاستدانة بعض الهيئات الرسمية المسئولة (٢) ويستغل فى نظير هذا استغلالا فاحشا ، ويسعى الماليون إلى تحويل الديون من ديون شخصية على اسماعيل إلى ديون على مصر ، حتى اذا ماتحقق غرضهم ، زاد ارتباط مصر ... مستقبلها وكيانها

(١) عدد يناير سنة ١٨٥٠

(٢) ذكر رودستين كيف أن قنصل انجلترا فى الاستانه كان قد دافع عن حق اسماعيل فى أن تطلق يده فى غشيان سوق الاموال الاجنبية

إرتباطا عميقا بالآلة الرأسمالية المتطورة إلى الاحتكار فالامبريالية .:. والماليون ماضون فى امتصاص مصر حتى تصبح كما وصفها قنصل السويد العام فى القاهرة سنة ١٨٧٩ « أشبه بضيعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذ الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة لا يفهمون أنه لا بد من أنماء موارد الضيعة حتى يحصلوا على اموالهم . فى هذا البلد لا يفكر الواحد منهم إلا فى تسلم الاموال ناسيا أنه على مر الايام يستحيل عليه ان يحصد حيث لم يزرع »

وليست الآفة فى « الافراد » وحدهم إنما هى أولا فى التيارات العاملة فى مصر وفى العالم كله ... الرأسمالية تجوز مرحلة التنافس الحر إلى الاحتكار، والتسابق على اشده بين الدول المستعمرة والتسابق والتناحر يهدان ماقد يقام فى وئام او تنظيم .. حتى ولو كان هذا التنظيم لموارد الاستغلال ذاتها . فمثلا تنشأ المراقبـــة الثنائية فى مصر وغرضها المدعى تنظيم الدخل والمنصرف للحكومة المصرية ، فاذا هدفها الاول يصبح ايصال فوائد الديون كاملة إلى ارباب السندات والاسهم بصرف النظر عن امكانيات الشعب المصرى ..ويكون غرض سير رفرز ولسن مثلا ان يطعم الادارة المصرية بعناصر من بنى وطنه ... ويكون التنافس بين الدولتين انجلتره وفرنسا ، قويا جارفا ، منعكسا فى كل شىء متدفقا فى كل وجه ، بالغاً كل نطاق حتى اصبح البلاط ذاته منقسما شـــيعتين احداهما تعمل بتوجيـــه انجـــليزى ، والاخرى بتوجيه فرنسى (١)

فى مثل هذا التسابق النشيط على اختطاف الارباح ، ولا اقول على اقتسامها، تسوء حالة الحكومة والشعب على السواء . ويكفيك أن تعلم أن دخل الدولة فى سنة ١٨٧٧ كان ٩½ مليون جنيه ، دفع منه فوائد لحملة الاسهم مقدارها ٧½ مليون جنيه ، ولا يحسب فى هذا الجزية التركية (٢) بل ان الضرائب تبتز باقسى الوسائل وفى أشد الظروف نكرا وبؤسا . يقول مراسل التايمز فى ٢١

(١) ذكرها إلنوربرنز وعبد الرحمن الرافعى
(٢) الاستعمار البريطانى فى مصر

مارس سنة ١٨٧٩ انها كانت تجمع فى وقت يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات كبيرة من الأرض لاتزرع والفلاحون يبيعون ماشيتهم والنساء يبعن حليهن والمرابون يملئون مكاتب الرهون بصكوكهم ويملئون المحاكم بقضايا المصادرة . . . بل إن « الكرباج » ، الآلة الجهنمية، التى طالما طنطن الانسانيون من امثال « كرومر» فيما بعد ، بالغاء استعمالها رسميا ، قد استخدم لينال الماليون أرباحهم، وهذا شاهد من بطانتهم وهو مراسل التيمز — يكتب قائلا فى ٥ ديسمبر ١٨٧٨ «ان الحقيقة المرة التى لايكاد العقل يصدقها هى أن الفلاحين الذين اخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح آلاتهم وحطم ديارهم هم أنفسهم الذين كانوا يقاضون امام المحاكم لعدم ادائهم الضرائب المتاخرة عليهم .هذا على الرغم من رقابتنا الاوروبية» وهذا شاهد آخر هو اللورد كرومر يقول فى الجزء الأول من كتابه « مصر الحديثة » معلقا على الظلم الذى وقع على يد الأدارة الثنائية : «وأصبحت الحكومة البريطانية ، مسئولة الى حدما ، عن النظام الذى لابد انه قد لازم جمع الضرائب »... وذكر السير الكسندر بيرد ان الفلاحين اضطروا فى بعض الجهات الى بيع قمحهم بسعر الاردب خمسون قرشا ، فى وقت كان سعر الاردب من القمح فيه (١٢٠ قرشا) ويذكر تيودور روذستين فى كتابه « دمار مصر » كيف ان الحكومة فى ظل الادارة الثنائية عام ١٨٧٧ لم تحجم عن الاستيلاء على اقوات الفلاحين لانهم تأخروا فى اداء الضرائب. وكيف انها « وضعت يدها على محصول فلاحى بعض الاقاليم المختصة باداء الدين بحجة المتأخر عليهم ثم باعته لشركة آل هوايترن البريطانية»...وهذا مراسل التيمز يكتب فى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٧ قائلا« لقد شدد فى جمع الضرائب والتقريرات الواردة من انحاء القطر متفقة على انه قد عجل بجمع ايراد السنة المقبلة قبل دخولها » .. ساءت الحال اشد السوء فى ظل المراقبة الثنائية وبعدها ولم يكن بد ، والتنافس مستعر بين فئات الدائنين على اعتصار مصر ، من أن يزيد سوء حالة الشعب ، يوما بعد آخر ، وأن يصم الدائنون

جميعا آذانهم عن صرخات « الانسانيين » والاحرار وآلام الشعب . . حتى اذا ماطالب صوت بتخفيف العبء عن كاهل المصريين وذلك بتخفيف فائدة الدين، قال بارنج (فيما بعد لورد كرومر) « لااتردد أن أقول إنه ليس فى وسعى ولا وسع زملائى أن نقرأية تضحية تطلب الى الدائنين » ...

ولست ألقى اللوم كله على الافراد هذه المرة ايضا ، ذلك بانهم كانوا « آلات » تحركها قوة أعظم منها ، ولانهم أجزاء فى « ماكينة » كبيرة من انتاجها البؤس المخيم المتزايد على الطبقات المنتجة والشقية عامة، اينما احتكت بها . ووجه آخر المسألة هو انه — مع استمرار المنافسة بين فئات الماليين والسياسيين كان من المستحيل أن يقدم أحدهم على انتهاج سياسة طويلة الاجل غير تلك السياسة التى « ستقتل الاوزة من اجل بيضها » ... ولعل مراسل التايمز الاسكندرى ، قد لخص الصورة تلخيصا طيبا حينما قال فى ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨ « لسنا فى الحقيقة الأمة الوحيدة التى تمتد عيناها إلى وادى النيل؛ لو ان الامر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسبيا مما هو ولكن من اوائل عهد محمد على قد عمل الفرنسيون ومازالون فى أن يكسبوا ويستبقوا لانفسهم النفوذ الاكبر فى مصر »..زد على هذا أن طبيعة الكيان الاقتصادى والسياسى فى كل من البلدين، ذلك الكيان المتطور إلى الامبريالية ،تمنع من اتحاد نشاطهما و إخضاع سياستهما فى مصر لادارة واحدة ، ومن ثم كانت احلام الماليين والسياسيين اليوطوبيين من الجانبين فى أن« تحقن الدماء ويتعاون الطرفان»لاتساوى شيئا فى ميزان الواقع ... فهذه جريدة التايمز البريطانية تكتب فى ٢٦ مارس ١٨٧٨ « أن فكرة احتلال انجليزى فرنسى لمصر لاتلقى استحسانا ، ذلك بان طول عهدنا بالادارات الثنائية التى يقف فيها تنافس الرؤوس عقبة فى سبيل التقدم يجعلنا نشك فى استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك »

لغط القوم كثيرا بما لم يكونوا يجيزونه لانفسهم اوائل أو أواسط القرن ، أيام كان بالمرستون وبطانته ينشطون فى نفى رغبتهم فى الحصول على مصر ... يوم أن كان انجيله ماذكره فى احدى رسائله « إننا لانريد مصر لانفسنا بأكثر

مما يريد رجل عاقل يملك ضيعة فى الشمال ومسكنا فى الجنوب من أن يمتلك الفنادق المقامة فى طريقه من الشمال إلى الجنوب» لغط القوم بأكثر مما كان يلوكه كرومر من « ان انجلترة لم ترد امتلاك مصر ولكن من الأساسى بالنسبة لمصالح انجلترة ان لا تقع فى يد أية دولة اوروبية اخرى» لغط القوم بالاحتلال!! فاين تراها ذهبت اسطورة المنافسة حرة والتجارة حرة ... واين مقولاتهم « المسيح هو التجارة الحرة والارض جميعا مجالها والسماء غايتها » ..

لم تذهب اسطورة المنافسة الحرة فقط ، بتغير الكيان الاقتصادى والسياسى فى البلاد الصناعية الكبرى ، بل وتلاشى طى الربح « اخلاقيات الفيكتوريين » المتزمتين وتلاشت طى النسيان المثل العليا التى رددتها الثورة الفرنسية ، وانصارها من أمثلة « الاخاء » و« والمساواة » ... واصبح الجديد المعقول لدى الماليين « انك اذا كنت تاجرا واردت أن لا تخسر مالك فلا تسر على مبادىء المسيحية الأولى » (١) وأصبحت الارباح من مصر وسواها الملحمة الكبرى التى يجوز لهم ان يرتلوها .. انها ملحمة الربح ،محورها الجشع الاسود وهدفها الكسب العاتى ، وكيانها المظالم والاعتساف « وإن هذة الحقبة من تاريخ المالية الحديثة هى من اولها إلى آخرها مما يخجل له كل حرأبى النفس ، ويعرض بوجهه مخافة ان يرى لقومه اية صلة بامور كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس (٢) »

لم تخسر مصر مالها فقط ، وهو يمثل عرق الكادحين فيها سنوات وسنوات بل بدأت تخسر أرضها . ذلك بان الضرائب الثقيلة المتنوعة — التى بلغت ٣٣ نوعا كما يقرر كرومر — قد ألقت بالفلاحين البائسين فى احضان المرابين والمولين وألقت بجزء كبير من الأرض الزراعية فى يد الملاك الأجانب « وكانت النتيجة أن أكثر الملاك الوطنيين قد أصبحوا أجراء للأجانب» (٣)

---

(١) إدوارد ديسى
(٢) عدد يناير سنة ١٨٧٦ من فرازر مجازين — مقالة تركيا ومصر والمسألة الشرقية
(٣) ص ٣١٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعي

لم تخسر مصر مالها وعرق بنيها والكثير من أرضها فقط بل وشقى الموظفون الوطنيون ... فرواتبهم متأخرة والمربوط منها تافه، والموظفون الاجانب مميزون عليهم، يعطون رواتب ضخمة عليها تخفف عنهم مشقة الغربة، كما تعتذر جريدة التيمز، وعددهم يزداد ويزداد «حتى لقد اصبح مما يلهو به الزوار الساخرون ان يحصوا عدد الموظفين الاوربيين الذين يتقاضون الاف الجنيهات فى الوقت الذى لايستطيع فيه مئات من موظفى الحكومة الوطنيين الحصول على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضى والذى قبله» (١).

كان مقضيا ان ينبه «السيد الجديد» (الرأسمال الأجنبى) المصريين ويفتح عيونهم على العسف والاستغلال، خاصة وانه قد كواهم بناره، ومس شغاف قلوبهم بظلمه وراح يلقى عليهم كل يوم عبئاً جديدا. مس الاستغلال جميع مرافق الدولة، وجميع طبقات الامة، ومس بالخطر المصالح المادية لامراء الارض المصريين، الذين اعلنوا كلمتهم التالية الممثلة لموقفهم بعض التمثيل — عندما أريد اعلان افلاس مصر والغاء قانون المقابلة الذى اكتتبت فيه مصر — قالوا «إن هذه الخطوات جميعا ضارة بمصالحنا وحقوقنا ونحن لانقبل ان ننفذها (٢)» والذين نشطوا فى «مجلس النواب» يلحون فى مؤزارة الخديو ضد التدخل الاجنبي، ويتماسكون فى وجه السيطرة الاجنبية، وليس من المستغرب ان يكون «صوتهم البرلمانى» من أعلى الاصوات .. ذلك بان مجلس النواب كان مكونا من العمد والمشايخ واعيان البلاد، وقد اصبح جديرا بان يسمى مجلس الاعيان (٣) ... وآزرت الصحافة الوطنية المجلس فى مواقفه الوطنية وشاطر أمراء الأرض الفلاحون المتوسطون، والأعيان الصغار الذين وفدوا على القاهرة، يحتجون على شدة الضرائب وقسوتها، وهذا مراسل التيمز الاسكندرى يقول فى ١٨٧٩ «لست مبالغا اذا قلت إن فى

(١) التايمز فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨
(٢) ص ١٠١ من كتاب مصر الحديثة للورد كرومر
(٣) ص ٩٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعى

القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل واحد منهم قرية من القرى جاءوا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب وكلهم يعلن انه لا يمكن بقاؤها على ماهي عليه، وجموعهم محتشدة أمام ابواب النظارات حيث يعترضون النظار فى غدوهم ورواحهم » ... واما فئة المثقفين والكتاب وإن كانت قليلة العدد فقد ابدت نشاطها الواضح ، ففاضت الجرائد تهاجم التدخل الاوروبى وتؤيد المطالبة بحكومة برلمانية وتتابع حركة مجلس النواب الاحتجاجية بالتأييد والاشادة ، بل ويذهب بعضها إلى مناقشة الآراء والمذاهب الاجتماعية فى اوروبا كالشعبية والشيوعية، بل ويحمل بعضها علم الحرية الكاملة لكل مواطن فاكر، وبعض الاقلام مشروعة فى مهاجمة ظالمى الامة، وزاد فى اشتعال وعى الكتاب والمثقفين نشاط جمال الدين الافغانى ورواده الذين راحوا ينشرون الآراء المتحررة ، وينفثون اسباب انهيار الشرق ويستنهضون الهمم .

سرت نفثات الأقلام المخلصة إلى الموظفين الناقمين على حالة معيشتهم البائسة . . فزادت من سخطهم .. ولم يكونوا حقاً معرضين عن المصلحة العامة.. ولا كانوا فى غالبيتهم منصرفين إلى مصالحهم الشخصية فقط ذلك بأن مصالحهم الشخصية ارتبطت بالمصلحة العامة فى أن كلا المصلحتين مهددتان بالخطر من السيطرة الأجنبية على مرافق البلاد . فأصبح كل سعى فى هذه أو تلك ، يفيد الاثنتين معا . كان الكثيرون منهم كما قال «فان بملن» القاضى الهولندى «يكرهون الحكم التركى والحكم الاجنبى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وكانوا يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها ولا آخر » ..سرت الروح الوطنية إلى فئة التجار ، تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيف قبضة الممولين الاجانب عليها ، ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها ، الى الاستزادة من الارباح ، ويبلور من سخطهم ، تنوع الضرائب ، التى كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والماليين الاجانب ، ويغريهم بالانسياق مع التيار الرغبة فى التخلص من الخطر الماثل فى افقهم ، خطر انتصار المصالح الاجنبية التجارية والمالية ...

وليس من ريب فى أن عوامل اخرى الزمت فئات التجار والموظفين ، والملاك الكبار ، أن يؤيدوا التيار الوطنى ، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة .. ودرجة الثبات فى مواقفهم كانت مختلفة.. فبينما ترى الصحافيين غير المأجورين ، لا يتقاعدون عن ابراز رغبات الامة ، والتمسك بالدستور والبرلمان ، ويتطرف بعضهم فى نقده للسلطات المحلية ، نجد الموظفين خادمين حكوميين او يكادون يكونون كذلك ... ونجد أن مجلس النواب ، «رأس الرمح» فى المقاومة الوطنية فى دورها هذا ... ونجد فئة التجار ، تشترك فى حدود ضيقة ... وبالاختصار نجد أن طبقات المجتمع المصرى متضامنة فى موقفها من التغلغل الاجنبى يتزعمها أمراء الأرض الذين اصبح جهازهم - مجلس النواب - مرموق القوة من المعسكرات المتباينة ... المعسكر الاجنبى ، يتتبع اطواره ويرسم الخطط لافساد نهضته ... ومعسكر الخديو اسماعيل ، يؤيده ، ويروج له ... ويتخذه درعاً لوقايته وكان حتما أن تنشط حياة المجالس ، وأن تتخذ قوته شكلا جديا ، بحيث يصبح « واجبا معها على الخديو نفسه — رغم أنه مليك البلاد — أن يحسب حساب الحزب الوطنى » .

المالية العليا تعمل وتجتهد . تضرب شبكتها حول « الخديو » الذى لم ينحز مائة فى المائة الى جانبها ، وتوسع هذه الشبكة لتشمل الرءوس البارزة من امراء الارض ... « ويسعى الماليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديو حتى يطمئنوا على ديونهم » كما يقول الرافعى فى الجزء الثانى من « عصر اسماعيل » [1] ويسعى بيت روتشليد [2] المالى ، لنفس الغرض .... الماليون يرون فى اسماعيل ماهو أكثر من «خديو» ... يرون فيه انه محور

---

(١) ص ٢٦٩

(٢) كان لآل روتشيلد يد طولى في تشكيل علاقة مصر الخارجية ، في فترة من فتراتها ومردهذا إلى الديون المتكررة التى استنفها اسماعيل منه ، والتي جعلته يسلف دزرائيلي ٤ مليون جنيه ليشتري اسهم مصر في قناةالسويس ... وكان بنك آل روتشيلد المصرف الذي اتجهت اليه انظار كرومر ، عندما قررت الدول في مؤتمر لندن ، أن تعقد مصر قرضا لتسوية فوائد الدين . (المؤلف)

مقاومة امراء الارض .. « كان اسماعيل يمثل شيئاً اكثر من تولى الحكم. كان اكبر امراء الارض فى مصر » (١) .... فعزله أذن ، ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها أمراء الارض ... وتوطيد للتغلغل الأجنبى الذى اتخذ شكلاخطيراً فعليا بانشاء المراقبة الثنائية ،وصندوق الدين والوزارةالاوروبية الخ .. والمسألة الآن هى هل تصمد « الحركة الوطنية البرجية » ، التى يحركها « برج امراء الارض». للعاصفة العاتية الهابة من الخارج!؟.«لقد فشل اسماعيل فى تبين قيمة التغيرات التى وافق على إجرائها ... » كما يقول كرومر ..لم يتبين أن الخطوات التى سارها النفوذ الأجنبى بموافقته فى الحكومة المصرية ، موجهة ضده بالدرجة الاولى ... وأنه وقد أدى للماليين الطاقة النهائية من الخدمات أصبح وجوده الاجتماعى والاقتصادى ، كأكبر أمراء الأرض المحليين ، أصبح يعوق الاستغلال الجشع الذى يشعله الماليون الاجانب .

أبعد اسماعيل عن العرش واعتذر الماليون بأنه لو أن النجاح كان من نصيب اسماعيل فى الحصول على ثقة المجوعة الصغيرة من الموظفين الاوروبيين ولو أنه نجح فى كسب خدماتهم إلى جانبة لما كان مستحيلا ،« بل لكان محتملا جدا ، أن يظل خديو مصر حتى يوم مماته(٢)»...وكان عزله ايذانا بقرب الأحتدام بين الوطنيين والأجانب ... الوطنيين الذين تزايد تحفزهم ضد الظلم الاجنبى ، والذين أخذ مدارهم يتسع ، وينتقل محور مقاومتهم من مجلس الاعيان إلى الجيش . . وتصطبغ حركتهم بصبغة اعم فتصبح مقاومة للسيطرة غير المصرية ، أوروبية كانت أم تركية أم شركسية ، وتحتك بأطراف المجتمع المصرى : بطبقة الملاك المتوسطين ، والصغار ، والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ، وتلقى تأييدا من فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين الذين اشقاهم دفع فوائد الدين الاجنبى ، ومن الجنود الذين اضجرتهم المعاملة السيئة على أيدى الاتراك والشراكسة والاجانب، ومن الموظفين

---

(١) ص ٥٦ من كتاب مصر الحديثة ـ لكرومر .
(٢) ص ٢٥ ج ١ من كتاب مصر الحديثة ـ لكرومر

الوطنيين الذين لاقوا الويل لتأخر مرتباتهم وضآلة المربوط منها.. بل ومن كثير من أمراء الارض الذين كانوا يخافون استغلال الماليين الاجانب لمصادر الثروة فى مصر (١) والذين اضر بهم الاستغلال الاجنبي الذى كانت أحدى نتائجه هبوط اسعار الارض هبوطا فاحشا فاصبح الفدان الذى كان يباع قبلا ٨٠ جنيها يعرض فى سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات لاغير (٢)..... لقيت الحركة العسكرية أذن — وهى أشد تطرفا وتعصبا من حركة الاعيان فى مجلس النواب ـ تاييدا أوسع وأشمل ، لم يخفف منه قيام وزارة مسئولة بدل الحكم الاوتوقراطى او قيام مجلس نواب أو صدور دستور الى آخر هذا المتاع، الذى لم يكن له اثر واقعى فى حياة الشعب ، والذى لم يكن فى جوهره الا « مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع قيمة السندات المصرية » كما قال سيرجورج كامبل فى مجلس العموم.

تشتد المقاومة الوطنية فينهض الماليون فزعين على مكاسبهم التى وطدوها فى مصر ، ويفتنون فى تحويل التيار .. تعرض الحكومة الفرنسية على عرابى مرتباً سنوياً قدره ستة الآف جنيه ، ويعرض عليه آل روتشليد مبلغ ٤ الاف جنيه سنويا ليغادر مصر ،ولكنهما يفشلان ... فى حين أن العاصفة تتجمع ريحها لتهب عما قريب ... فهل تراهم يقفون متفرجين ؟؟ كلا بالطبع... وجدت السياسة البريطانية فرصة للعمل ، لتقصى منافستها فرنسا وتدخل مصر فى دائرة الامبراطورية ... ومهد قنصل بريطانيا فى مصر — وهو الذى يمثل المصالح الصناعيـــة والتجارية والمالية البريطانية — مهد للدور الذى لعبته بريطانيا بأن أبرق إلى وزير خارجيته يقول « لن يتاح لنا ارجاع سيادتنا الا اذا قضى على السيطرة العسكرية التى تثقل على كاهل مصر الآن ـ واعتقد أن ثمة ازمة حادة ستوجد قبل أن تحل المسألة المصرية وأنه من الاجدى

---

(١) ص ٩ من الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور وتز
(٢) عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ من مجلة العالمين

أن نسرع بها بدلا من أن نحاول تعويقها (١) ، ولذا فما تهيأت الظروف للسياسين الانجليز ومن ورائهم الطبقة السيدة الرأسمالية ليدبروا الازمة الحادة التى يجب أن تسبق حل المسألة المصرية بالكيفية المرضية لهم ،حتى نفذوها غير مجنبين وما كادت الحركة العرابية تهزم حتى بدأ طور جديد فى تاريخ مصر الحديثة ، انتقلت فيه من عزلتها النسبية إلى رحاب الامبراطورية البريطانية ،وإلى رحبة الاستغلال الرأسمالى عامة ،فتشكل اقتصاد مصر متفاعلا ومتمشيا مع هذا الانتقال وتشكل كيان المجتمع المصرى ذاته ، فتميز جوهر طبقاته ، وتغير وضعها، تبعا لنمو المجتمع المصرى، الناتج — إلى درجة كبيرة — من الحركة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة ، وتشكلت الاداة الحكومية فى مصر بحيث تستطيع أن تؤدى مايتطلبه الوضع الجديد ، وبدأت الثقافة والصحافة والأدب ، تطعم بمقومات مغايرة لمقوماتها الأولى . . .

وحرى بنا أن نوضح أن هذا الانتقال أصيل الترابط بما سيتبعه من أحداث فى مصر وغيرها — وخاصة فى انجلترا — مشدود إلى النظام الاقتصادى والسياسى فيها باواصر عميقة لاتنفصم ... وأن هذا الانتقال وهذه الاحداث جزء من سلسلة التاريخ متصلة الحلقات.. تصدير الفائض من المصنوعات يلازمه الفائض من المال — واستغلال لمرافق مصر الزراعية واستنزاف لمواردها ويكون الاستغلال مضطربا غير مبنى على سياسة مرسومة ، لتضارب نشاط المستغلين الماليين ... ثم يسير النشاط المالى الاجنبي ، إلى جانب انجلترا نتيجة أسبقية كيانها الرأسمالى الذى أخذ منذ اواخر الستينيات وخلال السبعينيات من القرن الماضى ، يسير بسرعة إلى « الاحتكار » فالاستعمار . . . ونتيجة انهزام فرنسا فى حروبها الاوروبية ، وتذبذب سياستها الخارجية ، تذبذبا كبيراً ... وتنتهى الملحمة — واساسها كما رأينا فى التطور الاقتصادى والسياسى العالمى والانجليزى خاصة — إلى أن تصبح انجلترا منفردة بمصر ...

(١) أورد هذه البرقية روذ ستين مؤلف كتاب دمار مصر في ص ١٨٠ من الطبعة العربية ترجمة العبادى وبدران

هكـذا تـكيفت العلاقة بين مصر وانجلترا من جهة ، وبينها وفرنسا من جهة اخرى ، وكان تـكيفها خاضعا لنضج الرأسمالية . ونسبة سبقها فى بعض البلاد الاخرى وبسرعة حركتها من المنافسة الحرة إلى الاحتـكار والاستعمار ... وتـكيفت طبقا لتطور الـكيان الاقتصادى والسياسى المصرى وهـكـذا كانت الحوادث التاريخية تترى فى اتساق مع هذه المؤثرات المادية جميعاً . . وتترى على نسق يمكن تحليله عليا لا لبس فيه ولا غموض ولا مغالطـــة ولا اعذار ولا تحايلا زائفاً كهذا الذى أراده اللورد كرومر من كلمته المعروفة , لقد بذلت السياسة البريطانيـــة جهدها فى أن تلقى عن كاهلها عبء مصرولـكن الحوادث كانت أقوى من أن يقف تيارها عمل سياسى . كان مقدرا لمصر أن تـكون من نصيب الأنجليز وفضلا عن ذلك كانت من نصيبهم رغم أن البعض كان يمارض فى ذهابهم إليها بل أنهم قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل مامن شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب، وإن أمثال هذه الـكلمـــة لـكثير فى كتابات اللورد وهى جميعا تـكشف عن الطريقة التى يحاول بها اللورد أن يذهب عن الحقائق خاصية الحقيقة وأن يلبسها من أكاذيبه ما يعيه قاموسه الدبلوماتى من زيف ومغالطات .. ولـكن عذره أن الأمبراطورية مسألة بطون كما يقول صاحبه سيسل رودز .!!

ايها البائسون العرايا اينما كنتم
يامن عليكم أن تصمدوا للعاصفة القاتمة،
كيف تدفع عنكم هاماتكم العارية من كل
غطاء وبطونكم الخاوية وجلاليبكم الممزقة الشوهاء
امثال هذه الاوقات
واأسفاه .. لقد فعلت القليل في هذا الميدان
الملك لير

الكم من فراغ وراحة ودعة ؟
ومأوى وطعام وغرام ندى عطر
اوما الذى تشترونه بهذا الثمن الغالى.
ءآلامكم وخوفكم ؟

شللى

"الامبراطورية مسألة بطون"

د. سيبل رودز

ألقى اللورد كرومر فى لباقة مسئولية وقوع مصر فى حبالة الامبراطورية، على القدر. وكان همه أن يموه الحقائق، ويتجنب المسائل الدقيقة المحرجة وكان همى من ناحية أخرى أن أثبت خلال تحليلى، الأصول المادية التى حركت مصر من عزلتها إلى حبالة الإمبراطورية ولقد دلت الدراسة المتعمقة للتاريخ على أن حركة مصر إلى حبالة الامبراطورية، كانت جزءا من حركة أعم وأوسع .. جعلت الامبراطورية تزيد بين عامى ١٨٧١ و ١٨٩٩ بمقدار ٨٤٠ر ٢ ٠٠٠ر ٢ ميلا مربعا، ويزيد عدد سكانها بحوالى ١٢٥ مليون نسمة ...(١) وكانت القوى التى تحرك البلاد المتأخرة إلى حبالة الامبراطوريات كامنة فى تطور الرأسمالية البريطانية خاصة — فى الرأسمالية التى أخذت تسير من مرحلة التنافس، وقد بلغت أوجها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، إلى مرحلة الاحتكار والاستعمار. أى من مرحلة انتاج السلع بالدرجة الأولى، إلى الرأسمالية المالية ...وكان مسيرها على هذا النمط محتوما، بعد أن قضت المنافسة الحرة على الصناعة ذات النطاق الضيق، وأحلت محل الصناعة ذات النطاق

(١) كلمه للسير روبرت جيفن فى المعهد الملكى للمستعمرات القاها فى فبراير سنه ١٨٩٩

الواسع ، الصناعة ذات النطاق الأوسع، وبعدأن ركزت، الانتاج ورأسالمال في ايد قليلة فأقل ... وبعد أن تداخل رأسالمال الصناعي في رأسالمال المصرفي

وفي انتقال الرأسمالية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، قضاء على الأمل الوردي الشهي الذي ظل يساور نفوس الصناعيين الإنجليز في أن تبقى انجلترا أبد الدهر البلد الصناعي الأول في عالم زراعي أو صناعي بدائي يبدو في نهضة الدول الصناعية الناشئة مثل ألمانيا وأمريكا وفيه أن « الاحتكار الذي تمتعت به انجلترا القرن تقريبا قد تحطم إلى غير اصلاح »، كما يقول الفليسوف والمفكر الكبير فردريك أنجلز .وقداستجابوا بالفعل.فكانت الصيحة الإمبريالية الأولى صادرة في مانشستر.وهي المدنية التي اطلقت الصيحة الأولى بالمنافسة الحرة ..

نشرت جريدة ايفننج ستاندارد في أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ الاقتراح التالي الذي عرض على غرفة مانشستر التجارية « لما كنا قد انتظرنا بلا جدوى اربعين عاما أو يزيد لتحذ والدول الاخرى حذو انجلترا في الأخذ بمبدأ حرية التجارة فان هذه الغرفة تظن أن الوقت قد حان لتراجع موقفنا هذا » ... وفي كلمة اخرى « حان الوقت أن تتنكب الرأسمالية البريطانية للمنافسة الحرة »... ولماذا التنكب ونقض العهود ؟؟ أنسي ربانية الصناعة ماجهدت ابواقهم في ترويج من فضائل المنافسة الحرة ؟؟ وهل لم يعد في جرابهم اخلاقيات وأدب وشعر يخدرون بها الناس ؟ ليس الامر شيئامن هذا « إنه كان من المحتوم على الانتاج الرأسمالي أن يستمر في الزيادة ويمعن في الانتشار والا فني ، وذلك بأن عنصر الانتاج الرأسمالي الأصيل ، هو حاجته إلى الانتشار الدائم وهذا الانتشار الدائم أصبح اليوم مستحيلا : أنتهى الانتاج الرأسمالي إلى مأزق . . وكلما مر عام ، كلما اقتربت انجلترا من مواجهة هذا السؤال . على انجلترا أن تتحطم أو يتحطم الانتاج الرأسمالي فأيهما سيدك (١) . »

تعطل الانتاج أو كاد ، فانتشرت البطالة ، وساءت حالة الطبقة العاملة « انخفضت الأجور . واخذت مصانع الكتان تقفل ابوابها تباعا فاذا قدرنا عدد العمال المتعطلين المتزايد باستمرار . وجب علينا أن نتساءل هل من وسيلة لتحسين الامور »(٢) ولكن أية المنافذ تلك التي ستنهجها الرأسمالية .؟

---

(١) فردريك إنجلز .

(٢) جيمس مودسي — وهو من المحافظين المعاصرين لهذه الفترة .

أيها قد أوجدت « المنافسة الحرة » حلا لأزمتها فى الاربعينيات . . وإن المنافسة الحرة أكسبت انجلترا احتكار الانتاج فى العالم . . وكان « احتكار انجلترا الانتاجى محور النظام الاجتماعى آنئذ » (١) كان المحور بين الطبقتين متناقضى المصالح ، الطبقة البورجوازية، والطبقة العمالية . . . ولكنه تحطم بانهيار المنافسة الحرة . . فأخذ الغطاء ينكشف عن الهوة السحيقة بين الطبقتين . . وتنبه الفليسوف فردريك إنجلز الى دقة الموقف وخطورته فكتب سنة ١٨٨٦ يقول « ماتراهم (الرأسماليين) فاعلين بالعاطلين . . فى الوقت الذى يتضاعف فيه عدد العاطلين عاما بعد عام . لاأجد من يجيبنى على سؤالى هذا » . . حقا إن البريطانيين مايزالون يملكون أكبر اسطول تجارى . . ولكن ماذا عن السلع التى تحملها هذه السفن . ؟ . . إن قيمة الصادرات البريطانية لم تزد قبل سنة ١٨٩٥ عن قيمة الصادرات الاميركية أو الفرنسية أو الألمانية كما كانت تزيد قبلا (٢) والدليل القاطع على هذا ، ماتطالعهم به الاحصائيات من أن قيمة الصادرات البريطانية كانت فى سنة ١٨٨٤ — ٢١٦ مليونا فأصبحت فى سنة ١٨٩٢ — ٢٢٧ مليونا — أى بزيادة أحد عشر مليونا لاغير بينما كانت قيمة الصادرات الأميركية فى سنة ١٨٨٤ — ١٨١ مليونا — فقفزت الى ٢١١ مليونا سنة ١٨٩٢ أى بزيادة ٣٠ مليونا . . . تغيرت لغة الصادرات ولم تكن هى وحدها التى تغير ميزانها . ولكن إحساس أصحابها تغير بالتبعية: وقف السناتور بيفردج يخطب فى بوسطن سنة ١٨٩٨ فقال « إن المصانع الأميركية تخرج أكثر مما يستطيع الشعب الاميركى أن يستعمله ، والارض الاميركية تنتج أكثر مما يستطيع أن يستهلك ... لقد كتب القدر سياستنا . يجب أن تكون ـ وستكون ـ تجارة العالم بين أيدينا . . وسنتسلط عليها كما علمتنا أمنا انجلترا — سننشىء مراكز تجارية فى العالم كله ، كنقط لتوزيع الانتاج الاميركى، سنغطى صفحة المحيط بأسطولنا التجارى — سنبنى أسطولا حربيا يتمشى مع عظمتنا ، وحول

---

(١) فردريك إنجلز

(٢) ص ٣١ من تاريخ الشعب البريطاني لهاملي (طبعة بلكان)

مراكز تجارتنا . ستنمو مستعمرات عظيمة تحكم نفسها بنفسها وترفع علمنا وتتجر معنا » .

تغير ميزان السلع — وتغيرت لهجة أربابها . . فأصبح محتوما أن يفكر الصناعيون والماليون والسياسيون البريطانيون فى حل . . أنهم يشكون من أن ثمة فائض فى رأسالمال والانتاج وشيك التعطل ... ومن ورائهم « المنافقون من حملة الاقلام » يروجون أن المال الفائض، لامكان له فى حاجات السوق المحلية الانجليزية فى وقت كانت فيه الجماهير تشقى بالبطالة ، وسوء التغـــذية وانحطاط المستوى الصحى . . أى فى وقت كان ممكنا أن تستنفذ هذه المعاطب الاجتماعية كل « المال الفائض » وأن يستوعب انعاش الطبقات الشعبية ورفع مستواها — الفائض من المصنوع والمكنوز ولكن « لو أن الرأسمالية فعلت ذلك . إذن لفقدت جوهرها فانه مادامت الرأسمالية باقية على حالها فإن الفائض لايستغل فى رفع مستوى الجماهير لأن معنى هذا نقص فى ربح الماليين . . ولكن الفائض يصدر الى الخارج الى . . البلاد المتأخرة حيث الربح يكون مرتفعا لندرة رأسالمال فيها حيث سعر الارض يكون منخفضا نسبيا والاجور ضئيلة والمواد الاولية رخيصة » .

إذن ما هو الحل . ؟ ؟

ليس بالطبع الانفاق على الطبقات الكادحة المنكودة لان هذا الانفاق لاينتج ربحا وليس فى المنافسة الحرة . لأن هذا عصر ذهبي تقلص وليس فى امكان البشر ولو كانوا رأسماليين اعادة العصور التى تمضى — إذن أين ؟

« فى الاستعمار فقط . . . فيه الحل الوحيد لأزمتنا الاجتماعية ذلك أن البطالة والسلام لا يلتئمان وليس فى المملكة المتحدة فرصة للقضاء على البطالة وإنى لاأراها فى تنمية أسواقنا القديمة والاستيلاء على أسواق أخرى جديدة »(١) .

وهذا سيسل رودز الاستعمارى المعروف يقول « لكى ننقذ الاربعين مليونا وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة

(١) يوسف تشامبرلن وهو من اكبر دعاة الاستعمار الامبريالى

الاستعمار أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون » — وواضح انها مسالة بطون لامثال يوسف تشامبرلين رسيسل رودز ، وأنها انقاذ لهم من حرب داخلية دامية ، لانه مع نمو البورجوازية ،وبلوغ انتعاشها لاقتصادى ممثلا فى حركة laissez faire ، الذروة ولدت الحركة العمالية فى انجلترا متمثلة فى الـ — chartism وهكذا كانت انجلترا البلد الاول الذى يعطى العالم حرية التجارة أى البلد الاول الذى يعطى العالم البورجوازية الصناعية المتطورة ، وكان أول بلد يولدفيه نقيضها الحركة العمالية وكلما تقدمت الرأسمالية خطوة ، الى الاحتكار . كلما بعدت عن القوة التى تصل بين طبقتى المجتمع الانجلزى —وهى قوة احتكار انجلترا الانتاجى — وكلما تكشفت الهوة » حتى أصبحت الطبقتان «كما يقول دزرئيلى شعبين لا يوجد بينهما أى تدخل أو أية محبة يجهل كل عادات وآراء ومشاعر الآخر، كانهما يعيشان بعيدان فى جهتين سحيقتين أو كانهما سكان كواكب مختلفة لكل واحد منها عاداته المختلفة وتحكمهم قوانين مختلفة — . . . هؤلاءهم الاغنياء والفقراء والاولون ممعنون فى الاثراء لهم أخلاقياتهم الغالبة ، ولهم أدبهم الغالب . . . وأما الآخرون فمغرقون فى البؤس . . . مجدبة عقولهم . طامئة نفوسهم الى الثقافة التى اعطوا أقل قدر منها —الاولون لاتهمهم الظروف الفقيرة اليائسة التى يعيش فيها الآخرون إنهم غرباء عنهم — سكان كوكب آخر غير كوكبهم — وكل الذى يعنيهم أن ينتج لهم سكان الكوكب الآخر مكاسب متوائبة . . .

كتب فردريك إنجلز يقول «ذهبت ذات مرة إلى منشستر مع أحد البورجوازيين وتحدثت اليه عن المبانى الرديئة غير الصحية والظروف المنازعة التى يحيا فيها العمال وأبنت له أنى لم أر أبدا أسوأ من هذه المدينة — استمع الى الرجل فى هدوء حتى فرغت من حديثى ثم قال وكنا قد بلغنا نقطة نفترق عندها . » ورغم هذا . . فالمدينة تنتج كمية عظيمة من المال . صباح الخير ياسيدى » .

لم يعد سكان الكوكب الأسود . محل رعاية » سكان الابراج العاجية » ولم يكونون محل رعايتهم؟؟ لم يعودوا يستمعون فى اشفاق الى مثل كلمة سير ه. كامبل بانرمان

سنة ١٩٠٢ من أنه يوجد حوالى ٣٠٪ من السكان مصابون بقلة التغذية ، ويعيشون فى قبضة الفقر الابدى . وكلمة ويلكنز (و . ج . ويلكنز) من أن ، ٥ من كل ٨ من عمالنا اليدويين البالغين يعيشون بأقل من الحد الأدنى للاجور وثلاثة فقط من كل ٨ يعيشون فوق خط الحياة فى الاجور .

لم يعودوا يهتمون لسكان الكوكب الآخر ولم يعد يهمهم الاعتصار الارباح ولكن سكان الاكواخ تتفتح عيونهم فاذا العاصفة تكاد تهب . . والريح صرصر قاسية. والتذمر والضجر بالغان كل شغاف وجيمس موريسون العامل الواعى الواقعى يرسلها كلمة فيلسوفة مناضلة « إن ازمتنا قريبة جدا. أنها فى أعقابنا.. سيمس الصراع كل كائن والويل لمن تخلى عن مكانه» فهل هى حقا عاصفة أم أنها مجرد أزمة تجوزها الرأسمالية لابد ستجد لها مخرجا منها — يجيب سيسل رودز فى كلامه الذى القاه ذات مرة الى صاحبه د . و. ستيد :

« كنت بالامس فى إيست اند فى لندن وحضرت اجتماعا للعاطلين واستمعت الى الخطب العنيفه التى لم تكن تخرج عن كلمة واحدة : الخبز . الخبز . الخبز . ولقد فكرت طويلا اثناء عودتى الى منزلى وأصبحت مقتنعا بشكل لم يسبق له مثيل بقيمة الامبراطورية. ان فكرتى المفضلة فى حل مشاكلنا الاجتماعية هى اننا لكى ننقذ الاربعين مليونا وهم سكان المملكة المتحدة من حرب دموية أهلية — يجب علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نجد أرضا تتلقى الزائد من السكان ونهيىء الجديد من الاسواق لما تنتجه مصانعنا ومناجمنا .

ان الامبراطورية كما قلت دائما مسألة بطون. اذا لم ترد الحرب الاهلية كن داعية استعمار » .

« سيدي لايزال في مصر خير ولا يزال فيها قوم يريدون أن يجنوا ثمار ما لم يزرعوا أولئك أرجو أن يحبط الله أعمالهم وأن يهيئ لهذا البلد الطيب الكريم ولأهله الأوداء المسالمين العاملين أياما خيرا من أيامه السالفة وسعادة أبقى امدا وأقوى دعامة »

ستيفن كيف

طريق العاصفة فى مصر

لورد دوفرين يقترح

عرفت مصر الرأسمالية البريطانية فى ادوارها المختلفة ، عرفتها منذ أن كان « تصدير السلع» طابعها المتميز ، وأيام لازم تصدير السلع تصدير الفائض من رأس المال . وعرفتها ابان المنافسة الحرة ثم خبرتها وهى تجوز مرحلة « التجارة حرة التنافس » إلى الاحتكار فالاستعمار . ولقد تكيفت الصلة بين البلدين تبعا لطبيعة كل دور من أدوار تطور النظام الاقتصادى والخطة السياسية فيهما ، ... ولذا لم يكن من باب السخرية ماقاله لورد بالمرستون من أن بريطانيا لا تريد مصر لنفسها ، لأن كلامه هذا انعكاس لحالة انجلترا الاقتصادية والسياسية آنئذ من حيث اخلادها إلى « المنافسة الحرة » التى يريدونها فى كل ركن من أركان الارض ، وفى كل ناحية من نواحى الحياة ، والتى من طبيعتها أن تلغى الحدود وتعادى الإستعمار وترغب عن المستعمرات فتصفها بأنها الحجر الثقيل حول رقاب أرباب الصناعة الأنجليزية المتفوقة المزدهرة الطامحة إلى أسواق العالم طرا ... ثم إذا تقدم القرن واخذ التفاؤل الدافق فى مستقبل التجارة حرة التنافس ، يخبو شيئا فشيئا تجد أن موقف الساسة البريطانيين قد استجاب للتغير العامل فى طبيعة النظام الاقتصادى — نجدهم يتحرزون ، فيقولون « لا نريد مصر لانفسنا ، ولكن من أجل مصالحنا فقط لا نريدها فى يد أية دولة اخرى » ..

هكذا يزيد اهتمامهم بمصير مصر .. فاذا ماوضح انكماش « المنافسة الحرة » أو قل إذا ماوضحت الاخطار المحيطة بأنجلترا من كل جانب . ووضحت معالم مرحلة انتقال الرأسمالية البريطانية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، وضح موقف الساسة البريطانيين ازاء مصر فيكون « شراء اسهم القناة » خطوة تلقى تأييدا وتمجيدا وتكون فى حساب الماليين والسياسيين أكثر من مجرد صفقة تجارية . كانت عملا سياسيا . وتجرى عجلة الحوادث المحلية فى مصر بعد هذا إلى حيث يقضى على « مدار » الحركة الوطنية — وهى العسكرية العرابية — ويرسل « لورد دوفرين » ليرى ماعساها تكون سياسة الانجليز فى مصر .. أو قل ماعساها تكون الخطة التى تجرى عليها مصر فى ظل الاحتلال . فتكون اقتراحاته انعكاسا لوضعية مصر فى وسط علاقاتها الجديدة بانجلترا . والحق أن اللورد دوفرين قد تنبه إلى أشياء كثيرة دقيقة فحاول أن يتلافاها ، من أقل ثغرة إلى اكبر فج . وأن يربط بين التغير فى الأساس الاقتصادى للمجتمع المصرى ، وبين التغير فى طبقاته ذاتها ، والتغير فى آلة الحكومة ، والهيأة التشريعية ، وكأنى به قد أراد أن يخلق جهازا دقيقا محكما ، يشمل مصر ، مجتمعها وحكومتها ، بأقتصادها وسياستها . ولقد أرسل « اللورد دوفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة إلى مصر بحجة أنه سيعيد تنظيمها بعد أن تم القضاء على الثورة كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية غير أن تنفيذ هذا عمليا كان « تنظيم الحماية المقنعة على مصر » كما يقول عبد الرحمن الرافعى بك . إذ أنه لما جاء مصر سنة ١٨٨٣ نصح بأن لاتحكم انجلترا مصر مباشرة . أن تحكمها خلال « نطاق وطنى من المصريين » وبأن يسرح الجيش المصرى الموجود آنئذ بحجة أن فيه الكثيرين ممن اشتركوا فى ثورة عرابى ، ولأن مصر بحمد الله تحدها الصحراء من ثلاث جهات ولأن وظيفة الجيش يجب أن تكون المحافظة على الأمن لاغير ، على أن يعهد بأدارته إلى ضابط انجليزى كبير يعاونه آخرون وأن يوضع البوليس تحت أمرة حكمدار انجليزى وضباط بريطانيين . وأن يكون النائب العام المحاكم الأهلية من

الأجانب — وأن يكون مفتشو الري من الانجليز . وأن ينشأ مجلس شورى القوانين — بدلا من البرلمان الواسع الحقوق والضمانات لأن الشعب المصرى عنده لم يتهيأ بعد لمثل هذه الخطوة . ونصح بأن لايتعرض الاحتلال بأى سوء، للأعيان ، رغم أنهم نشطوا فى مقاومة السيطرة الاجنبية والسبب الذى أورده اللورد هو أنه، مع كون نفوذ الأعيان الذين أصلهم من الأتراك لايزال أكبر مما يرغب فيه كل فيلسوف فإنه يمكننا أن نقبل ذلك النفوذ لأنه نتيجة ماضى القطر وهم جديرون بالنظر والرعاية وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة فى إزالة امتيازات الأعيان ، ونصح دوفرين كذلك بأن يحرم بيع الأطيان والعقار الجبرى إستيفاء للديون — وهذا رأى له أهميته الكبرى لاتصاله برغبة « اللورد » والسياسة الإنجليزية من بعده فى المحافظة على طبقة الملاك الصغار وتنمية هذه الطبقة . لأسباب سنفصلها فى الكلام عن كرومر . واقترح انشاء بنك تسليف زراعى ليسهل على الفلاح الصغير استثمار أرضه بمساعدة الحكومة .

وهكذا ترى معى أن اهم الأسس التى هدف اليها دوفرين فى تقريره هى :

أولا — اخراج الحكومة من الايدى الوطنية إلى الايدى الاجنبية .

ثانيا — القضاء على كل ما يمكن أن يقوى الروح القومية ، باقامة مجلس نيابى صورى بدل المجلس الذى طالبت به الأمــــة قبل الاحتلال . وأيضا بتعطيل الجيش واخضاعه للضباط الأجانب .

ثالثا — المحافظة على امتيازات الطبقات العليا فى مصر .

رابعا — بدء سياسة زراعية يراد بها خلق طبقة من صغار الملاك ، يتمشى إيجاد الاحتلال لها مع سياسته الاستغلالية المحتاجة إلى ضحايا كثيرين .

وأما الطريقه العملية لتحقيق هذه الأسس فقد شرحها اللورد حيث قال :

« لو كان شأنى فى مأموريتى أن أجعل مصر فى مقام ولاية هندية تابعة لنا لمثلتها بصورة غير التى مثلتها بها فإن يد الوكيل المستقر الثابته القوية كانت تجعل كل شىء طوع أرادته بما أمكن من السرعة ولكننا فى خمس سنوات

تزيد ثروة البلاد وخيرها المادى بمقـــدار عظيم بتوسيع نطاق الأراضى التى تزرع وزيادة الإيرادات وإبطال شيء من العونة وترتيب القضاء ولكن لو أننا فعلنا ذلك لرأى المصريون أنفسهم أذ ذاك خاسرين إذ أن ثمنها فاحش وهو ضياع استقلالهم الوطنى . »

وفى هذا القول مفتاح سياسة كرومر أو من كان يمكن أن يختار لمهمة كرومر — فيه الاهتمام بالدرجة الاولى بتحسين وتنظيم الناحية المادية ، بزيادة الإيرادات وتوسيع الأراضى المزروعة والقضاء جزئيا على السخرة — وفيه ترتيب الإدارة الحكوميـــة ، وترتيب القضاء بشكل يتمشى تماما مع سياسة إثراء الارض . والحكومة البريطانية إذ تعجم رجالها لتختار أليقهم لمهمة تنظيم مصر فى نطاق العلاقات الجديدة لم تجد خيرا من كرومر وهو المالى السياسى الذى رضى عنه الرأسماليون وحملة الأسهم ،وهو واحد من كبار دائنى مصر ، واحد المبعوثين من قبل حملة الأسهم إلى مصر أواخر عهد إسماعيل للتحقيق فى حالة البلاد المالية ، أو قل لاستكشاف جذور الآلة الحكومية المصرية أملا فى اقتلاع هذه الجذور وغرس جذور اخرى تؤتى ثمرا أشهى وأغزر . كان كرومر خير من يصلح للمهمة الثقيلة ذلك بأنه قد « رأت الحكومة الانجليزية أن تعهد فى تنفيذ قرار اللورد دوفرين إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ مايجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام فى المستعمرات فأختارت سير وليام بارنج (كرومر) » .(١)

(١) هكذا قال الرافعى

« كأن الدهر قد سلط المماليك على المصريين ينهبون أموالهم ويسلبون أقواتهم ثم سلطكم الله عليهم لسلب ما جمعوه ثم سلط عليكم أعقابكم فسلموا جميع ذلك للأجانب »

عيسى بن هشام — المويلحى

« قد يغيب عن الأذهان أننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لاظهار قدرة البلاد على الانتاج إلا في ربع القرن الأخير . »

كرومر

« إن مصالح حملة الأسهم ، ومصالح الشعب المصرى متآخية منسجمة »

كرومر

الجلاليب الزرقاء فى مهب الأصلاح

يحسن بى أن أنبه إلى أن اللورد كرومر تفضل فاعتبر نفسه صديق الفلاحين ، وأنى لا أحرم الماليين الآخرين من صداقة الجلاليب الزرقاء ما دام استغلال الاصدقاء للاصدقاء هو أساس المودة بمعناها الكرومرى

قال كرومر إن مهمة الرجل الإنجليزى فى مصر إنما هى انقاذ المجتمع المصرى،ثم عدد أنواع المعاطب وصنوف الفوضى التى يمكن أن يخلص الرجل الانجليزى الشعب المصرى منها .. فى رأيه ، أن مهمة الانجليزى المتمدين هى أن يمد يد الصداقة والتشجيع إلى المصرى المتأخر ، وأن يرفعه ماديا ومعنويا من الهوة البائسة التى انزلق إليها وإن الانجليزى لينظر إلى انتصارات بنى وطنه الإدراية فى عجب وزهو . ينظر إلى الهند ويحدث نفسه بكل ما فى طاقة الجنس المستعمر من قوة، أستطيع أن أفعل هذا ، فقد قمت به قبل الآن — لقد أغدقت نعما لا تحصى على أهالى البنغال ومدراس وهم أولاد عم الفلاحين المصريين .

سينال الفلاحون المصريون ماء لمزروعاتهم ، وعدلا فى محاكمهم ، واستتبابا فى ادارتهم » .

ان الرجل الانجليزى لم يأت مصر كغاز . اوعدو . . لا . ولم يأتها وهو راغب فى المجيء . لقد «قاوم» القدر فلم يستطع ، ولم يملك من نفسه الا أن ينساق معه !!

يقول كرومر فى ص ١٢٣ الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثه » .

« لقد أتى لا بوصفه غازيا ، ولكن جاء فى مسوح منقذ المجتمع . . وإن مجرد ادعاء هذه الرسالة ، سواء أكان من فرد او أمة ، ليثير الشك الى حد ما. ذلك بأن العالم اعتاد ان يظن أنه لا يحتمل أن يرعى « المنقذ » مصالحه وان يعمل على تحرير المجتمع وقد دلت التجربة على ان هذا الشك ، كان غالبا سليم الاساس . ولكن بالتأكيد ، فى مقدور الانجليزى أن يبرر الدور الذى التى على كاهله . لقد لقى مجيؤه ترحيبا من سكان مصر الشرعيين ومن مجموعة الشعب المصرى.وقد نظرت غالبية الأوروبيين لأعماله بغير كره ان لم يكن بموافقة إيجابية » .

هذه الرسالة تمثل الى حدما الطريق التى سلكها « كرومر ».. وهى طريق الاصلاح وانقاذ المجتمع لأنها الطريق التى توصل الى أهداف بارنج فى مصر وهى المشابهة تماما لاهداف خطة فروهلنج وجوشن السابقين. طريقته « أن يقدم للرأسمال الاجنبى فوائد متزايدة تعتصر من المنتج الفلاح بواسطة الطبقة العليا وأن يزيد قدرة مصر الانتاجية حتى يتسنى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة من اعتصار الفلاحين » (١) .

لقد تزايد الضغط على الفلاحين « فى ظل ريجيم بارنج اخوان » وتزايد الضغط على الحكومة « وتزايد بالمثل على الفئة العليا فى المجتمع المصرى الزاهدة فى التعاون مع الاحتلال » . . . وهذه الخطة الاصلاحية من جانب ، والضغط

---

(١) ص ١٤ كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر

من جانب آخر ليمثلان فجرا جديدا بدأ بعام ١٨٨٠، وهى فجر المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . المرحلة التى صدر فيها قانون التصفية ، والتى انتهت فيها فترة الاستدانة من الخارج على نطاق واسع بالتغيير الذى أدخل على الحكومة والتى صدر فيها قانون يعطى ملكية الارض للفلاحين . . والتى استمر هم الحكومة فى العشر السنوات الاولى منها أن تتجنب إفلاسا جديدا وقد سميت هذه الفترة (بالسباق ضد الافلاس) » (١) .

تذبذبت سياسة الاحتلال فى مصر . تذبذبا يعكس طبيعة وضعية المحتلين فى مصر : فهم لم يستقر بهم المقام نهائيا . . حقا انهم تغلبوا على « العسكرية » وهى العصب الظاهر فى المقاومة الوطنية . وحقا أنهم أخضعوا الفئة العليا من المجتمع المصرى . . .» ولهم فى مصر حراب تسند طريقتهم الجديدة فى الاصلاح » كما يقول كرومر فى مذكراته .

ولكن التنافس مستعر بين انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول . التنافس الذى يمثل عموما مرحلة الانتقال من« التجارة الحرة الى الاحتكار فالإمبريالية « حيث يأخذ تقسيم الارض بين الدول الصناعية الراسمالية يتم ، وحيث تخرج الشركات والهيآت التجارية عن حدود « الوطن » الاصغر الى حدود العالم كله وحيث يمتزج فيها رأسالمال الصناعى برأسالمال المالى. ...»

التنافس مستعر ولذا فكرومر لا يستطيع ضم مصر ، ولكنه يستطيع أن يحدث من الخير ما كان يحدثه لو أنه ضمها بالفعل . وهو لا يتدخل فى حرية عمل الحكومة الخديوية ولكنه عمليا يضغط على الخديو والوزراء المصريين ، لينسجموا مع آرائه . وهو نظريا يمثل واحدة من قوى كثيرة تستعمل حقوقها المتساوية ، ولكنه فى الواقع يتمتع بنفوذ أكبر من ممثل أى قوة أخرى .. وإنه لا يتملص من وعوده « للرجل الفرنسى » ولكنه يستطيع أن يلفها فى « منشفة» لينشرها فى مناسبة أكثر ملاءمة. وفى كلمة أخرى إنه يعمل بكل إحساسه

(١) ص ١٤٥ من كتاب تطور مصر الاقتصادي ل هـ . أ . كراوتشلي

العملى ، ساخرا من « النظريات » ومن وجود أية خطة مرسومة مقامة على تفكير منطقى ، ساخرا من التاكتيك الدبلوماتى ، مفتخراً بأن هذه الخصائص هى المميزة لجنسه (١)

إن المصلح الإنجليزى — وهو مبعوث العناية الإلهية المثالى عند كرومر — سيجد بالإضافة إلى شعب وطنى أرهقته السنين العجاف الماضية ، وشرد الكثيرين من أبنائه الظلم الأسود الذى حاق بهم وخاصة أيام اسماعيل وعلى يد المموابين والمرابين الأجانب، سيجد فى المقام الأول أن الـ ١١٣ الف أوروبى الموجودين فى مصر ،« يمثلون الجانب الأكبر من الثروة والذكاء والتمرد، والاثرة المسيطرة فى القطر ، وأكثر من هذا فان رأى هؤلاء المائة وثلاثة عشر الفا المختارين ، سواء أكان رأياً عادلا أو غير عادل ، له القوة التى تفرض تنفيذه ، كأن هؤلاء « ملح الأرض المصرية » و « براهمة مصر » ، من ورائهم الساسة الاجانب ، وربما من ورائهم جنود وبحارة كل بلد فى أوروبا . فى حالة هؤلاء ، على الرجل الانجليزى أن يعالج المشكلة بدقة تمده بها تجربته فى الهند » .

« لقد كان أول شرط لبقاء الانجليز فى مصر هو أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا » كما يقول روذستين صاحب كتاب « دمار مصر » — على الاحتلال أن يخدر أعصاب هؤلاء « الصفوة الممتازة — ملح مصر وبراهمتها ... ورأس الرمح تسنده الساسة والعسكر الأوروبية .. عليه أن يمسهم مس الحرير .. مسا هينا رقيقا لا يدميهم .. إنهم فضلا عن أن فى امكانهم أن يقيموا العراقيل فى وجه الاحتلال ، ذوو مصالح مرتبطة متداخلة مع مصالح الانجليز ، أو قل انهم بعض هذا المتاع الذى يريد أن يسخره الاحتلال ليدعم اعتصاره لمصر » ومن ثم لم تكن أمثال هذه الغضبة المضرية التى أعلنها كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ من أنه يرفض أن يكون له « يد فى ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظلما فاضحاً للأجانب الذين لهم مصالح عظيمة جداً فى مصر » .

(١) ص ١٢٥ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر

نقول إن أمثال هذه الغضبة الكرومرية المضرية لم تكن من باب الغضب لمجرد اشتهاء الغضب ولكنها كانت دفاعا عن المصالح الانجليزية ذاتها . هذه المصالح التى أفصح عنها كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٥ حيث قال « إنى لا أشير على حكومة جلالة الملك بطلب تعيين نواب عن المصالح البريطانية إذ أن تلك المصالح هى عين مصالح سائر الأوروبيين المقيمين فى بر مصر . فلا تحتاج إلى حماية خصوصية فى مجلس مركب كله من الأوروبيين » ونحن لا نسلم بكل ما قاله اللورد . فدأبه أن « يلغم » مقولاته ولكنا نسلم جزئياً بأن المصالح البريطانية والأجنبية المالية أخذت تتشابك وتتداخل بحيث تكون الحماية لبعضها أحيانا لها كلها .. ولكن للمصالح البريطانية الاستغلالية نواح أخرى . ولذا فهم المعتمد البريطانى ، ليس منصرفا كله إلى إرسال « الغضبات المضرية دفاعا عن المصالح الأجنبية فى مصر . إن همه الأساسى أن يحول هذه المصالح إلى الدائرة التى تتسلط عليها انجلترا ١٠٠ ٪ ... هم المعتمد البريطانى أن يجر مصر إلى معزل سحيق .. بعيدا عن الدائرة الدولية لأن «الدولية » بالرغم من مظهرها الخارجى الطيب، الذى يفرض المساواة بين الدول العظمى، والمعاملة المتساوية لرعايا الدول المحكومة ، تعنى غالبا من حيث الوجهة العملية ، « الانانية السياسية » و « صرف النظر عن حقوق الشعب المقهورة » وتعنى أيضاً انهيارا فى سلطة « الدولة الأوروبية التى يتوقف على الإبقاء على نفوذها الكبير ، تقدم المدنية الصحيحة فى مصر . وهذه الدولة الأوروبية هى بريطانيا العظمى» (١) ... هكذا يقول اللورد كرومر .

ولذا فالمعتمد والاحتلال ضد الامتيازات الاجنبية ، لأنها أحد الأسس القوية التى ترتكز عليها « الدولية » (٢) — لقد كانت السياسة البريطانية تبغى دائماً الغاء الامتيازات الأجنبيـة فى مصر لا لأجـل مصر أولا ولكن

---

(١) ص ٤٤٢ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر .

(٢) « دولية » فى مقابل كلمة انترناشيونالزم ، فى معناها الضيق جدا ، وهو الخروج من دائرة دولة واحدة الى نطاق دولى عام (المؤلف)

لتطلق يد الاستعمار بشكل أقوى من ذى قبل (١) — يقول كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٥ « إن نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به الآن لا يلائم أحوال مصر اليوم لسبب لا أتردد فى تبيانه وهو أن مركز مصر فريد بين مراكز البلدان الشرقية فقد اقتبست شيئا من التمدن الأوروبى والطرق التى تجرى عليها حكومتها معظمها طرق أوروبية ، يجب الغاء الامتيازات الأجنبية إذن أو قل يجب تركيز السلطة كلها فى يد الاستعمار البريطانى. ولكن كيف والسبيل إلى هذا ملتوية معقدة ؟؟

يرى اللورد (٢) أن تتنازل « الدول لبريطانيا العظمى عما لهن من الوظائف التشريعية ... ولابد لهذا التنازل طبعا من شروط ... إن ذلك التنازل لابد من أن تكون احدى نتائجه إيجاد أداة حكومية يشترك فيها الاوروبيون.» وليس « مستغربا » ولا مدعاة للضحك أن يقول اللورد هذا الكلام العجيب لأنه يرى الفرق بين المصرى الصادر من قلب مصر .. المربوط إلى أديمها وسمائها .. الحى بوجدانها الوطنى ، ومصائبها وآمالها .. لافرق بينه وبين « الاجنبى » الوافد إليها لحما ودما وفكرا من أوروبا أو من أقاصى الأرض والذى قال عنه منذ لحظة إنه « ملح هذه الارض » و « براهما » مصر .. يقول اللورد « إن الاجانب القاطنين فى مصر لايجوز من باب العقل والحق أن يعتبروا أجانب بالمعنى الذى يطلق على الفرنسى القاطن فى انجلترا أو الإنجليزى القاطن فى فرنسا فالسياسة القديمة والعدل يقتضيان بأن يعدهؤلاء مصريين »(٣) أرأيت إذن فلسفة « اللورد » !! الرجل الفرنسى فى مصر ليس غريبا — ليس غريبا كالفرنسى فى انجلترا ! ولا تسخر من سفسطة « اللورد » فهى متاعه . ومنتهى انسانيته وتعليلها فى نظره أن « الاجنبى » فى مصر ذو مصالح مادية عظيمة .. أنه ملح هذه الأرض الطيبة . أنه براهما مصر . وإذن يجب عند الغاء الامتيازات

(١) ص ٢١ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر
(٢) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥
(٣) كرومر في كتاب «عباس الثاني»

التي تجعل منه غريبا عن مصر » إيجاد طريقة مقبولة وعملية لإشراك اعضاء الجاليات الاوروبيةفى مصر فى حكومةالبلادبشكل كاف بحيث يسهل عليهم اسماع اصواتهم » (١) أو لعل تبريره لهذا النوع من اصلاح الامور بأفسادها هو فيما قاله من « أن تقدم مصر المادى اعتمد فى درجةغيرصغيرة . على وجود عدد من الاوروبيين المقيمين فى مصر وعلى اجتذاب رأسمال أوروبى إليها. والاوروبى لايقيم فى مصر إلا إذا كان « سيصنع » مالا من إقامته فيها ، والاوروبى لايستطيع أن ينتج مالا مالم تكن حياته وما ملكت يداه ، محمية ضد خطوات الحكومة التعسفية التى كانت إلى وقت قريب سيئة جدا . والتى يظن — وله الحق — انها قد ترجع إلى أحوالها السابقة إذا انسحبت يد بريطانيا الحاكمة » . (٢)

انها هى هذهالقصةالابدية التى تجعل الرجل الفرنسى وقدأخذناه مثلا للوافدين على مصر من الاجانب ، غير اجنبى فى بلادنا لان له مصالح مادية ، ويجب ان يكون له صوت مسموع فى الحكومة المصريه ، بوصفة ليس غريبا « عنا » ... و « الفرنسى » هذا من ناحية اخرى ، يجب أن تضمن له « يد الدولة السيدةفى مصر » رزقه وسلامته ومن جهة ثالثة يجب أن يكون هذا « الفرنسى » واحدا منا بالفعل .. أعنى ان يكون خاضعا للحكومة المصرية ، أو قل ممتزجا بها ، — أى ممتزجا بالجهاز العصبى الاستغلالى « الذى تعنى باقامتـــه وانشائه » « يد الدولة السيدة » بما عهد فيها من قدرة على تنظيم مثل هذه الامور ، ودقة فى ربط جزئياتها المتناثرة لتستوى كلها استواء لذيذا

ولكن أليس هذا الاتجاهمناقضالما ادعاه كرومر ومن بعدهغورستوكتشنر مرارا وتكرارا من أن هدف الاحتلال لايرمى «إلى مجردتمتيع المصريين بنعم حسن الادراة والاحكام فحسب بل الى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجيا بنصيب يزداد شيئا فشيئا فى ادارة حكومتهم وتدبير أمورهم » (٣).

---

(١) ص ١٣ من كتاب كرومر «عباس الثاني»
(٢) ص ٤٣٢ الجزء الثاني من كتاب مصر الحديثة لكرومر
(٣) ص ٢ تقرير عن المالية فى مصر والسودان سنة ١٩١٠ ترجمة المقطم

أم تراه منسجما مع ماقالهاللورد (ص ٢٣ — ٢٤ الترجمة العربية لكتاب عباس الثانى لكرومر) « إن القدر الذى عرفه هوميروس فى شعره بأنه صاعقة الدمار والخراب لم يستحق فى زمن من الأزمان هذا التعريف أكثر مما استحقه عند ما قضى على حياة هذا الرجل، يقصد توفيق ،وهو فى مقتبل العمر وحطم بذلك نظاما كان مجرد وجوده موقوفا إلى درجة غير قليلة على إطالة أجل حياته . » فما هى إذن المزايا الرئيسية لذلك النظام الذى كانت تحكم مصر بمقتضاه فى الدور الذى تقدم وفاة توفيق باشا ؟إن اساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديو وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية فى حكومته من جانب وبين قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانب آخر .

أليست الدعوة إلى إشراك الأجانب فى الجهاز الأدارى للآلة الاستغلالية متناقضة مع خصائص « ريجيم » كرومر فى إدارة مصر ؟؟ كلا . إنها ليست كذلك .. إن الرجل الانجليزى الذى صوره قلم كرومر « مبعوث الرحمة » « سيلقى فى الواقع أن المصريين الذين رغب أن يستحيلوا إلى شيء مفيد حقا ، رجاء أن يتمكنوا من حكم أنفسهم بأنفسهم مادة من « خام الخام » وأن الأدوات التى يجب أن يشتغل بها ، والتى تعتمد عليها جودة العمل يجب أن تكون من البريطانيين . أو الفرنسيين او الأتراك أو السوريين أو الأرمن أو من الكثير من الجنسيات الأخرى . وقلما تكون من المصريين » (١) .

فى كلمة قصيرة وجد كرومر نفسه يعمل فى ظروف عرف كيف يسخرها لغايته فمنافسة الدول الأوروبية قائمة لم تنمح ، وخاصة من جانب فرنسا وهذه المنافسه يمكن تخفيف وطأتها . بالقاء « عظم » فى (فم) الماليين والساسة . وبايصال الأرباح إليهم كاملة غير منقوصة وبالمحافظة على مصالحهم .. وهو إذا مااستطاع اسكاتهم نجح فى المضى فى « سياسة طويلة الأجل » ليمكن

(١) ص ١٣٢ ج ٢ من مصر الحديثة لكرومر

بها قدم الاستعمار فى مصر وخاصة بعد أن فتحت أزمة الثمانينيات فى انجلترا، الطريق إلى الاستعمار ، فلم تعد « سياسة كرومر » وأغراضه — رغم تناقضها مع « سذاجة » كلمات جلاد ستون الطيب القلب وكلمات الحالمين من الأحرار، لم تعد هذه السياسة مبعث فزع او حتى مثار نقدجدى شديد فى بريطانيا.

وأما فى الداخل ، فالأجانب كثيرون ولهم مصالح مادية واطماع متشعبة ولو تركوا وأمرهم لساءت العاقبة على الاحتلال والمصريين على السواء ، فالواجب إذن أن يهذبهم اللورد فلا يشذون فى سياستهم الرئيسية عن الطريق العامة التى خطها الأحتلال .

وهناك استغلال « الاموال الاجنبية فى مصر ، وهى كأى مسألة اخرى متشعبة الأطراف ، جانب منها ،وهوتداخل بعض الهيآت الأوروبية التجارية والصناعية مع بعض الهيآت البريطانية ، هذا الجانب يجب صونه والدفاع عنه. وأما الجوانب الاخرى فينظم ويرتب حتى لايتعارض مع الجـــانب الأول الهـــام .

وهناك الشعب المصرى،فلاحون بائسون،وهؤلاء واجب الإنجليز حيالهم أن يضفوا عليهم بعض الميزات ، وهم الذين طالما جلدوا وأهينوا واستنزف عرقهم على أن لاتدك هذه الميزات التى سوف تمنح للكافة النظام الاجتماعى الذى رغم تعفنه قد حفظ المجتمع المصرى متماسكا لعدة قرون» (١).

وهناك كبار « الملاك » وهؤلاء لابد وأن يحد من عناصر التذمر فيهم . ولكن بغير أن يضغط عليهم ضغطا شديدا يخل بالنظام الاجتماعى الذى اعترف اللورد بتعفنه والذى سجل له بالحمد والثناء تماسكه لقرون عدة رغم هذا التعفن وهناك الآلة الحكومية وهذه يجب أن تسير على وئام تام مع « الاحتلال » . ويجب أن تعتمد فى معظم حركتها على الموظفين غير المصريين ، مع ملاحظة أنه من نوايا الاحتلال أن يحل المصريين محل الأجانب ..!!

وهناك طبقة الملاك الصغيرين الذين تنبه الاحتلال إلى فائدتهم للنظام

---

(١) ص ١٩٣ الجزء الثانى من كتاب كرومر « مصر الحديثة »

الذى يبنيه .. وهذه يجب أن توجد ، لتعوق الكفاح الأجتماعى ، ولتسهل الاستغلال .. وعصب هذه الأهداف كلها ، (المال) ... المال الذى نضبت منه مصر فى السنوات السابقة .. إنه (العظمة) الغايظة التى سيلقيها الأحتلال بين اسنان (العازلين) من الطامعين الآخرين .. وهو الضمان لأن يطول أجل الأحتلال — لأنه (الرشوة)، الدسمة التى ستقدم لكل من يرام المشاكسه من الأجانب والمحليين ولأنه — وسيلة — لانتاج ربح متزايد ..

لقد قدرت (رأس كرومر) كل هذا ، وسندها واقع السياسة العالميـة والانجليزية ووضعية مصر آنئذ . . فأخذت تدبر سياسة طويلة الأجـل .. لايجاد المال .. ولالقاء العظم ذات اليمين وذات الشمال فى افواه المكشرين عن انيابهم المتحفزين (للقضم) أو النباح .

أصبح مقضيا أن يعنى اللورد فى سياسته بازدهار الناحية الاقتصادية ، وبإنتاج الربح . ففكر كثيرا وتدبر أمره كثيرا ،واختط سنة مالية وزراعيـة وإدارية هدفها الحصول على (قدر سمين) من المال ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة إلى الحد الذى تستطيع معه أن تستهلك المصنوعات البريطانية ، ولعل (هذه السنة) هى التى أوحت اليه أن يقول كلمته التى ذهبت مثلا ساخرا .

« إن مصالح حملة الأسهم ومصالح الشعب المصرى متآخية متجانسة » .

تمن علينا اليوم أن قد أخصب الثرى — وأن أصبح المصري حرا منعما
أعد عهد إسماعيل جلدا وسخرة — فإني رأيت المن انكى وآلما
عملتم على عز الجماد وذلنا — فأغليتم طينا وارخصتم دما
إذا أخصبت أرض وأجدب أهلها — فلا أطلعت نبتا ولاجادها السما

حافظ ابراهيم

« بالرغم من جهل ونكران المصريين للجميل ، فنى مازلت أجسر على إبداء أملى فى أن الجيل الحاضر والاجيال المقبلة من الفلاحين ، الذين يحصلون على خبزهم اليومي وسيستمرون يحصلون عليه ، بعرق جبينهم ، سيذكرون بعاطفة أقرب إلي شكر الجميل أن الانجلو سكسون كانوا هم الذين أطلقوهم من قبضة ظالميهم ، وكانوا هم الذين علموهم (أي الفلاحين) أنهم أيضا اصحاب حق فى أن يعاملوا معاملة المخلوقات البشرية ، وانهم هم التي تبعت قافلة المدنية الغربية السليمة وانهم هم الذين فتحوا أمامهم الطريق الذي ينتهي الذين أضفوا عليهم النعم إلى التقدم ورفعة الفكر »

كرومر

مَنٌّ ونكران

باللهجة السابقة يمن اللورد كرومر كثيرا على المصريين بالإصلاحات المختلفة التى رفعتهم إلى حيث المدنية الحقة ..إلى حيث أصبحوا يفهمون حقوقهم البشرية .. إلى حيث نضج رقيهم المادى ...«وسواء كان الفلاح المصرى قادرا على شكر الجميل أو كان عاجزا عنه فأنه ليس من شك أبداً أنها كانت يد انجلترا هى التى رفعته أولا من حمأة ظروفه المادية والمعنوية التى تمرغ فيها لقرون عدة » (١) ... فما هى الإصلاحات الرنانة التى تستوجب من اللورد كرومر كل هذا المن والمباهاة ؟؟؟ والتى قوبلت رغم هذا ، بنكرانها والكفر بقيمتها من الجانب الآخر ...

لايختلف كثيرون من الناكرين لجميل الإصلاحيين ، فى قيمة ماقدموا لمصر من أياد ولكنهم يرون أن السياسة التى فرضت هذه الإصلاحات كانت سياسة مغرضة ... فهم يستمعون إلى اللورد كرومر يقول بملء فيه إن مصلحة

(١) كرومر

حملة الأسهم ومصلحة الفلاحين المصريين متجانسة متآخية ، فيأخذهم الشك الذى لايهدأ .. وحقا كيف تكون مصلحة المستغلين هى بعينها مصلحة أولئك الذين يستنزف عرقهم!؟ كيف تتآخى مصلحة حملة الأسهم الطامعين فى موارد مصر مع مصلحة الفلاحين البائسين الكادحين فى غير اناة . ليرضوا الماليين الجشعين؟!

والذى يجهله المصريون هو أنه قد « أتفق فى لندن سنة ١٨٨٥ بين الدول بناء على طلب فرنسا إنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد عمل مالى وسياسى » (١) وقيام لجنة دولية أقتل للمصالح والسياسة البريطانية من قيام حكومة وطنية فى ظلهم .. لذلك كان حتما على اللورد — إذا هو أراد تجنب الكارثة — أن ينجح فى إدارة مصر ماليا على الوجه الذى ترضاه الدول الطامعة ... فيزيد هذا من الشك فى صدق كرومر حين قال إن مصلحة حملة الاسهم والمصريين واحدة بينما إدارة مصر ماليا على شكل يرضى الدول الطامعة معناه إعطاء الدائنين فوائد ديونهم ، وإفساح المجال لرؤوس الاموال الاجنبية ومعناه أن مكسب الرأسماليين متعارض مع رفاهية الشعب المصرى ولكن كيف باللورد ينجح فى مهمته هذه وهو إذ يجيء إلى مصر يجد أن « نصف الإنتاج المصرى يذهب بالفعل لتسديد فوائد الدين » (٢) ... ويجد أن العبء كله ، أو معظمه على الأقل — واقع على كاهل صغار الفلاحين ... ومع هذا فالماليون والسياسيون الاوروبيون يطلبون اليه أن يعتصر من هؤلاء البائسين العرايا أرباحا اخرى ، وأن ينجح فى تنظيم اعتصار الفلاحين لحسابهم.

اصبح حتما أن ينهج اللورد منهجا يوائم فيه بين سلطة الماليين ومطامعهم ومصالحهم الموجودة فى مصر بالفعل ، وبين حالة الشعب التى ساءت إلى اقصى حدود السوء .. وهذا المنهج يتطلب أولا تخفيف الضرائب ، لأن « الأوزة » التى تبيض الذهب حل بها الاعياء الكافى لقتل بيضها الذهبى كله .. اكتشف اللورد — بعد أن قضى عشر سنوات فى مصر ، أن الفلاح يعيش فى

(١) ص ٢٦٢ من المسألة المصرية

(٢) ص ١٥ الاستعمار البريطانى فى مصر لالينوروز

« بيوت من الطين » ويأكل إذا تيسر له الأكل طعاما هزيلا لا يليق بالأنسان واكتشف أيضاً أنه من العار على المدنية الأوروبية ، أن تجعل الفلاح فقيرا بائسا مكدودا .. واكتشف أيضا أنه « لاتزال ضرائب الأطيان ثقيلة على الأهالى وخصوصا فى جرجا والجيزة مع تنزيل الأموال التى ذكرتها ومع إجراء إصلاحات أخرى نافعة وإن تكن ثانوية » (١) .. واكتشف بالمثل أن دخل الدولة وهو فى معظمه من ضرائب الأطيان فى سنة ١٨٩٥ كان أحد عشر مليونا من الجنيهات أى مايعادل ثلث قيمة الإنتاج الزراعى وأن نصف دخل الدولة من الضرائب الواقعة مباشرة على الفلاح وأن ٢٥٪ دخل الفلاح الذى يملك عشر أفدنه يذهب للضرائب و ٥٠٪ دخل من يملك خمسة أفدنة ، يستنفذ فيها ، وأما بالنسبة للمليون عائلة من الفلاحين التى تمتلك كل واحدة منها فدانا وربعا فإن حياتها كانت مستطاعة بأن تستدين باستمرار أو أن يبيع عماها للمالكين الكبار » (٢)

والحق الواضح أن هذه النغمة الكرومرية بعد الاحتلال غير ما تعودنا أن نسمعه من الكرومريات قبل الاحتلال . . . أيام كان اللورد كرومر يقف معارضا فى تخفيف فوائد الدين ، قائلا فى غير موارية أنه غير مستعد لاهو ولا الماليين الانجليز أن يبذل أو يبذلوا أية تضحية تطلب اليهم . . . أيام كان يرغى ويزبد بأن الضرائب فى مصر ليست أكثر منها فى الهند . . .

الواضح الصريح أن هذه النغمة الانسانية الحماسية — مع شديد تقديرى لصدق الحقائق التى ذكرها اللورد ـ كانت دجلا سياسيا لا يقصد به خير الفلاح وحده ... دجل سياسى يتغير لونه بل يتغير جوهره بتغير الظروف — لأنه لا يعقل أن يكون كرومر ضد مصلحة الفلاح البائس علانية فى سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٢ ثم ينقلب فجأة وبدون سبب بعد الاحتلال الى صديق ذوى الجلاليب الزرقاء وأن يورد هو وأنصاره قبل الاحتلال ، كل حججهم على قدرة الفلاح

(١) ص ١٥ و ١٦ من الترجمة العربية لتقرير كرومر لسنة ١٨٩١

(٢) ص ١٥ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر لالينوروز

المصرى على دفع فوائد الدين ، وبساطة الضرائب المفروضة عليه اذاقورنت بمثلها فى البلاد الاخرى ، ثم اذا به يورد ، هو وأنصاره أيضا ـ بعد الاحتلال كل حججهم على فقر الفلاح وبؤسه فيقول اللورد نفسه فى سنة ١٨٨٤ « إن الضرائب المصرية المفروضة على الاراضى الخراجية يفوق كثيرا متوسط المفروض منها على اراضى الهند النادرة الخصب» ويقول أحد معاونيه — سير إدجار فنسنت المستشار المالى « لقد راعنى مارأيت فى رحلتى فى الصعيد من إملاق الفلاحين. إن بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ليفوق كل مارأيت فى غير مصر من البلاد» .. ويعود كرومر فيقول «هناك يوجد التسعة أو العشرة ملايين من المصريين الوطنيين فى الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى قوم فقراء جهلة ـ هكذا كانت حالهم لتسعين قرنا من سوء الحكم والظلم .. على الإنجليزى المتمدين أن يمد يد الصداقة والتشجيع إليهم ». هذه كلمة تنير السبيل فى القليل البسيط .. المصريون فقراء ، وواجب الانجليزى أن يساعدهم .. هكذا يقول اللورد .. أو أن المصريين فقراء لا يستطيعون أن يؤدوا ما يعقده عليهم الماليون من آمال ولا يستطيعون أن يستهلكوا الكثير من الانتاج البريطانى ومن ثم فواجب الانجليزى أن يساعدهم ... وكيف ؟ ؟ هل يكون ذلك بتخفيف الضرائب أم باقراض مصر ديونا جديدة أم باصلاح الادارة الحكومية ؟ ؟ ؟ أنه هذا كله ولكنه فى الجوهر ليس ذلك فقط ... أنه زيادة قوة مصر الانتاجية لتستطيع مصر أن تؤدى ماعليها من أقساط الديون فتنجو انجلترا من تحفز الدائنين غير الانجليز ، وتقفل الباب فى وجه السياسيين الاستعماريين المترقبين ... وتكون زيادة انتاجية مصر ، متمثلة أكثر تمثيل ، فى زيادة إنتاجية القطن ، التى تجعلها تحصل على أرباح طائلة من شراء القطن وصناعته وبيعه وعمليات الوساطة فيه .

نجح كرومر فى تشجيعه للقطن فزادت صادرات القطن من مليونى قنطار قبل مجىء كرومر إلى ٧ مليون سنة ١٩٠٧ وكانت هذه الزيادة فى الإنتاج مصـــدرا لزيادة الفائض الذى يستولى عليه كبار الملاك والمرابون والبيروقراطيون والمدينون والعسكريون ، وكان من هذه الزيادة شىء للفلاح المنتج ولكنه كان شيئا تافها يسيرا لا يتناسب مع المصائب التى نجمت عن الإمعان فى سياسة تشجيع القطن .. غير أن التوسع فى زراعة القطن سبب حركة تجارية لها حسابها فالقطن تزداد مساحته على حساب المزروعات الغذائية — كالقمح والأذرة — فتتحول مصر تدريجيا من بلد كان يعتمد على موارده فى إنماء حاصلاته الغذائية إلى بلد يستورد من هذه الحاصلات ما تبلغ قيمته فى سنة ١٩٠٨ مليون جنيه وما يبلغ سعر الأردب من قمحه فى مصر أغلى منه فى انجلترا بنسبة ٥٠٪

ولعلى أجلو الصورة بشكل أوضح عندما أبسط الاحصائية التالية (ص ٣٠٥ دمار مصر — النسخة المترجمة) :

زادت مساحة أرض القطن فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ الف فدان إلى ١٫٦٤٠٫٠٠٠ فدان — واضطرد مع زيادة المساحة المزروعة قطنا ، زيادة فى استيراد المواد الغذائية فمن الماشية واللحوم والسمك استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٣١٤٫٠٠٠ جنيه ، فقفز هذا فى ربع قرن إلى ١٫١٦٥٫٠٠٠ جنيـــه سنة ١٩٠٨ ومن الحبوب استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٥١٠ الف جنيه ، ثم استوردت منها سنة ١٩٠٨ ماقيمته ٣٫٧٨٥٫٠٠٠ الف جنيه وهذا الاستيراد للمواد الغذائية من انجلترا والمملكة المتحدة خاصة يربط المصريين فى أهم شىء ـ فى الغذاء ـ بانجلترا . وهذا الإصدار للقطن — وهو أهم حاصلاتنا — يربطنا فى أهم عناصر ثروتنا القومية بانجلترا ..

وكلما زادت قيمة القطن المصدر بالنسبة لصادرات مصر العامة ، اشتد ارتباط مصر بانجلترا — .. لقد كان القطن المصدر يمثل ٨٠٪ من صادراتنا سنة ١٨٨٠ فأصبح يمثل ٩٣٪ من صادرات مصر سنة ١٩١٤ ، وفى هذه الفترة

بين ١٨٨٠-١١٩٤ استمرت انجلترا أكبر عميل مع مصر وأكبر مورد لها »(١) ومع التوسع فى زراعة « القطن »، والتوسع فى إصداره إلى انجلترا، واضطراد الزيادة فى استيراد الحبوب والمنتجات الغذائية وغيرها — تنتعش حركة تجارية فى مصر صدر عنها — كما تلاحظ الينور بيرنز مؤلفة (كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر) نماء فئة التجار وأصحاب السفن والغزل وغيرهما ... وهذه الفئة هى احدى البذرات التى خلقتها طريقة الأنتاج الجديدة ، والتى أصبحت حربا عليه فيما بعد .

ولكن بالإضافة إلى « نماء إحدى بذرات البورجوازية المصرية ، فإن المصنوعات البريطانية راجت أكثر من ذى قبل يدلك على هذا واردات المنسوجات القطنية والصوفية التى زادت مقطوعيته زيادة كبيرة ، فمثلا بلغت الواردات منها فى سنة ١٨٩٠ — ٢٧٦ر٠٠٠ كيلو جرام ثم قفزت إلى ٣١٣ر٠٠٠ كيلو جرام فى أحد عشر شهر لا غير من سنة ١٨٩١ »(٢)

ولقد أضحى هم المستفيدين من زراعة القطن أن يظل سعره مرتفعا ، وهؤلاء هم أصحاب السفن ، والتجار والمصرفيون والملاك الكبار ... جمعت بينهم مصلحة واحدة هى الابقاء على سعر القطن عاليا ليكون الربح طيبا وفيرا وتفرض هذه المصلحة « انتاج قطن جيد النوع ، رخيص التكاليف الانتاجية ، ويأتى من هذا التحسين فى وسائل الرى والصرف ، ومن التحسين فى طرق نقل القطن فإذا ما تذكرنا الكمية الهائلة من الماء التى يحتاج إليها القطن(٣) أصبح من اليسير أن نفهم كلام المستشار المالى فى مصر سنة ١٩٠٨ من أنه « لما طبقت سياسة التوسع فى مرافق الانتاج عن طريق تحسين الرى

(١) ص ١٧٤ تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلي

(٢) تقرير كرومر وعن المالية في مصر سنة ١٨٩١

(٣) يحتاج فدان القطن الى من ٢٠ الى ٣٠ طن من الماء يوميا ويذكر كراوتشلي انه لو أريد أن نزرع ٥ مليون فدان قطن لاحتيج الي ١٠٠ مليون طن في حين أن النيل في أوائل الاحتلال كان يعطى ٣٠-٤٠ مليون طن يوميا لاغير (المؤلف)

وجدت فرصة لاستغلال رأسمال ضخم ، فنتجت نتائج محتومة ذلك بأن التوسع فى الرى يعنى التوسع فى رقعة الأرض المزروعة، يعنى الحاجة إلى مواصلات جديدة لنقل المنتجات .

وهكذا نرى أن النظام الاقتصادى الجديد ، المعتمد على زيادة انتاجية مصر فى القطن يفرض أعمالا عمرانية كثيرة .. ونحن نعلم أن خطة « اخوان بارنج » فى اعتصار مصر ، تستلزم العمل على امتداد « رقعة الأرض المزروعة » ، وزيادة « الارض التى تروى ريا دائماً » وزيادة انتاجية القطن .. وهذا كله يتطلب التحكم فى ماء النيل وتحسين وسائل الصرف ... فأقيمت القناطر المختلفة وسد أسوان ، وأنشئت الرياحات وشقت المصارف الخ الخ .. كانت هذه الخطة واضحة فى مواقف كرومر كلها ، منذ أن وافقت الدول على أن تعهد اليه بتنظيم الحالة فى مصر .. ففى سنة ١٨٨٤ « عرض على المؤتمر الذى عقد فى لندن ، للنظر فى المالية المصرية أن تقترض مصر مليون جنيه وتنفقه على تحسين نظام الرى فيها » (١) ... والاقتراض داء لايعجب المدعين إصلاح مالية مصر فيكون طبيعيا عندئذ أن يرتاب الكثيرون « من الثقات فى صلاحية ذلك لأسباب معقولة وقالوا إن عقد القروض الزائدة هو الذى غادر مصر على شفا الافلاس » (٢) ... هؤلاء المتشككون فى قيمة الاستدانة لإصلاحات طويلة المدى ، هم الدائنون والسياسيون من غير الانجليز .. أما « فريق كرومر » فكانوا أعظم من هؤلاء ثقة بمستقبل مصر وإمكان استرجاع ثروتها باستدرار خيراتها « .. وقالوا إن أحسن الطرق لإنقاذ مصر من ديونها الفادحة التى تراكمت عليها بعقد قروض بذر معظمها تبذيرا إنما هو عقد قرض صغير واستعماله فى توفير حاصلات البلاد وخيراتها » (٣)

واستمر الكروميريون فى سياستهم الاصلاحية طويلة المدى التى تؤتى ثمراتها متأخرة نسبيا ، ولكنها تؤتيها طيبة قيمة .. فمثلا أصبحت النتيجة المباشرة للتوسع فى أعمال الرى أن زادت رقعة الأرض المزروعة — فزادت الأرض

(١ و ٢ و ٣) مقتطفات من تقرير كرومر عن الحالة المالية لمصر سنة ١٨٩١

المفروضة عليها الضرائب كانت الأولى أى الارض المزروعة ٤٠٦ ر ٧٦٤ ر ٤ فدانا سنة ١٨٨١ عندما جاء الانجليز مصر فبلغت ٨٠٠ ر ٩٥٤ ر ٥ فدانا سنة ١٨٩٩ ثم بلغت ٠٠٠ ر ٣٠٣ ر ٥ سنة ١٩١١ .. ، وهذه الزيادة فى الأرض المزروعة فضلا عن أنها أمدت الحكومة بمال جديد ، هى الضرائب، قد أوجدت الفرصة لاستغلال جزء من المال المتدفق على مصر ، فى استصلاحها على يد الشركات والبنوك الزراعية، وبيعها للفلاحين، إلى آخر هذه القصة الاستغلالية المعروفة . وفضلا عن إمداد الحكومة بمال جديد ، وتوفير ميدان جديد لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية — وقليل من المصرية — فى استصلاح هذه الأرض قد فتحت ميدانا رحبا مثمرا فى وجه المال البريطانى والمقاولين البريطانيين والأجانب ، الذين كانوا غالبية المتعهدين لمثل بناء الخزان أو الكبارى ، أو القناطر الخ .. وبالطبع قد فتحت سوقا المصنوعات البريطانية — والثقيلة منها — خاصة .

كانت سياسة التوسع فى أعمال الرى فى مصر ، جوهرية الرابطة بالسياسة العامة للاحتلال .. هى ستار لمغالطاته ومآسيه ، فاثراء للأرض إثراء المستغلين الأجانب خاصة وسلب للعاملين فى الأرض . سلب حقيقى متزايد . إفقار فى عقولهم ، ونفوسهم ..

كان « للقطن » المتزايد إنتاجه ، المعتمد على الرى المعنى به كل هذه العناية وكان لزيادة الدخل الحكومى من ضرائب الأرض ، — التى رأينا رقعتها تتسع — نتيجة ، بل نتائج أخرى غير التى أوردت منها مايقوله اللورد .. «الحقيقة الثانية التى يجب على أن اسجلها ،لاتقل دلالة عن سابقتها إذ أنه خلال العشرين سنة ، السـابقة لآخر ديسمبر سنة ١٩٠٦ صرف مبلغ طائل يبلغ ٠٠٠ ر ٣٠٣ ر ١٩ جنيه على السكك الحديدية والمبانى العمومية والقنوات. ومن هذا المبلغ الضخم استلفت الحكومة ١/٢ ٣ مليون لاغير — والباقى

(١) ص ٤٤٩ من الجزء الثاني « مصر الحديثة » لكرومر

اخذته من دخل الدولة » (١) .. أفهمت ياصاحبي ماوراء هذه الكلمات ؟ زيادة زراعة القطن . واتساع الارض المزروعة اطلاقا .. يلقيان بين يدى الحكومة « بمبلغ طائل » من المال تستطيع أن تصرفه على السكك الحديدية والمبانى العمومية . أو قل ، لتفتح به ميدانا آخر للاستغلال الاجنبي الصناعى والمالى المتمثل بالفعل فى البناء والتعمير والواقع جميعه فى يد الممولين والمقاولين الأجانب وحسبك مثلا ماقاله كرومر (١) إنه فى سنة ١٩٠١ « انعقدت فى السنة الماضيةمقاولات زادتقيمتهاعن ٠٠٠ ر ٥٥٠ جنيه » علاوة على عدة مقاولات صغيرة وقد توزعت كالآتى :

مقاولات عقدت فى	بريطانيا	بمبلغ	٠٠٠ ر ٣٤٢	جنيه
»	بلجيكا	»	٠٠٠ ر ٥٦	»
»	النمسا	»	٠٠٠ ر ٥٠	»
»	المانيا	»	٠٠٠ ر ٤٩	»
»	مصر	»	٠٠٠ ر ٣٢	»
»	ايطاليا	»	٠٠٠ ر ١٠	»
»	فرنسا	»	٥٠٠ ر ٨	»
»	تركيا	»	٥٠٠ ر ٣	»
			٥٠٠ ر ٥٥١	

أى أن قيمة ماعقد من المقاولات فى تلك السنةفى بريطانيا حوالى ٦٠ ٪ وقيمة ماعقد منها فى مصر — مع ملاحظة أن الكثير من المقاولين فى مصر آنئذ أجانب — كانت حوالى ٦ ٪ تقريبا .. وليس هذا المثل استثنائيا .

ويجدر بى أن اختتم هذا الفصل ـ وهو الحلقة الأولى فى السياسة الكرومرية الاصلاحية — بأن الخص نتائج التوسع فى « الرى » وزيادة الأرض المربوط عليها ضرائب وزيادة رقعة الأرض المزروعة قطنا .. وهى ماأسميها سياسة إثراء الأض فيما يلى :

(١) تقرير عن المالية فى مصر والسودان سنة ١٩٠١ ص ٩٠ من الترجمة العربية للمقطم

اولا — تمكنت مصر من أن تدفع فوائد الدين بانتظام — بل من أن تحجز لوفائه رصيدا يصل سنة ١٩٠٥ كما قال كرومر فى كتابه مصر الحديثة مبلغ ٠٠٠ر ٥٠٠ر ٣ جنيه .. وهذا معناه «القاء اللقمة الدسمة» فى أفواه النابحين من حملة الأسهم والسندات. معناه تحقيق جانب عظيم من البرنامج الكرومرى القاضى باسكات الماليين الاجانب عن طريق اعطائهم فوائد مالهم المستغل فى مصر بشكل منتظم ومضمون.

ثانيا — زيادة الأيراد القومى فى مصر بحيث تستطيع مصر أن تستهلك اكبر جزء مستطاع من الواردات الصناعية البريطانية. اى تحقيق جانب عظيم آخر من خطة كرومر اخوان الهادفة إلى استهلاك جزء من فائض الصناعة البريطانية.

ثالثا — جعل مصر سوقا للصناعة الثقيلة البريطانية بتمكينها من القيام بمشروعات عمرانية كمد السكك الحديدية، وإقامة الكبارى، والمبانى، وإقامة القناطر الخ .. وهذه السوق مفتوحة للمقاولين والوسطاء الاجانب، لينشطوا فيها كما يريدون.

رابعا — فتح ميدان استغلال المال فى استصلاح الأرض، أمام البنوك والشركات الأجنبية والبريطانية خاصة، حتى أن الكثير من الشركات التى أسست للقيام بأعمال تجارية أو زراعية. قد انقلبت إلى شركات عقارية انحصر نشاطها فى المرحلة الأولى، من مراحل الأستغلال الأجنبى المنظم لمصر، فى شراء الأرض البور واستصلاحها وبيعها للفلاحين. وفى السليف على الأرض أو على محصولها الزراعى.

خامسا — نشأت أعمال تجارية كثيرة، من الأتجار فى القطن والبذرة، والحاصلات الاخرى فقد خلقت الأعمال العمرانية والانشائية حركة وساطة ونشاطا تجاريا اضطلع بمعظمه الاجانب: هيآت وافرادا. ولكن ما لبثت العناصر المصرية أن أخذت بنصيب، فنشأت بوجودها، احدى البذرات الهامة فى البورجوازية المصرية وهى التى ادارت كفاحها الوطنى، وتديره الآن: لامتلاك السوق المحلية...

سادسا — اخرجت مصر من عزلتها الاقتصادية الاقطاعية . إلى مجال الرأسمالية العالمية . و إلى نطاق المبادلة ، الاستغلال الرأسمالى . . واخرج الفلاح المصرى من حالة الا كتفاء الذاتى وهى من اخص خصائص الاقطاع إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الرأسمالى — أى أدخل هـــو الآخر فى نطاق الرأسمالية العالمية .

سابعا — كانت الاصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى ذات فوائد إيجابية . لاننكرها فى تطور مصر عن طوقها القديم ، لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة ، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانها الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة ، والامبريالية الدافعة الطاحنة بمثل القوة والتغلغل اللذين تفاعلت بهما مصر .

وهكذا قدر لمصر ، بهذه السياسة الاقتصادية الجارية فيها على يد « بارنج اخوان » أن تخرج من عزلتها أكثر فأكثر . أن تخرج من نطاقها القديم ، إلى دائرة الاستغلال الرأسمالى البالغ مرحلة الاستعمار ، وان ترتبط فى مصيرها ، بهذه السياسة المدفوقة فى كيانها ، والمتصلة بكيان الاستغلال الرأسمالى نفســه . وقدر لها ، أن يطعم مجتمعها ، بجرائيم جـديدة . وأن تأخـذ الطبقـة البوجوازيه المحليـة فى النشوء ثم التبلور . وأن تولد معها وبعدها بقليل الطبقة العمالية أى أن يحمل النظام الاسـتغلالى الضخم المنظم فى بطنه الخناجر التى ستعمل فى نحره ، لقد آذى اللورد كرومر نكران المصريين لجميله ولم يدر ان هاتين الطبقتين الوليدتين والفئات الأخرى الشعبية المتذمرة هى التى أنكرت ، وستنكر الجميل ، لأنها تحس بوضوح ماوراء الاصلاح المالى الاجنبى المستغل فى مصر — ولقد قدر لمصر أن تتغلغل فى استغراق وعنف مع الكيان الرأسمالى الأجنبى : الاقتصادى والسياسى . وكان نشاطه عاملا أساسيا فى خلق الطبقات الضدية للاستعمار ..

«إذا كنت تاجرا لا تريد الافلاس فلا تسرف عملك على مبادىء المسيحية»

إدوارد ديشي فى «استقلال مصر»

ألم يكفنا انا سلبنا ضياعنا   على حين لم نبلغ من الفطنة المدى
وزاحمنا في العيش كل ممارس   خبير وكنا جاهلين ورقدا
وما الشركات السود في كل بلدة   سوى شرك يلقى به من تصيدا

حافظ ابراهيم

المال الأجنبى فى مصر

من الاحتلال الى الحرب العظمى الاولى

قصة المال الاجنبي فى مصر ، هي من صلب التاريخ المصرى الحديث ، من حيث أهمية الدور الذى لعبه المـــال الأجنبى فى كيان مصر ، مجتمعها ، وسياستها الداخلية الادارية وغير الادارية ، وفى موقف مصر الخارجى ، وفى ارتباطها بمنابع إصدار المال إلى الخارج .. ثم من حيث صلة هذا كله بحركة الرأسمالية فى دورها الطفيلى (١) رأيت معى ، كيف أن أنتهاء فترة المنافسة الحرة ، بنشوء نقيضها الاحتكار ، قد لازمه اتساع فى رقعة الامبراطوريات — وخاصة البريطانية . وكيف أن تدفق فائض الأرباح إلى يد الصناعيين آلافا فى المائة أيام التجارة الحرة ، قد انتهى إلى ماسموه فائضا فى رأسالمال يكاد يتعطل .. ثم كيف أنهم وجدوا فى الاستعمار الأمبريالى حلا لورطـــتهم الخاصة ، ومخرجا من ورطتهم الاجتماعية ..

ولقد كان الاحتلال البريطانى لمصر سندا قويا ، ودعامة هائلة للماليين «فبين عامى ١٨٨٠ — ١٩١٤ تدفق رأسالمال اجنبي على مصر .. ولـكن تدفق هـــذه المرة فى شكل استثمار خاص — شركات وبنوك وهيآت تجارية الخ (٢)».

---

(١) يتميز الدور الطفيلي للراسمالية ان يعيش الرأسماليون على أرباح القراطيس والاسهم اى ان يعيشوا « طفيليين » على الحياة الاقتصادية — المؤلف

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلي

وكانت سياسة الاصلاح الكرومرية موجهة فى أساسها إلى فتح السوق المصرية للماليين والمنتوج الصناعى البريطانىخاصة والاجنى عامة . وحسبك أن نتيجة الاصلاحات الجزئية كبناء الخزان ، أو إقامة القناطر أو زيادة المصروفات على الرى يتبعها حتما قيام بنوك وشركات اجنبية فى مصر ... فمثلا عقب إصدار قانون الأراضى . وعقب القيام بالتسوية المالية قبل الاحتلال أنشىء مصرفان أجنبيانللرهن أحدهما فرنسى والآخر انجليزى (١) وبعد اصلاح القناطر الخيرية مثلا ، نجد فروعا لبعض الشركات البريطانية المعمارية تنشأ فى مصر ، وشركات للرهون تقام أيضا .. وهكذا دواليك .

إن تاريخ استغلال رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر متداخل الأسباب بتاريخ الاصلاح الاجنبى لمرافقها .. وبتوجيه هذا الاصلاح الاجنبى إلى زيادة إنتاجيه القطن — وهو سلعة تحتاجها الدول الصناعية — وزيادة أعمال الرى والصرف ، وهى ميدان خصب «للمقاولين» ،وزيادة أعمال البناء والسكك الحديدية وهى باب آخر لاستنفاذ بعض المال الوافد من الخارج ، وقليل من الناتج منه فى مصر ، فى استهلاك بعض الفائض من المصنوعات الاجنبية

واستغلال رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر متداخل بالاصلاحات الاجنبية لمرافقها ومن ناحية أخرى ، هو مطردمعها اضطرادامتسقا ، فإصلاح الارض وزيادة الرى ، وزيادة الأمن للاجانب يشجع الماليين على أن يدلوا بدلائهم فى مصر . والأرض الزراعية ، التى يرتفع ثمنها ، يرتفع ما يمكن أن يقرض عليها .. والأرض الزراعية إذ يجود ويتضاعف انتاجها ، يتضاعف المقروض من المال لفالحيها . ثم إن زيادة زراعة القطن وزيادة المنتجات الأخرى يضخم الأعمال التجارية المتصلة بها ، فتنشط المالية الاجنبيةهنانشاطا عجيبا .

أرأيت أذن ، كيف يترابط استغلال المـــال الاجنبى لمرافق مصر ، بإصلاحات الاجانب لهذه المرافق . وكيف كان كرومر حكيما فى انصرافه منذ البداية إلى الناحية المادية فى مصر ، ينميها ويشجع على تنشيطها

(١) كراوتشلي

لأنها الآلة ذات الجانبين الجانب الغنى الدسم، يمتص منه الفضوليون الرأسماليون المستغلون والجانب الآخر يشقى باعتصار القليل منه الوطنيون الكادحون .. بل إن الاصلاحات العمرانية . واصلاحات الرى وخلافها لا تؤدى إلى اجتذاب مال أجنبى لاستغلاله فيها فقط بل تؤدى إلى استغلاله فى وجوه أخرى لا تتصل بالرى أو البناء اتصالا مباشرا فأصبح من نتائج كل تنشيط مادى محلى ، نشاط استغلالى واسع . ولقد « ازداد دخول المال الاجنبى إلى مصر ازديادا عظيما جداً مع النهضة التجارية والمالية التى ابتدأت باقبال محصول القطن سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ . فإن البنوك التى كانت موجودة زادت أموالها من الخارج كثيراً وأنشئت أيضاً بنوك جديدة وشركات عديدة بأموال أجنبية وزيدت البضاعة المجلوبة بالدين زيادة عظيمة وزيد الدين الذى على مصر للأمم الاخرى بطرق عديدة» (١) ... نهضة تجارية باقبال محصـــول القطن ، بنوك تنشأ ، وأخرى توسع أعمالها ، والمال الاجنبى يستورد من الخارج ليمول هذه وتلك ، والبضاعة المجلوبة من الخارج تزاد بالتبعية .. ثم .. « يزيد الدين الذى على مصر للأمم الاخرى » .. أى يزيد العبء الملقى على المنتج والكادح المصرى ... وهذا هو الوجه الآخر للدالية كما يقال — الوجه الاول براق ذهبى .. والآخر أسود قاتم ..

على أنه ما كانت أية قوة تستطيع أن توقف التيار الاستغلالى، فهو ليس من صنع « كرومر » ولا من صنع مصر كلها . وإنما هو نتيجة لتطور الرأسمالية وهى أعم وأقوى ... وانساقت مصر فى هذا الطريق المنذر بالإملاق لأهلها فإذا السنوات الأخيرة من سياسة بارنج تشهد تكوين عدد من الشركات الإنجليزية « ففى سنة ١٨٩٧ تنشأ شركة الدلتا المصرية للخطوط الحديدية الضيقة . وفى سنة ١٩٠٤ تنشأ الشركة المصرية لأراضى الدلتا ولاستغلال الأراضى التى تمر بها خطوط الشركة الأولى وفى سنة ١٨٩٨ تنشأ شركة الاسواق المصرية وتحتكر

---

(١) ص ١٦٥ تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

بناء وادارة ١٢٠ سوقا أميريا وتستورد السماد الكيماوى من الخارج، ثم «فى سنة١٨٩٨ ينشأ البنك الاهلى المصرى . وفى لجنته الادارية فى لندن هـ . بارنج ابن عم اللورد كرومر» ٢٢ (١)

المال الاجنبي المستغل فى مصر مضطرد الزيادة ، يكون سنة ١٨٩٢ ٧٫٣٢٦٫٠٠٠ (بغير فروع البنوك فى مصر) فيقفز إلى ٢٦٫٢٨٠٫٠٠٠ سنة ١٩٠٢ ثم يقفز فى خمس سنوات حتى يبلغ ٨٧٫١٧٦٫٠٠٠ سنة١٩٠٧ ثم يقفز بعد سبع سنين أى فى سنة ١٩١٤ إلى ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ (٢)

فإذا أدخلنا ديون مصر ، وفروع البنوك الاجنبية فى مصر ، كان المال الاجنبى المستغل فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى .

* * *

المال الاجنبى فى مصر يقفز قفزا ، فيثقل إثقالا على كاهل المنتج والكادح المصرى .. ولكن الشركات والبنوك العاملة فى استغلال مرافق مصر تنشط وكأنها تجرى على خطة موضوعة بحيث لا نجد فيها نشاطا — إلا فى حالة يسيرة أو حالتين — فى ميدان الصناعة وبحيث ترتبط الشركات والهيئات الاستغلالية الأخرى ، باستغلال « الارض » .. ويمكن أن نستنتج من الاحصائيات فى هذا الصدد ، ومنها دليل الشركات المساهمة فى مصر سنة ١٩٤٥ (٣) ما يلى :

أن رأسمال بنوك الرهون العقارية كان (٣٫٨٣٥٫٠٠٠) فى سنة١٧٧٣ فأصبح (١٠٫٥٢٤٫٠٠٠) فى سنة ١٩٠٣ فأصبح (٥٢٫٢٢٢٫٠٠٠) فى سنة١٩١١ والشركات العقارية الزراعية كان رأسمالها (١٧٫٠٠٠) فى

---

(١) الارقام والاسماء الخاصة بالشركات والبنوك والمنشأة في مصر ايام بارنج مستقاة من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر — المؤلف —

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادي

(٣) الارقام الخاصة ببنوك الرهون العقارية ، ورؤوس الاموال الاجنبية المستغلة فيها فى الفترة المذكورة مستقاة من احصائيات جمعية الاقتصاد والتشريع بالقاهرة (المؤلف)

سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ر٣٢٧ر٢) فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ر٨٨٦ر٧) فى سنة ١٩١١ بينما كان رأسمال الشركات المالية (٠٠٠ر٣٩)فى سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ر١٥٥)فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ر٥٦١ر١)فى سنة ١٩١١.

قارن رؤس الأموال المستغلة فى استثمار الأرض برؤس الأموال المستغله فى الأعمال المالية ، ثم قارنها بالمستغله فى الأعمال التجارية حيث كان رأسالمال للشركات التجارية لاشىء فى سنة ١٧٧٣ فأصبح(٠٩٩ ر ٧٥٠)فى سنة ١٩١٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٧٣٠ ر ١) فى سنة ١٩١١ .

ثم قارنها برؤس الأموال المستغلة فى «المناجم» و«صناعة البناء» تجد أن رأسمال المستغل فى المناجم كان لاشىء فى سنة ١٧٧٣ فأصبح (٠٠٠ ر ٣٧) فى سنة ١٧٩٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٧٠) فى سنة ١٩١١ ورأسمال شركات صناعة البناء كان لاشىء فى سنة ١٨٨٣ فأصبح (٠٠٠ ر ٨٢ فى سنة ١٩٠٢ فأصبح (٠٠٠ ر ٤٦٧) فى سنة ١٩٠١.

يلاحظ كراوتشلى أن حوالى ٣/٤ المال الأجنبي المستغل فى مصر حتى سنة ١٩١٤ كان لرهن الأراضى الزراعية . والتسليف على الحاصلات ويذكر كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٥ «أن قيمة الأسهم والسندات الاحتياطية فى بنوك الرهونات كانت ٠٠٠ ر ٢٦٣ ر ٧ جنيه سنة ١٩٠١ فقفزت(فى أربع سنين لاغير) إلى ٠٠٠ر ٧٤٩ ر ٢٩ جنيه سنة ١٩٠٥ وكانت قيمة مالها عند المدينين ٠٠٠ر ٧٤٤ ر ٧ سنة ١٩٠١ فقفزت إلى ٠٠٠ر ٦٦٥ ر ٣٢ سنة ١٩٠٥ .

هذه الشركات والبنوك الرهون العقارية الأجنبية هى رأس الرمح فى الاستغلال الأجنبي .. وزيادة رأسمالها فى اضطراد ، مع زيادة الاصلاحات الطينية التى أمعن فيها كرومر ... وهى كلما زادت الاصلاحات ، وتقدمت السنين بالاحتلال فرسخت قدمه عن ذى قبل كلما زاد نشاطها ، وبالتالى كلما زاد قضاؤها على المرابين الصغار الفرديين وجلهم من الايطاليين والاروام .

يقول كرومر فى تقريره المالى سنة ١٩٠٥ .

« ومن أسباب زيادة رأسالمال للبنوك الرهن العقارى ازدياد ثقة الأهلين بالبنوك اذ أن الذين كانوا يستدينون من المرابين صاروا يستدينون من البنوك »

ثم إن « زيادة الرهون العقارية » متمشية ومتآخية مع سياسة فتح مصر للاستثمار المالى الأجنبي.. استمع إلى كرومر يعترف « بأن الشركات التى تصلح الأطيان وتبيعها قد زاد عملها فى السنوات الاخيرة فأدى ذلك إلى جانب كبير من زيادة رأسالمال فى بنوك الرهن العقارى »

استغلال المال الاجنبى فى الرهن العقارى هو رأس الربح الرئيسى كما قلت وقد يهيأ للقارىء أن مسألة استغلال مصر قاصرة على مصر وبريطانيا خاصة وقد وضعت بين يديه أطرافا من نشاط الماليين البريطانين ، ..الواقع أن حركة تصدير المال البريطانى إلى مصر ، واستغلاله فيها جزء من حركة ارتحال المال الاجنبى من البلاد الصناعية المتقدمة إلى البلاد الزراعية، والبلاد الصناعية المتأخرة نسبيا.وارتحال رأسالمال المالى من البلاد الصناعية المتقدمة، هو الأساس فى المرحلة القصوى من الرأسمالية، وهى مرحلة الامبريالية حيث يكون استغلال صاحب المال ، لا بانتاج مصنوعات وبيعها فى الاسواق الخارجية ، بل يكون بتصدير رأسالمال الفائض عن الدائرة الاستغلالية المحلية ،إلى السوق الخارجية. وهذه المرحلة تضم إلى نضج الرأسمالية أسباب نقيضها ..وفى هذه المرحلة ، يخرج الاستغلال المالى من الدائرة الوطنية ، إلى المجال العالمى ـ أى تتخذ الرأسمالية شيئا فشيئا صفة غير محلية ـ بل صفة دولية ـ فتتشابك وتتداخل الشركات والبنوك ـ وتقسم «مجالات الاسواق» بين هذه « الكارتلات الدولية وما إليها ... وتبلغ باستغلالها أطراف الأرض ، خذ مثلا البنك الاهلى — انشىء فى مصر عام ١٨٩٧ « واعطته الحكومة امتياز إصدار أوراق النقد المصرى فصار بمثابة بنك الحكومة وهو بنك اهلى شكلا ومؤسسوه وحملة اسهمه الاوائل هم سير آرنست كاسل المالى الانجليزى الشهير ، والمسيو سلفاجو وشركاؤه ورفائيل سوارس واخوته » (١)

(١) ص ٣١٥ من كتاب مصطفى كامل لعبد الرحمن الرافعي بك

البنك الاهلى المصرى يكون حملة أسهمه الأوائل أجانب ، ويستغل رأسماله فى مصر ثم هو يعاون فى إنشاء البنك الزراعى المصرى . ثم ينشىء بنك الحبشه ، الذى له وحده حق إصدار البنكنوت ويكون « مديرو البنك الأهلى المصرى والبنك الزراعى ، متصلون : ٢٩ شركة ومصرف استغلالى آخر . تعمل فى أرجاء العالم كله . ويمثل بنك انجلترا فى لجنة البنك الأهلى فى لندن »(١) .

المال البريطانى المستغل فى مصر — جزء من المال البريطانى المتحرك حسب طبيعة النظام الاقتصادى فى بريطانيا . ومقدار المال البريطانى المستغل فى مصر — على اساس الاصدار العموى وحده — يقفز خطوات واسعة فى ظل بارنج فيبلغ كما يقدره سير جورج باش سنة ١٩١١ — ٤٢ مليون جنيه . هذا عدا رأسالمال البريطانى الذى لم يقدره سير جورج باش والذى كان ارتحاله إلى مصر فى أعقاب القرن الماضى وأوائل الحالى جزءا من ارتحال رأسالمال البريطانى المهدد بالتعطيل فى انجلترا إلى العالم كله والذى آتى ارباحا سنة ١٩١١ قدرها هافلى فى كتابه تاريخ الشعب البريطانى بما لا يقل عن مائة مليون جنيه . لقد لاحظ سنة ١٩٠٦ فى كتابه « أن انجلترا بدءت تنقلب من دولة صناعية إلى دولة دائنة . فبالاضافة إلى زيادة إنتاجها الصناعى وزيادة المصدر منه فأن الزيادة النسبية فى فوائد الأسهم والسندات ، وفى اعمـــال الوساطة أكبر منا لاولى . وفى رأيى أن هذه الحقيقة هى أصل اتساع الاستعمار البريطانى .. أن الصلة بين الدائن والمدين أقوى وامتن منها بين البائع والشارى »

انتهى تطور النظام الاقتصادى البريطانى إلى مرحلة خطيرة . ذلك « بأننا اذا وصفنا التغير فى الاقتصاد الانجليزى على انه تغير من الصناعة إلى الربا لاشتممنا قطعا رائحة الطفيلية وهى الخاصية المميزة للامبريالية ولو أننا دققنا النظر فى المجتمع الانجليز فى هذه الفترة لوجدنا فيه الطفيلية والانهيار خاصتيه البارزتين . فأصحاب الصناعة لايحسنونها لانها لاتربح كثيرا ، بل إنهم ليستغلون

(١) ص ٦٠ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر

أموالهم فى أسهم الشركات العاملة فى الخارج . وهذا سير أ . كوتس من « شركة كوتس اخوان » يعلن فى سنة ١٩٠٣ أن جزءا كبيرا من ارباح الشركة، جاء من ارباح اسهم شركات الانتاج واستغلال الاجنبية العاملة فى الخارج « وثمة تغير اساسى هو أن العمال فى الصناعات الرئيسية انخفض عددهم فبعد أن كانوا يمثلون ٢٣ ٪ من عدد السكان سنة ١٨٥١ فاضحوا يمثلون ١٥ ٪ فى سنة ١٩٠١ بينما زاد عدد العمال المشتغلين بالصناعت الثانوية وصناعات الترف الخ »

مرحلة تنتهى ومرحلة تولد .

وفجر يشرق .

مرحلة أنتاج السلع. وانتاج السلع الرئيسية خاصة وإصدارها إلى الخارج مرحلة ارتباط منتج السلعة ، بمستهلكها ارتباطا تجاريا او استعماريا صبيا .. هذه المرحلة تتلاشى . بينما تولد مرحلة انتاج ادوات الترف والسلع غير الرئيسية . وهى ما تمثل بداية انحدار الصناعة الرأسمالية. وتمثل انتقال الصناعيين من الحياة على أرباح الصناعة . ، إلى الحياة على « الكوبونات » وارباح الاسهم . أى من عصب الصناعة الرأسمالية ، إلى نطاق الطفيلية عليها ..

وأما الفجر الذى ينبثق فى الطبقات الشعبية فى البلاد الصناعية ذاتها ، وفى البلاد المتفاعلة مع الدول الامبريالية . أنه ينبثق متآخيا مع انحدار الصناعيين الرأسماليين إلى ماليين طفيليتين . ولـكن ميلاده ، مصحوب بالتفتق والآلام .

انه فجر جديد فى حياة البشرية وحرية الشعوب وأن اطرافا منه لتشرق فى مصر ، فتبدء القافلة فى المسير الوعر المعربد الشاق . ومع الفجر الجديد ، تستغرق القلوب المخلصة فى ايمانها بغدها وحريتها ، وأن كانت المآسى تمس ابدان اصحابها ، وتكويها حتى جوهر العظام ..

فجر يولد فى الطبقات الشعبية ولكن ...

مع انتقال انجلترة من مرحلة الرأسمالية الصناعية ، إلى المرحلة الرأسمالية المالية . حدث تغير فى العلاقات بين القوى الاجتماعية فى انجلترة لا يمكن التدليل عليه بالارقام . وأصل هذه التغير زيادة تركيز رأس المال فى أيد قليلة حتى أصبح نصف الدخل القومى فى يد ٩/١ السكان والنصف الآخر فى يد الثمانية أتساع الباقية (١) وحتى غدا ٣٨ مليونا من البريطانيين فقراء ، من هؤلاء ١٣ مليونا فى قبضة الجوع الدائم ، ومنهم عدة ملايين أخرى تعيش تحت (خط الفقر) لاحظ (ل . ج . تشيوز) أن ثمة تجارة وصناعة ازدهرتا على حساب الشعب ، الذى حشر فى مدن قبيحة ودساكر عجفاء ، والذى سلب قوة الابدان وجمالها ، وأعطى مايسمى من باب السخرية — التعليم الاولى — والذى خلق بعمل الملايين منه أريستقراطية مال ، أضافها إلى أريستقراطية الارض » كانت أجور العمال ثابتة إسميا ، ومنخفضة فعليا ، بينما أرباح الصناعيين والماليين متزايده ، فمثلا فى الفترة بين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٨ لم تزد الاجور باكثر من ١٠٪ بينما ارتفعت الارباح بمقدار ١٢٫٥ ٪ . وبينما ارتفع مستوى المعيشة .. فإذا القدرة الشرائية للجنيه الانجليزى تسقط من عشرين وحدة سنة ١٨٩٥ إلى ١٨٫٥ وحدة سنة ١٩٠٠ إلى ١٦ وحدة فى سنة ١٩١٢ ..

لم تكن هذه الحالة البائسة شيئا جديدا على المجتمع البريطانى ، .. ولكنها هذه المرة اقترنت بعامل خطير الاهمية هو اتخاذ الحركة العمالية صفة جدية اكثر بكثير من ذى قبل تلك الحركة التى عرفتها انجلترة لاول مرة فى تاريخ الصناعة الآلية فى العالم ، متمثلة فى « تشارتزم » والتى نشطت اوائل

---

(١) صفحة ١٦١ هذه الازمة النهائية

القرن الحالى . تدعمها سلسلة من الاضرابات والاحتجاجات حتى اسحقت كلمة احد كبار القادة الاحرار فى العالم « منذ أن اضربت الطبقة العمالية ، لم تعد كما كانت — ذلك بأنها تعلمت كيف تجاهد اكتشفت الطريق ، وعرفت قوتها » . اشتد وعى الطبقات الشعبية ، وتغير كيفه تغيرا ملحوظا ، ولكن اشتد حذر الطبقة المقابلة . . « ولعب فى ميدان العمال » ديماجوجى كبير هو « لويد جورج » . وشاطرته عملية « التحذير » عناصر اخرى لبست مسوح الاحرار . ورغم هذا ، فان الحركة العمالية البريطانية ،والاندفاع الشعبي الجديد والتنبه الملموس فى المعسكرين . اخذت جميعا تجرى فى طريق حاسم ، عدلت منه كثيرا الحرب العالمية الاولى . والاحداث التى تلتها .

هكذا نرى أنه مع بلوغ الامبريالية أوجها،ومع امتداد رقعة الامبراطورية إلى مداها ، وتدفق الارباح من الخارج والداخل،تشتد حالة الطبقات الشعبية فى البلد الام لهذه الموجه الامبراطورية والمالية ، سوءاعلى سوء.. ،

ويحمل الاستغلالى المالى ، والنشاط الاستعمارى ، فيما يحمل ، إلى البلاد المستعمرة والبؤس الشقاء . ولقد رأيت معى كيف انتهت سياســة كرومر الاصلاحية إلى اثراء الارض :إلى شق الترع والمصارف وإقامة الخزانات والقناطر ، فانتهت بهذا إلى الشطر الضخم من برنامجها وهو زيادة إنتاجية مصر ، وزيادة الصادرات ، التى كان محصول القطن يمثل و ٧٣٪ منها وزيادة الواردات . ونسبة كبيرة منها رؤوس أموال أجنبية ، ومصنوعات وأغذية . على أن زيادة انتاجية مصر ، وزيادة الوارد والصادر،لا تعنى زيادة القوة الشرائية لعامة الشعب المصرى . زيادة كبيرة . لا تعنى ارتفاع مستوى معيشتهم . إذ ان سبب الزيادة فى الواردات هو تدفق رءوس المال على مصر ، . وزيادة الصادرات فضلا عن أن معظمها قطن ، لا يملكه المنتج الصغير أو الفلاح الكادح ، فهى لم تكن بالفعل فى صالح الطبقات الشعبية . لانها زيادة « فى محصول تجارى » وليست فى محصول أساسى أو غذائى . ويدلك على سوء حالة المالكين الصغار زيادة ديونهم العقارية التى بلغت فيما قبيل

الحرب الماضية ١٦ مليون جنيه وكانت الفائدة التي يطالب بها المرابون ٣٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ . ووضح من تقارير سنة ١٩١٢ أن عدد صغار الملاك ١٠٧ ر ٥١٩ شخصاً يملكون ٢١٤ ر ٦١٩ فداناً ، وعليهم من الديون ٦٦٠ ر ٩٩٠ ر ١٥ بل إن الزيادة فى الانتاج وفى الصادرات والواردات قد أدت إلى زيادة دخل الدولة بتخفيف كثير من أعباء الفلاحين الصغار — الذين قال عنهم كرومر فى تقريره المالى سنة ١٩٠٥ «إن ٢٥ ٪ من دخل الفلاح الذى يملك ١٠ أفدنة يذهب للضرائب، و ٥٠ ٪ من دخل الفلاح الذى يملك ٥ أفدنة يذهب للضرائب أيضاً وأما حالة المليون عائلة ممن يملكون فداناً ونصف فى المتوسط فانهم لايستطيعون الحياة إلا بأن يبيعوا قوتهم على العمل لكبار الملاك ، ولقد اضطر عدد كبير من الملاك الصغار إلى حالة نصف بروليتارية أى إلى أن يعولوا أنفسهم ، من فلاحتهم فى أرضهم ، وبيعهم قدرتهم على العمل لمالكين أكبر منهم .

أما العمال الزراعيون ، أنصاف الرقيق ، فحالتهم كانت أسوأ وأشد تفاقماً فقد زاد عددهم بالغاء السخرة جزئياً ، وانقلاب جزء من طبقة الملاك الصغار إلى عمال زراعيين ، ولعدم وجود صناعة تمتص شيئاً منهم ولعدم نشاط التجارة بشكل قوى يجذب بعضاً مهما من مجموعهم ، ولارتفاع مستوى المعيشة المتزايد ، وانخفاض سعر الانتاج الزراعى . . . زاد عددهم ، ورخصت أسعار شراء قواهم على العمل . فكانت ٥ ر ١ صاغا للعامل فى اليوم الواحد فى وقت كان فيه أردب القمح بحوالى الجنيه . . . زاد عددهم وفى هذا مرتع خصب للاستغلال أفاد منه المقاولون وشركات البناء والسكك الحديدية والملاك الكبار . . . ولعل هذه الفائدة من تزاحم الأيدى العاملة على موارد الرزق هى التى ألهبت وجدان ، الإنسانيين من الكروميين والمقاولين !!! وغيرهم وجعلتهم ينادون بإلغاء السخرة ، لأنها تعطيل لعناصر منتجة بشرية يمكن استغلالها . . . وهكذا ، فبالرغم من أن الإنتاج الزراعى استمر أهم مصدر للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل فى أعمال كثيرة واستخدمه ملاك

الأبعاديات وكان هذا من العوامل التى أدت إلى إلغاء السخرة جزئياً وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن السخرة تشل جانباً كبيراً من العمال الزراعيين فتعوقهم أن يستخدموهم فى أبعادياتهم » (١)

ويمثل الغاء السخرة من نواحيه الأخرى ماهية استفادة الفلاح الكادح من الإصلاح الكرومرى ومدى هذه الإستفادة — يقول الينور برنز « قدر أن الغاء العمل الإجبارى يكلف الدولة ٤٠٠ الف جنيه فى السنة ، لأن متوسط الذين يدعون للسخرة مائة يوم حوالى ٢٣٥ الفاً ، . . . ولكن عند التنفيذ رصد مبلغ ٢٥٠ الف جنيه وخفض عدد العمال المسخرين الذين سيؤجرون إلى ١٠٢ الف » أى أن السخرة لم تلغ كلها ، وأن أجرة العامل الزراعى الذى ألغيت السخرة عنه إنخفضت من حوالى ٤ قروش إلى إقل من قرشين وأما المستأجر الصغير لحالته العامة بائسة أيضا . . . ذلك بأن ارتفاع « سعر الأرض » وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وزيادة اصلاحات الرى وغيرذلك قد أدت إلى رفع الإيجار ... وهذا المستأجر الصغير لم تخرجه الحالة الجديدة التى أوجدت فيها مصر ، حالة النشاط التجارى والمالى والاحتكاك بالإستبدال والإستغلال الرأسمالى العالمى — لم تخرجه بشكل حاسم بعيداً عن العلاقات الاقطاعية التى كانت ولا شك — تثقل عليه . . . . يكتب كتشنر فى سنة ١٩١٣ فى تقريره المالى عن مصر قائلا « إن الإيجار لا يدفع نقداً فى بعض النواحى ، ولكن يدفع فى شكل عمل يؤدى لصاحب الأرض — فى مزرعته — وإن ديون ملاك الأرض على مستأجريها تضطرهم إلى علاقات شبيهة بعلاقات أمراء الأرض برقيقها ».

وهكذا لم يحرر الثراء الجديد الطبقات الشعبية من ربقة الإملاق ولا هو أطلقها تماماً من ربقة الإقطاع . . . وهكذا تسوء حالة الفلاح كادحاً كان أو منتجاً صغيراً أو مالكا صغيراً بل إن حالة الريف إطلاقا لتسوء إذا قورنت بالمدن التى أخذت تستفيد بوضوح من النهضة التجارية والزراعية

(١) صفحة ٩١ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر

وهذا التناقض الضئيل آنئذ — والمتزايد بعد ذلك — بين المدينة والقوية من أخص خصائص الاقتصـــاد الرأسمالى الذى بدأ يتبلور فى مصر منذ الاحتلال . . .

لم يحرر الثراء الجديد الفلاحين والطبقات الشعبية الأخرى من الفقر — ولا أقول من الجهل لأن « الفقر » هو الذى أدعى الاصلاح الكرومرى أن يحاربه واقترنت الزيادة فى الأرباح الجارية إلى جيوب الماليين والمصرفيين والتجار والملاك والبروقراطيين بزياده فى عدد السرقات الجنح ولأدلك على صدق ماذهبت اليه أن دخل الدولة يسير من (٠٠٠ ر ٧٤٠ ر ١٤) فى سنة ١٩٠٧ إلى (٠٠٠ ر ٠٣٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١٨ إلى (٠٠٠ ر ١٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩٠٩ إلى (٠٠٠ ر ٠٠٣ ر ١٥) فى سنة ١٩١٠ إلى (٠٠٠ ر ٥٥٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١١ وعدد السرقات والجنح يسير هو الآخر من سنة ١٩٠٧ — ١٥٠٧٤ جنحة فيصبح ٥٦٤ ر ١٦ جنحة فى سنة ١٩٠٨ فيصبح ٦٠٠ ر ١٦ جنحة سنة ١٩٠٩ فيصبح ٥١٥ ر ١٧ جنجة سنة ١٩١٠ ثم يقفز إلى ٠٣٦ ر ٢١ جنحة سنة ١٩١١ .

والحق إن اللورد كرومر وبعده غورست وكتشنتر قد حارا فى تعديل هذه الزيادة المضطردة فى عدد السرقات والجرائم إطلاقا وتنبه كرومر ذات مرة فى كتابه « مصر الحديثة » إلى أن هناك رأياً يقول بأن الفقر أصل ارتكاب الجرائم وخصوصا السرقات . . . فسخر اللورد بكل مافى دمه من سخرية ، من هذا الرأى البليد . . . وذكر أن حالة مصر وحدها كافية بأن تدك قوائم هذا الرأى — إذ أنها حالة رخاء لم تكن تعرفه من قبل . . . رفع فيها الفلاح من حمأة الفقر التى كان يتمرغ فيها ، وسال فيها الذهب إلى وادى النيل . . . وأظن أن القارى قد لمس فى تحليلى وضعية الطبقات الشعبية كيف كانت تهوى يوماً بعد آخر — إلى حمأة الفقر والبؤس « رغم المال الوفير » « والإصلاح الكرومرى » . . . ورغم أن اللورد كرومر يؤكد أن الفلاح المصرى أنقذ من هوة الفقر إنقاذاً .

وتنبه اللورد كرومرذات مرة أخرى إلىأن المدنية الأوربية قد أفسدت على سواد الشعب المصرى أخلاقه ودينه ، ولذا كثرت الجرائم والسرقة والتزوير ! ! يصدق كلام اللورد فى حالة واحدة وهىأنه لو كانت سياسة إثراء الأرض الكرومرية هىالمدنيةالأوربية بعينها وأما إذا كانتالمدنيةالأوروبية شيئا آخر فكلام اللورد كذب وهراء ثم رجع اللورد مرة ثالثة إلى العلاقة بين زيادة الجنايات وانتشارالفقر فقال « فى تقريره المالىوالإدارى عن مصر سنة ١٩٠٣ ، يظن الناس عادة أن ازدياد الجنايات يقترن بازديادالفقرولكن الأمر لتس ذلك بل اقترن ازدياد الجنايات فيها بازدياد سكانها فىالثروة ازدياداً سريعا فلا بد لازدياد الجنايات من سبب آخر ولا أظنه بعيد المنال وذلك أن القانون ليس له هيبة علىالمجرمين » . . . وواضح أنحكاية كرومر عن زيادة السرقات والجرائم ، تتنوع كل عام . ويشاء اللورد أن يزور كل عاموأن لا يقول كلمة الحقوهى أن الجرائم زادت لا لأن المصريين أشرار ولكن لأن حياتهم كانت شرا ، والتزوير والسرقات زادت لا لأن أخلاق المصريين فسدت ولكن لأن فقرهم زاد .

لم تسء حالة الفلاح العامل والمالك الصغير والمستأجر الصغير فحسب ولم تزد ديونهم وتتضاعف أعباؤهم فقط ، ولم تنتشر الجرائم علىنطاقمتزايد دائما لاغير ، بلضيق الاصلاحالكرومرى علىالصناعة الوطنية ... كان من جراء تشجيع الصناعات الأجنبية أن قضى على الانتاج المحلى المتأخر وان تحطمت « نقابات الحرف » وهى بقية أخرى من الاقطاع . . . تحطمت الصناعة الموجودة فى مصر ولم يقم غيرها بما يلائم الظروف المحلية والعالمية الجديدة ذلك بأن كرومر كان يرى أن قيام مصنع فى مصر معناه إغلاق مصنع أو أكثر فى بريطانيا . . . وكانت سياسته الاصلاحية كلها تقوم على إبقاء مصر بلداً زراعياً بأستمرار . وهذه السياسة واضحة جلية فى كتبه وتقاريره عن مصر وهذه النبذة التالية من تقريره المالى لسنة ١٠٩١ عن مصرتصور طرفا من السياسة المرسومة قال « غنى عن البيان أن القطن المصرق يصدر إلى أوربا ولا سيما منشستر فيدفع عليه ١٠/٠ رسم تصدير

ويعود فيدخل مصر على شكل غزل أو منسوجات يدفع عليها ٨٪ (حسب قيمتها) رسم دخول فليس ثمة سبب معقول يدفع الحكومة إلى رفض طلب يراد به المساواة بين البضائع الوطنية والأجنبية . أما حماية صناعة الأقطان فى فى مصر وتنشيطها بهذه الحماية فيلحقان ضرراً بليغاً بالمصالح الإنجليزية والمصرية معا لأسباب لاتخفى ، ولذا كان من العدل عند كرومر أن تسوى المصنوعات الوطنية الناشئة . بالمصنوعات البريطانية المتقدمة العريقة ، فتفرض ضريبة ٨٪ على المصنوعات القطنية المنتجة فى مصر ! أو قل فيفرض على هذه المصنوعات أن لا توجد لأنها بداهة لاتستطيع منافسة الواردات البريطانية ، متى تساوى سعراها.

يلاحظ أ . الدوث « أنه لم ير بلدا غنيا كمصر يزرع القطن ولا يقيم ما يتصل به مباشرة من صناعات » ... ويقول « إلينوربرنز » « إنه مما يزيد الموقف شناعة وقبحا أنهم (أى الكرومريون) فى الثلاثين سنة الأولى لم يخفقوا فى أن يوجدوا ولو صناعة واحدة فحسب ، بل وقتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود بالتقدم الصناعى » ...

فى الفترة التى ، اضطرد فيها بؤس الفلاح والعامل المصرى ، اضطرد نمو المال الأجنبى المستغل فى مصر حتى أن رءوس مال الشركات الأجنبية المستغلة فى مصر أصبحت سنة ١٩١٢ ... ٢١ر٦٧٥ جنيه وقيمة سنداتها ٤١ر٠٦٢ر٠٠٠ وربحها السنوى ٣ر٣٤٨ر٠٠٠ (١) فاذا أضفنا اليها الدين وهو ٩٥ر٧٤٠ر٧٤٠ جنيه لكان المجموع ١٥٧ر٩٧٨ر١٤٠ جنيه — فإذا أضفنا إلى هذا رؤوس الأموال الخاصة لبلغ الرقم ٢٠٠ مليون جنيه وقد قدر كونت كريستانى ثروة مصر العقارية بـ ٦٦٦ر٤٦٤ر٠٠٦ مليون جنيه أى أن الأموال الأجنبية المستغلة فى مصر زادت على ثلث قيمة الثروة العقارية المصرية جميعاً ...

---

(١) كونت كريستانى فى كتابه (مصر اليوم)

واضح أن المال الأجنبي لقي سندا هائلا فى السياسية الكرومرية المبنية على ضمان الأرباح الماليين البريطانيين خاصة والأجانب عامة ... واضح كيف أن رسوخ قدم الاحتلال البريطانى فى مصر ، بعد الاتفاق الودى ، قد ساعد على جذب رؤوس أموال أجنبية كثيرة فمثلا قبل سنة ١٩٠٤ كان عدد الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ٦٠ شركة ورأسمالها حوالى ٤٠ مليون جنيه فأصبح عددها بعد الاتفاق الودى سبعين شركة وصار رأس مالها ٧٠ مليون جنيه .. ولا غرو فى ذلك فالاحتلال ضرب من الاستعمار العام ، كما يقول الرافعى بك ...

كانت الأموال الأجنبية تتدفق على مصر والأرباح الطيبة تستخرج منها ذات اليمين وذات الشمال . والأرباح تقفز فى سرعة وتهم إلى الخارج . والعمال والطبقات الشعبية فى انجلترا يزيد بؤسها وكذلك الفلاحون والطبقات الشعبية فى مصر يزيد شقاؤها ... ووعى الطبقات الكادحة يتضح فى انجلترا ، ويأخذ مجراه إلى الوضوح فى مصر ...

وهكذا تصطرع القوى المتناقضة ... ويبشرها واقعها وغدها بالكفاح المحتوم ...

واللورد كرومر فى مصر يعد آلته ، ويحزم أمره .. يريد أن يطمس معالم البعث الجديد ، وأن يطوى العناصر الضدية للاستعمار طى السجل .. وغايته هذه اسمى عنده من كل عرف سياسى أو منطق دبلوماتى .. انه يتصرف بكل ما فى جنسه من قدرة على التصرف ومرونة ازاء الحوادث ...

والآلة الحكومية فى مصر رهن بنانه .

بناديك قد أزريت بالعلم والحجا
ولم تبق للتعليم يالورد معهدا
وأنك أخصبت البلاد تعمدا
وأجدبت فى مصر العقول تعمدا

حافظ ابراهيم

الأدارة والتعليم

جر إخصاب الأرض ، على الفلاحين الكادحين والمالكين الصغار والمستأجرين الصغار بؤساً جديداً .. وألقى فى يد « الملاك الكبار » بأرباح طيبة وفى نفس الوقت ألقى فى جيب المصرفيين والصناعيين الأجانب ، بأرباح مكدسة .. وكان مقضياً أن يقوم بالإشراف على تنفيذ سياسة إثراء الارض «جهاز حكومى» يناسب الغاية المطلوبه .. وأن يطعم الجهاز الحكومى بكفايات أجنبية خصوصاً فى الداخلية والرى والمالية والتعليم والجيش . . وأن تكون سلطة الموظفين غير المصريين السلطة الحقيقية ، وسلطة الوطنين « اسميه » . . أن يؤجر الاجانب أجراً طيبا ،لأنهم «يؤدون أعمالهم فى أمانة وفهم المسئوليات ولأنهم أكفاء وغرباء فى نفس الوقت» وأن يقنع الوطنيون بالأجر المتواضع ولا بأس أن يحتك الموظفون المصريون بالجمهور ... فاذا تظلم أو اشتكى ، لقى صدرا ظاهره الرحابة والحدب ،من «الرئيس الأجنبى» ولقى عنده تصريفا وقوة فى التنفيذ ... بهذا يوقعون فى خلد الجمهور ،أن القادرين على الابرام والحل بل والقادرين على الحب والبغض ، هم الموظفون الأجانب ! ومن ناحية أخرى، يضطرد عدد الموظفون الأجانب . عاما بعد عام ،فيزيد تسلطهم على الجهاز الحكومى ، ويزيد تركز سياسة إثراء الارض فى أيدى الراغبين فيها ـ يذكر عبد الرحمن الرافعى بك الإحصائية التالية : ــ

كان عدد الموظفين فى الحكومة المصرية سنة ١٨٩٦-٩١٣٤ شخصاً فأصبح فى سنة ١٩٠٦ - ١٢٫٢٧٩ .

وعدد الموظفين الأجانب سنة ١٨٩٦ كان ٦٩٠ شخصاً فأصبح فى سنة ١٩٠٦ ١٢٥٢ وعدد الموظفين الإنجليز سنة ١٨٩٦-٢٨٦ شخصاً فأصبح فى سنة ١٩٠٦ ٦٧٢ بينما كان عدد الموظفين المصريين سنة ١٨٩٦ - ٨٤٤٤ شخصاً فأصبحوا فى سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٠٧ .

أى أن الموظفين الأجانب زادوا بنسبة ٢٠٠ ٪

وزاد الموظفون البريطانيون بنسبة ٢٧٠ ٪

« « المصريون « ٥٠ ٪

ومفهوم طبعا أن الـ ١٢٫٠٠٠ موظف مصرى ، يشملون السعاة والفراشين وعمال السكك الحديدية والتلغراف الخ ..

بل كان معظم الباقين يشغلون وظائف ثانوية فمثلا كان عدد موظفى مصلحة السكة الحديدية فى سنة ١٩٠٦ - ٥٥٦٨ شخصا منهم :—

٣٢ مراقب أجنبى

٤ مراقبون مصريون

٧٤ مفتش أجنبى

١٩ مفتش مصرى

١٩٨ عامل أجنبى

٥٢٣٠ « مصرى

يتمشى مع حالة الجهاز الحكومى ، الكرومرى التمثيل النيابى الذى «كانت الفكرة الرئيسية فيه منح المصريين فرصة لإسماع أصواتهم، ولكن - فى ذات الوقت - دون أن تتقيد السلطة التنفيذية بقيود برلمانية ، لا محل لها فى بلد تربيته السياسية تتقدم تقدما بسيطا كما هى الحال فى مصر » (١)

يرى كرومر أيضا « أن أية محاولة لمنح مجلس شورى القوانين ، سلطة برلمانية كاملة ، سيظل لمدة طويلة مقبلة - ضربا من الحمق »

(١) لورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة

ولم إذن أقيم برلمانية فى مصر ، إذا لم يكن من طبيعة عمله أن يقيد الحكومة بقيود برلمانية ولماذا يرى اللورد أن تخرج (بعض المسائل الهامة كإبرام اتفاقية قناة السويس وقانون صندوق الدين)

عن دائرة اختصاصه ، وإذا كان فى نية مشيديه أن لا يمنحوه السلطة الكاملة لمدة طويلة مقبلة ، لأن عمل كهذا سخيف وجنونى !! وإذا كان مشيدوه يشكون فى قيمته بالنسبة لمصر التى تختمر فيها الفكرة النيابية بالقدر الكافى ، لماذا إذن تقام الجمعية التشريعية أو مجلس شورى القوانين ؟؟؟

الرد عند كرومر فى أنه يرى « أنه إذا دامت المراقبة الانجليزية على مصر ربيا (أى المجلسان) وهذبا حتى يصيرا مجلسين نافعين ويتمكن بهما العنصر البريطانى من معرفة مايدور فى خلد الأهالى ومعرفة حاجاتهم التى هى أغمض مايدور فى خلدهم » (١)

ويتمشى (مع الجهاز الحكومى) المرغوب فيه ، ودمية الهيئة البرلمانية ، حالة التعليم وجعله خادما للجهاز الإدارى ، — كتب اللورد كرومر فى صراحة تامة — يشكر عليها — فبين هدف سياسة التعليم حيث قال « غرض الحكومة فى السنين الأخيرة مزدوج فقد كان قصدها الأول نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة بين الذكور والإناث بحيث يتألف هذا التعليم من دروس ابتدائية فى الحساب واللغة العربيـــة والغرض الثانى إعداد فريق منهم لكى يتقلدوا الوظائف الحكومية » (٢) والشطر الأول من سياسة الحكومة ، معناه عمليا تشجيع الكتاتب وهى برغم « أن قيمتها التعليمية قليلة ، ومعلميها فى الغالب فقراء يكتسبون معاشهم بقراءة القرآن ، » وبرغم أنها فى الغالب فى بيوت غير مستوفية الشروط الصحية ضئيلة النور » وبرغم أن معلميها لا يقومون بواجباتهم (٣) فإن الحكومة تشجعها وتدعمها ، فيقفز عددها من ١٦١ إلى

---

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٢) « « « ١٩١٠

(٣) هذه الجمل جميعا وردت فى صفحة ٧٢ من تقرير كرومر سنة ١٩٠١ عن مالية مصر والسودان .

سنة ١٨٨٠ إلى ١١٫٠١٤ كتابا سنة ١٩٠٧ إلى ١٣٫٠٤٥ كتاب سنة ١٩١٠ تدعمها الحكومة وهى تعلم أن لا فائدة فى التثقيف الذى تقدمه ، ولا غناء فيها اللهم (إلا نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة) ...

وأما الشطر الثانى من السياسة التعليمية ، فتحقيقه يعنى التقتير فى الصرف على المدارس ، لأن الهدف إخراج عدد محدود ، تبتلعهم الحكومة ، ومن الطبيعى فلا حاجة إلى الترف فى التثقيف . ولا حاجة إلى الاسراف على المدارس الثانوية والعالية ..فإذا بلغت ميزانية الدولة فى الربع قرن التالى للاحتلال ، حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كانت ميزانية التعليم فى هذه السنوات الخمس والعشرين ٢٫٨٠١٫٠٠٠ جنيه أى ما يعادل ١٫٤ ٪ تقريبا ـ أى كانت مايقل كثيرا عن ميزانية التعليم قبل الاحتلال ـ أيام اسماعيل ـ عندما كان المصروف على التعليم يساوى ٨٫٧ ٪ تقريبا من الميزانية العامة ..

كان طبيعا أن تلقى السياسة التعليمية نقدا من كل قلم مخلص ولسان وطنى وأن يكون دفاع كرومر عن خطة التقتير فى الصرف على التعليم دفاعا حارا . من أهدئه النبذة التالية (١)

ثم إن هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة الكلمة لا يكفون من الإلحاح بوجوب ترقية التعليم المصرى مقدمة للاسراع فى التوسع والاستقلال الداخلى ـ أما أنا شخصيا فلا أعتقد أن التعليم الذى يلقن فى المدارس والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتى التام ما لم يقترن ذلك ببعض الانقلاب والتغير فى أخلاق الأمة وسجاياها وهذا أمر لابد أن يكون السير فيه بطيئا . على أن ذلك ليس النقطة التى يجب أن نهتم بها فى الوقت الحاضر فانى أود فقط أن أبحث فى أمر نفقات التعليم وأبين عدم الحكمة فى اتباع سياسة واسعة فيه تقضى بفرض الضرائب الثقيلة »

كرومر يرى أن سياسة التوسع فى التعليم غير حكيمة فى وقت يقول فيه مصطفى كامل ، معبرا عن قلوب المصريين جميعا « إن كل مليم يزيد على

(١) «عباس الثانى» للورد كرومر

حاجة المصرى ولاينفق فى سبيل التعليم فهو ضائع سدى والامة محرومة منه بغير حق » (١).

وكرومر يلغى التعليم المجانى ، مفندا هجمات نقاده « بان إبطال التعليم المجانى وازدياد اجرة التعليم فى المدارس المتفرنجة ليسا من دلائل التأخر ولاهما مضران بمصلحة البلاد الحقيقية بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل اموال نظارة المعارف وانفاقها على التعليم الموافق لمصلحة اماني الأمة عموما . ثم ان التعليم المجانى وضع ليستفيد منه الفقير ولكن لم يستفد منه فعلا الا اهل الغنى والجاه ومحسوبوهم بواسطة نفوذهم ووساطتهم واما التلاميذ المحتاجون المستحقون للمساعدة فكانوا مضطرين ان يدفعوا اجرة تعليمهم »(٢) وبناء عليه فالعلاج عند « اللورد » ليس فى تنظيف التعليم المجانى من استغلال كبار الموظفين والاثرياء له ، وليس فى مساعدة الطلبة الفقراء بان يقصر التعليم المجانى عليهم وحدهم ... ولكن العلاج الشافى الناجع للطلبة الفقراء هو فرض مصرفات ـ وهى طريقة عجيبة حقاً !! ولكنها الطريقة الكرومرية على أية حال..

كتب اللورد هذا ، بعد أن قال واحد من جوقته وهو مستر لكى « إن الخطأ الكبير فى تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان فى الغالب علميا أكثر من اللازم» (٣) كأنما التعليم «العلمى» مصيبة على الفقراء ولذا فواجب اللورد أن يرد عن الفقراء هذه الكارثة... كان هذا الاتجاه الكرومرى حيا عاتيا..، بينما صيحات الجرائد ، والوطنيين لا تخمد بطلب نشر التعليم ، بل لاتخمد منادية بانشاء الجامعات والمدارس العليا ، أى إلى الاستزادة من العلم النظرى الذى لم يكن مباحا منه إلا القدر البسيط الهين ـ وهذا مصطفى كامل يكتب فى رسالة له إلى محمد فريد بك سنة ١٩٠٦ داعيا الأمة إلى إقامة جامعة أهلية «وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين سد الاحتلال فى وجوههم أبواب العلم والنور رؤوساً لو تحلت بالعرفان لكانت فخار مصر إلى أبد الزمان ـ ليذكر ذوو الإحساس

(١) صفحة ٢٣١ من كتاب مصطفى كامل ـ لعبد الرحمن الرافعى بك
(٢) صفحة ١٣٥ من ترجمة « المقطم » لتقرير كرومر سنة ١٩٠٥
(٣) صفحة ٩٣ من ترجمة المقطم لتقرير كرومر سنة ١٩٠٣

والوجدان أن فى مصر كنوزا لم تستخرج للآن وأنها لو أخرجت للناس لملأت الأرض نورا . وأن هذه الكنوز مدفونة بين مساكن الفقراء ، إن الكلية (يقصد الجامعة) هى البناء الذى أدعو المصريين جميعا إلى تشييده »

ليست المسألة من السطحية بمثل مايبدو ، ليست فى كره كرومر للفقراء أو فى حبه لهم ...وإنما هى فى صلب سياسته الهادفة إلى ترويج « تعليم بسيط قدر الطاقة » ولذا فما كادت صيحة الوطنيين تولد بمشروع الجامعة ، حتى زاد هو وأنصاره فى حملة الاكتتاب لمشروع الكتاتيب ..وذلك ليحول التبرعات من الجامعة إلى « مصانع التعليم البسيط قدر الطاقة » ، إلى معامل التخدير . .

ولكن إذا كانت (السياسة الكرومرية) قد نجحت فى تعويق النهضة العلمية ، فهى قد فشلت فى كبت الإحساس الوطنى أزاءه ـ هذه مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين تسجل :

« إن نشر التعليم قد تقهقر كليا عما عليه قبل ذلك ويحسن بنا أن نقول إن القابضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة فى وجه الأمة »

المجتمع المصري بين اثراء الأرض وافقار العقول

خسرت مصر من جراء الإصلاحات الكرومرية الكثير ، وربحت أيضاً الكثير . وخسرت الطبقات الشعبية أكثر من غيرها ـــ فالفلاح الصغير منتجا كان أم كادحا أم أجيراً ، لم ينل من الثراء الجديد ، إلا الفتات القليل ، وألزمته الخطة الكرومرية أن يتدهور باستمرار ، ولكن بغير أن يعى بؤسه ... فظل يولد فى ظروف فقيرة ، مظلمة . وظلت معالم التقسيم فى المجتمع الذى يكدح بين ظهرانيه ، بطيئـــة الحركة إلى تقسيم أكثر تقدما ـــ ولا أدرى لماذا سخر اللورد وبمن سخر حينما قال « إن الفلاح هو الشخص الذى كسب مكاسب طائلة مما بذله له الرجل الإنجليزى . كسب الفلاح أكثر من أى شخص آخر ، وكسبت طبقته أعظم مما كسبت أية طبقة أخرى من المجتمع » . . .

ولا أدرى بالمثل ممن كان يسخر اللورد حينما قال « إننا لا نجد الطبيعة ، مع قليل من عمل الإنسان ، قد وجدت فرصة لاظهار قدرة مصر على الانتاج الا فى ربع القرن الأخير » فالذى أعرفه ، ان الكثير من عمل الانسان ، بل والكثير جدا من عمله ، هو الذى خلق « الفرصة » وهو الذى أظهر انتاجية مصر ، غير ان اعتبارا هاما ادخل فى حياة الفلاح المصرى ذلك بأنه قد ادخل فى مرحلة شبه رأسمالية فى الداخل ، وجر إلى نطاق التعامل الرأس مالى العالمى ـــ وقد كسب الفلاح من خروجه من عزلة الاقطاع وسيره فى طريق الرأسمالية ... « ذلك بأنه يظل من المستحيل عملياً أن تحسن ظروف الفلاح ما بقى المجتمع اقطاعيا جامداً بعاداته وعلاقات السيد بالمسودفيه، ولكن يبدو تحطيم الاغلال التى تقيده ، بنمو التجارة وادخال اقتصاد المال» (١)

---

(١) Leo Huberman in "Man's Worldly Goods"

وكسبت مصر ، بازدهار حركة اثراء الأرض ، ونشاط التجارة ، ميلادالطبقة المتوسطة التى لعبت دورا طيبا فى تقدم البلاد وفى كفاحها الوطنى ...

وكسبت بالاكثر ، ميلاد الطبقة العمالية التى برهنت عن وجودها مبكرة إذ أخذت تنظم نفسها وتطالب بحقها (١) على أن المكاسب والخسائر التى وقعت من نصيب مصر ، لا تقيم بهذه الحــــدود وحدها — إذ يجب أن تقيم على اعتبار العلاقات الاقتصادية والاجتماعيـــة بين أعضاء المجتمع المصرى من ناحية ، وبين مصر كوحدة والبلاد الأخرى من ناحية ثانية .

أما العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع فقائمة على علاقاتهم الاقتصادية ، وفى الدرجة الأولى ، على علاقاتهم بوسائل الانتاج : وأهمها الأرض الزراعية ... رأينا كيف أوصى اللورد دوفرين خيرا بكبار الملاك فى مصر الذين — وإن كانت امتيازاتهم مما لا يرغب فيه كل فيلسوف كما يقول دوفرين نفسه — تجب رعاية حقوقهم فهى ميراث الماضى ، وثمرة لجذور بعيدة الغور فى المجتمع المصرى — ... والطريقة المثلى للمحافظة على امتيازاتهم ، تكون أولا فى تنمية أرباحهم ، بحيث تظل سائرة يدا بيد مع تنمية إنتاجيـة مصر ، ولا حرج أبداً إذا هى سبقت قليلا .. وتكون ثانيا بايجاد التوازن والتناسق بين طبقات المجتمع فلا يسمح لطبقة أن تتجاوز فى قوتها الحدود المرسومة لها ، فتخل ميزان المجتمع ؛ فالفلاحون مظلومون حقاً ، وبائسون حقاً ، وشقاؤهم باد للعيان ، ووظيفة « المصلح الكرومرى » أن يمد اليهم يد الإخاء والمعونة ، وان يساعدهم ، ويضفى عليهم حقوقا لم تكن مباحة لهم من قبل ، ولكن ليس معنى هذا أن يدفع « المصلحون الكرومريون » بطبقة الفلاحين (من حمأة الفقر والجوع) إلى قمة السلم الاجتماعى ، لا .... ولا يدفعون بهم إلى وسطه ...

وهذا « التوازن » خطة « ورقيه » ! يحتمل جداً أن تجيد الأقلام رسمها ، ويحتمل جدا أن تفتن الألسنة فى صياغتها ولكن لا يمكن أن ينفذها الواقع ... وسنرى كيف خرجت طبقات المجتمع فى تطورها ، عن الحدود التى رسمها لها

(١) كلام كرومر في تقريره سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٣ عن اضراب العمال

« المصلحون الإلهيون » ، وكيف سارت كل فى طريقها الذى رسمته « وضعيتها » ودعمته مصالحها ، وهى إذ يتقدم بها الطريق خطوة خطوة، تبرز متناقضاتها مع الطبقات الأخرى تنافضا تناقضا ، فلا تنتهى إلى غايتها فى هدوء الفلاسفة « وميزان الأوهام » ...

وهذا التوازن الموهوم يحطمه الإصلاح الكرومرى ذاته ... ويسوى بدلا منه — بطريقة غير مباشرة — تخلخلا واضطرابا ... جاء كبار الملاك فى ظل الإصلاح الكرومرى ربح كثير من انتاج القطن ، من ارتفاع سعر المحصولات الزراعيـــة ، من ارتفاع ايجـار الاطيان ومن تنظيم دفع الضرائب الخ .....

ولكن جاء الاصلاح فى الجانب المقبل من المجتمع — فى الطبقات الشعبية — بفقر وبؤس ، زاد فى انقلاب عدد متزايد من صـــغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين . وتدل إحصائية سنة ١٩٠٧ على أن ٤٠ر٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و ٣٦ر٣ ٪ منهم عمال زراعيون — وليس من شك فى أن « ذوبان فئة الملاك الصغار » فى العمال الزراعيين والمستأجرين ، لا يبشر الكرومريين بخير — لأنه ضد « التوازن والانسجام فى المجتمع » ولذا لم يغب عن بالهم أن يتداركوا الخطر بل إن رائدهم اللورد دوفرين — قد أوصى خيرا بطبقة الملاك الصغار ... وحاول كرومر ، ومن بعده غورست وكتشنر ، تحقيق وصاية دوفرين — والتعليل سهل — فالابقاء على هذه الطبقة وتنشيطها ، فضلا عن أنه يخلق سوقا رحبة لاستهلاك المصنوعات البريطانية ، يضمن نجاح سياسة التوازن بين طبقات المجتمع ... ذلك بأنه لو ترك المجتمع المصرى يتطور بغير أن يدق الاستعمار فى أوصاله نهجا خاصا تنسجم به قوة وكيان كل طبقة ، إذن لذابت طبقة صغار الملاك ، تحت ضغط ارتفاع مستوى المعشية ، وتحت ضغط الاستغلال العاتى الذى أشعله الماليون هيئات وأفرادا ، ولكنها ، إذا أبقى عليها ، ودعمت أواصرها ، لكانت قوة جدية تعوق الكفاح فى المجتمع. وهذا مفلسف سياسة

الاصلاح الجديدة — لورد كرومر — يقول فى صفحة ٤٥٦ من كتابه مصر الحديثة « إن أحسن طريقة لتأجيل الكفاح ، وبالمثل لميع تركزه ، إنما هى فى تجنب اتخاذ أى قانون يرمى إلى القضاء على الملكيات الصغيرة ، ناهيك بما فى تدعيم هذه الطبقة من تقوية لأرباح المستغلين ذلك بأنها الطبقة الضخمة المكونة من صغار الملاك وعائلاتهم ، وهم الجزء القوى المنسجم فى كيان الأمة «بل ولعلها أكثر عناصرها انتاجا وثباتا » (١) وقد يظن أن فى تشجيع الملكية الصغيرة إضراراً بالملاك الكبار ، ولا أجد « ألطف » من رد كرومر فى صفحة ٤٥٦ من كتابه مصر الحديثة من أنه « نظراً لعدم وجود ضغط عظيم فى كثافة السكان فإن إيجارات الاطيان لم تصل إلى حد إثارة المستأجرين ضد الملاك ، وأيضا كلما زادت رقعة الارض المستصلحة ، وقلت الأرض غير المزروعة كلما كان الخطر أقل ما يمكن ، فى أن تقوم عقبات كبيرة بين الملاك والمستأجرين كما حدث فى البلاد الأخرى مثل الهند وايرلنده » ..لا أجد ألطف منه لأنه ملغم بالمغالطات فليس من الحق أن المستأجرين كانوا فى وئام مع الملاك ..أو قل ليس من الحق أن الملاك كانوا مطمئنين إلى مهادنة المستأجرين لهم — وحسب اللورد كرومر دليلا على مغالطته أن قال أحد خلفائه لورد كتشنر فى تقريره سنة ١٩١٢ :

« اعترض البعض (ومن المحتمل جدا عندى(٢) أن يكون المعترضون هم كبار الملاك) بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين يخفض إيجارات أرض كبار أصحاب الأطيان الواسعة ولكننا إذا نظرنا إلى عدد الأهالى ومساحة الأرض التى تعتبر صالحة للزراعة بعدما تتم أعمال الصرف والرى لعلمنا أنه لابد من مضى سنوات كثيرة قبل أن يتأثر بها الإيجار الحالى وهو من ١٢ إلى ١٨ جنيه للفدان فى العام » . . .

(١) صفحة ١٦٢ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلى
(٢) المؤلف

كتشنر أكثر سطحية من كرومر ـ وأكثر صراحة منه ـ ولكنهما متفقان فى أعماق قلوبهما ، على « أن الوئام والاتزان » بين عناصر المجتمع ، ليس حتما أبديا ...أنهما يريان ، أو لعلهما يحسان على الاقل ،أن مصالح الفئات المختلفة تتضارب ومع هذا فهما يغالطان ويكابران

وواضح لمن يدرس تقارير اللوردين عن مصر ، أن كرومر أعمق احساساً ووعيا بمهمة المصلح البريطانى فى مصر وأضخم فهما لماجريات الأمور ولذا فهو فى الوقت الذى يقول فيه بملء صوته إنه صديق أصحاب الجلاليب وفى الوقت الذى يشجع فيه فئة صغار الملاك ، نجده لا ينسى كبار الملاك . . . يقول فى تقريرة سنة ١٩٠٣ ـ مفصلا جانبا من العلاقة بين الملاك والمستأجرين:

« ولما كان ازدحام السكان آخذاً فى الازدياد فليس بعيداً أن يوجه الاهتمام إلى وضع قوانين تضمن حقوق المؤجر والمستأجر لكى تدور على محور قانونى فماذا ينبغى أن تكون سياسة الحكومة على وجه الإجمال فى أحوال كهذه وبالنظر إلى المصاعب التى يمكن أن تحول فى المستقبل دون إجراء هذه الامور فى ظنى أن الجواب الأول عن هذا السؤال واضح كل وضوح فكل ما يمكن القيام به يجب أن يقع لصيانة صغار المالكين وتكثير عددهم من غير أن يعطوا حقوقا ليست لغيرهم »

ويحق لنا أن نفصل بعض الشيء الصلة بين تنشيط صغار الملاك ،وتنشيط استثمار المال الأجنبى فى مصر ـ « كانت سياسة الحكومة المصرية موجهة إلى تأييد الملاك الصغار وتسهيل السبل على الأوروبيين لاستغلال أموالهم باقتناء الأطيان ولكن من غير أن تعمل عملا من شأنه احلال الأوروبيين محل الملاك الوطنيين » (١)

هذه السياسة تربط بشكل غير مباشر ـ وإن كان ظاهراً ـ بين تأييد الملاك الصغار وتأييد المال الأجنبى وتربط بين تأييد المال الأجنبى وعدم إحلال الأوروبيين محل المصريين المالكين للأرض . وفى كلمة واحدة تربط بين

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٤

الالقاء على المصريين مالكين للأرض ، منتجين فيها ، وبين استغلال المال الأجنبي لها ولهم ...وهذا جانب آخر من السياسة الكرومرية التي تجهد نفسها لتبقى الأمور في حدود التوازن ـ وذلك بابقاء ملاك الارض الوطنيين في أرضهم، وعدم اخراجهم منها لأن ذلك ، لن يحدث إلا بان ينزل كارثة على الممولين الاجانب والحكومة والمجتمع المصرى ، كما يقول دوفرن ،ولكنها في نفس الوقت لا تألو جهداً في مساعدة الشركات والبنوك الأجنبية ، على استغلال الارض بواسطة مالكيها الاصليين الذين أخذوا ينقلبون إلى اجراء .

فشلت هذه السياسة الاصلاحية الكرومرية ، المبنية على إثراء الارض في محاولتها حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ، ولا أدرى كيف فات اللورد الذكى ، أنه ليس صانع المجتمع ،ولو كانه ، فإنه ليس صانع التيارات العالمية الاقتصادية والسياسية .. كيف فاته أن المجتمع في تطوره، يقلب السياسات الورقية ، رأسا على عقب.وأنه يسير في طريقه إلى نهايته وأن المجتمع المصرى لابد متطور رغم أنف المعرقلين .

فشلت السياسة الكرومرية في أن تبقى على ميزات أمراء الارض ، وأن تؤجل ـ في ذات الوقت ـ التناقض الطبيعى .. .وأن تعوق الكفاح الاجتماعى بتنشيط طبقة صغار الملاك.فشلت السياسة الكرومرية،لأن الملكيات الكبرى كان يضطرد تركزها في أيد أقل فأقل ، وكانت رقعتها تزيد في حين أن الملكية الصغيرة يقل اتساعها في المتوسط ، وكلما كثر عدد الملاك الصغار انخفض مستوى معيشة طبقة الملاك الصغار وسهل ذوبانهم في الطبقة العمالية الزراعية وهذا أخوف ما كان يخاف اللورد..لانه فشل في تنشيط سوق الاستهلاك ولأنه معول يحطم التوازن الطبقى .

أورد كراوتشلى في صفحة ١٦٢ من كتابه تطور مصر الاقتصادى الإحصائية التالية ـ كان الملاك الكبار في سنة ١٩٠٠ —(١١٫٩٢٩) شخصا يملكون (٢٫٣٤٣٫٥٧٣)فدانا فأصبح عددهم في سنة ١٩١٣(١٢٫٥٥٨)شخصا يملكون (٢٫٤٢٠٫٥٥٨) فدانا وكان الملاك الصغار في سنة ١٩٠٠

(٧٦١ر٣٣٧) شخصا ، يملكون (١١ر٤١٣ر١١١ر١) فدانا فأصبح عددهم فى سنة ١٩١٣ (١٥٨ر١١١ر٤١ر١ر١) شخصا ، يملكون (٩٥٩ر١٨ر٤١ر١ فدانا) والذى يدرس بقية الإحصائية يجد أن فئة متوسطى الملاك ، تذوب فى الطبقة العليا غالبا .

وتنطوى أجزاء منها فى طبقة صغار الملاك ويلاحظ أن متوسط ما يملكه المالك الصغير انخفض من حوالى ٥ر١ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى فدان سنة ١٩١٣ فى حين أن متوسط ما يملكه المالك الكبير زاد من حوالى ٥ر١٨٧ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى ٢٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ...

وهكذا يزيد الملاك ثراء .. ، فلا تبقى ميزاتهم كما كانت، ويتضاءل نصيب الملاك الصغار ، فلا تصل ميزاتهم إلى ما (يحلم به) أصدقاؤهم الكروماريون.. زد على هذا أن بؤس صغار الملاك ، بل الطبقات الشعبية جميعا ، يتزايد بارتفاع الأسعار ، وزيادة عدد السكان ، ولضغط الاستغلال الرأسمالى الاجنبي ..

فشلت سياسة اللورد إذن ، أمام التطور الاقتصادى الداخلي متفاعلا مع تطور المجتمع ..وفشلت بالمثل ازاء تطور الاقتصاد العالمى ، فالأموال الأجنبية تتدفق على مصر ، والبنوك تنشأ ، والشركات .. وللورد مطلق الحرية فى أن يحلم بأن يسلم المصريون المالكون من شرها ، ولكنها برغم تمنيات اللورد المشكورة — تظفر بنصيب الأسد فيقع فى يدها ٦٠ ./. من الأرض المصرية رهنا أو امتلاكا فتهدم آمال اللورد فى أن تنجو الأرض الطيبة المصرية من حبائل الماليين.

تطورت طبقة كبار الملاك إلى حيث لم يكن مرسوما لها فى سياسة كرومر الورقية ، وكذلك فعلت طبقات صغار الملاك.. فتأرجح قب المجتمع اولكن تبلور فى كيان المجتمع المصرى ، وليدان جديدان ، هما أقتل على توازن الورقى الكرومرى من سابقتيهما .. تلك هى البورجوازية المصرية ، والطبقة العمالية المصرية. تعاونت سياسة إثراء الأرض، وزراعة القطن ، والنشاط المالى والتجارى فى مصر على خلق ثمرة جديدة ، هى الطبقة البرجوازية المصرية ، كانت جراثيمها الوليدة مبطونة فى النشاط التجارى والمالى فى مصر قبيل الاحتلال،

ولكنها خلقت عناصـــرها الأولى ، فى ظل الفترة الكرومريه ،الفترة التى نشطت فيها الرأس مالية المالية فى مصر . يدلنا على بزوغها نمو عددالتجار الوطنيين والمقاولين الوطنيين ، الذين أخذت مقاولات حفر الترع والرى تنتقل إليهم شيئا فشيئا كما يقول كرومر ...ثم أن ارتفاع سعر المحصولات الزراعية وارتفاع دخل أمراء الأرض ،أوجد فائضا يستثمر فى الأعمال المالية والتجارية : قد لاحظ كرومر «أن ارتفاع أسعار الأرض هذا الارتفاع العظيم هو الذى جعل الملاك يستثمرون أموالهم فى الشركات التى تنشأ على اختلاف أنواعها » وحرى بنا أن نلاحظ أن البورجوازية المصرية ، متشابكة الكيان منذ البداية الأولى ، بطبقة أمراء الأرض . وان جانبا عظيما منها متداخل المصالح ـــ منذ ولادتها ـــ بالاحتلال .

نرى بوادر الرأس مالية المصرية فى محاولات اقامة الفابريقات القطنيــة أوائل هذا القرن ، وفى نشاط بعض كبار الملاك والتجار فى استثمار رؤوس أموالهم فى الشركات ، وهذا كرومر يحس الطعنة الموشكة فيحذر الدافعين بها .. يحس خطر الطبقة الجديدة البورجوازية على الاســـتغلال الاجنبى ، فيحاول خنق عناصرها الوليــدة .. ولكنه يفشل بالطبع .. يكتب فى تقريره سـنة ١٩٠١ قائلا « أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فانى أغتنم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذى حذرته غير مرة لاسيما فى تقريرى سنة ١٨٩٩ (مصر عدد ـــ ١ ـــ سنة ١٩٠٠ صفحة ٣٢) حيث قلت إن لذين يضيعون أموالهم فى الشركات يحسن بهم أن يتبصروا ويبحثوا ابأنفسهم عن نفع كل أمر يعرض عليهم ويستشيروا أولى المعرفة والدراية من أصدقائهم سواء كان الذين يعرضونه أوروبيين أو وطنيين »

بدأت البورجوازية المحلية ، بدأت إحدى قوات مقاومة الاستعمار ، الذى حملها فى « بطنه » وغذاها من كيانه وإليك مثلا على اضطراد نمو الرأس مالية المحلية .

كانت قيمة الدين المصرى فى سنة ١٨٨٤ . . . (٩٤٫٧٣٢٫٠٠٠ جنيه)
وقيمة ما كان فى الخارج من سنداته . . . . (٩٠٫٩٤٣٫٠٠٠ «)
أى أن قيمة ما يوجد منه فى مصر كانت. . . . (٣٫٨٨٩٫٠٠٠ «)
فصارت قيمة الدين فى سنة ١٩٠٧ . . . . . . (٩٥٫٨٣٣٫٠٠٠ «)
قيمـــة ما يملكه حملة سنداته خارج مصر . . . (٨٦٫٢٥٠٫٠٠٠ «)
أى أن قيمة ما يملكه حملة سنداته فى مصر . . (٩٫٧٧٣٫٠٠٠ «)

كان ميلاد العناصر الاولى فى ظل الاحتلال ، وقد انتعشت هذه العناصر كثيرا أثناء الحرب العالمية وأبدت من المواقف السياسية والاجتماعية ، عقب الحرب ، قوة جديدة : ففى سنة ١٩٢٤ أصبح أكثر من نصف الدين المصرى مملوكا لأناس ساكنين فى مصر ، ثم أقيم اتحاد الصناعات المصرية فى سنة ١٩٢٧ وأصدر قانون الشركات ملزما بأن يكون لكل شركة عضوان مصريان على الأقل فى مجلس إدارتها .وقدر محدود من رأس مالها فى أيد مصرية..ويظهر وجودها فى اصدار قوانين سنة ١٩٣٥ التى تعفى بعض المصنوعات المصرية من الضرائب وأيضاً فى منح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الخالصة وذلك بمقتضى قوانين سنة ١٩٢٧ .. وقد اخترت بعض ما صدر عنها فى فترة ما بين الحربين ، لأخلص إلى أن عناصرها الأولى قبل الحرب العظمى الأولى ، لم تكن طفلة تافهة ، بل كانت مبتدئة فى قوة ، وسائرة إلى الأمام فى نشاط حتى أن تناقضاتها الداخلية بدأت تظهر فى هذه الفترة المبكرة ، فمثلا عندما أقيمت حلقات القطن ، لتنظيم البيع والشراء ، كان هذا مكسبا لكبار التجار ، وكان خسارة لصغارهم ، وأترك كتشنر يقص بقية الحـــادث « صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القبانية واعتصب صغار التجار فى بعض الأماكن على الامتناع عن دخول الحلقات ومشترى القطن الذى مر بها ولكن جاءت رسائل من كبار التجار تدل على أن التجار الأمناء رحبوا بهذا المشروع ولأنه مهد السبيل وساعد جماعة من ممثلى أكبر تجار

القطن فى البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر (١) بل إنه فى الوقت الذى أخذت فيه العناصر الأولى للبورجوازية المصرية تتحرك وتنشـــط لتشغيل مالها فى الشركات ، وتحاول إقامة مصانع القطن ، وتواجه مقاومة الرأسمالية الأجنبية ، فى هذا الوقت بدأت الطبقة العمالية ، تعبر عن وجودها فى القيام بإضرابات ، وانشاء النقابات : أضرب لفافو السجاير فى سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٣ ، واشترك فى تنظيم الاعتصاب عمال يونانيون، وكانت هذه أول مرة تضرب فيها فئة من المجتمع المصرى ، تريد أن تحسن أحوالها المادية ـ قال كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٣ « اعتصب فى الشتاء الماضى لفافو السجاير فى العاصمة، اعتصابا شبيهاً بالاعتصابات التى أشرت إليها فى تقريرى عن سنة ١٩٠١ وكان عمل الحكومة مقصوراً على حفظ النظام وحماية غير المعتصبين »

وفى تقرير سنة ١٩٠١ قال « حدث مؤخراً عدة اعتصابات فى القاهرة وقد رفع إلى لفافو السجاير كتابا فى شهر ديسمبر فأجبت عليه جوابا أعربت فيه عن النصيحة التى رأيت من واجبى أن أقدمها للحكومة المصرية فقلت :

أولا ـــ عندى أن الحكومة تلزم جانب الحياد فى المسائل المختصة بأرباب العمل والعمال وتتركهم يتولونها بأنفسهم بشرط عدم إضرارهم بقوانين البلاد.

ثانيا ـــ يجب المحافظة على الراحة العمومية بأى وجه كان ولكن لايجوز الاستعانة بالقوة إلا عند مسيس الحاجة ولست أرتاب فى أن الحكومة المصرية إذا اتبعت هذه السياسة فى المسائل المتعلقة بحقوق الإبعاد إلى خارج القطر المصرى رأت من جميع قناصل الدول مساعدة تامة على إنفاذ ذلك .

ثالثا ـــ يجب على الحكومة أن تبذل كل ماتستطيعه لمنع كل عمل غير قانونى يقصد به مس حرية كل عامل أو فريق من العمال وقد حدث مرة ما أوجست منه بعض الخوف على الراحة العمومية ، لكن لحسن الحظ زال فى الحال بالوسائط الفعالة التى اتخذتها الحكومة بالاتفاق مع حضرة قنصل اليونان

(١) صفحة ٤٨ من تقرير كتشنر سنة ١٩١٢

الجنرال الذى أظهر فى هذا الأمر مساعدة صادقة تستحق الذكر وبعض اليونان الذى أبدوا تشويشا أبعدوا إلى خارج القطر ... »

حاول اللورد كرومر هذه المرة أيضا أن يوجد الانسجام بين العمال وأصحاب الاعمال ولكنه - مع الاسف بالطبع - قد اضطر إلى التدخل فى مصلحة أصحاب الاعمال .. حقا إنه دعا الحكومة لأن تقف على الحياد — ولكن الذى حدث هو أنه قضى على منظمى حركة الاعتصاب، وطرد اليونانيين المشتركين فى الإضراب . وشرد بعض المصريين الآخرين — وهكذا نفذ الحياد المطلوب بالدقة والامانة المطلوبتين!

كان حتما مقضيا أن لا يقوم السلام والوئام والإخاء إلى آخر هذا المتاع اليوطوبى الذى حاول كرومر أن يفهمنا إياه فى كتبه وكلامه وتقاريره .. كان حتما أن تظهر المتناقضات بين عناصر المجتمع المصرى ، كلما زاد نضجها وكان حتما مقضيا أيضا أن يتشعب المجتمع إلى أكثر من ملاك كبار وصغار فيسع بورجوازيين وعمالا .. وأن تتطور القوى الوطنية فى مصر تبعا لذلك، إلى نطاق آذى اللورد كرومر كثيرا ، بل قضى عليه ، وهدم سياسته ، وأن يوجد التطور الاقتصادى والاجتماعى وعيا سياسيا وطنيا .. أن يفيق المصريون وأن يفتحوا عيونهم على الإصلاح الكرومرى ، فلا يتركونه يمر فى وئام ، لا تقف ألسنتهم منه موقفا هينا كيسا ، ولا تقف عنده أحلامهم ، ولا ترتبط بحدوده آمالهم .. كان حتما أن يكون من المجتمع المصرى ، واضطراد البؤس والشقاء ، وأن يكون من الآراء والافكار الجديدة والمتحررة ، مزيجا يطور وجدان الوطنيين فإذا الكلمة الفاصلة فى سياسة الإصلاح الكرومرى، ليست كلمته المنمقة ولا كلمتى المخلصة وإنما هى فى تطور المجتمع المصرى ، وفى هذه الحركة الوطنية المباركة. وفى تطور التيارات السياسية والاجتماعية العالمية

« إلى الحد الذي تكافح فيه بورجوازية بلد مظلوم البورجوازية الظالمة نحن معها دائما - ومعها في كل حالة ، ومعها بتصميم أكثر من أي أحد سوانا لأننا أصلب أعداء الظلم وأعندهم . وإلى الحد الذي تعمل فيه بورجوازية بلد مظلوم لصالح وطنيتها البورجوازية نحن ضدها »

نقيض الاستعمار

وضحت المتناقضات فى المجتمع المصرى ، وفى العلاقة بين بعض عناصره ، والرأسمالية الاستعمارية ، ووضح أن الرشوة الكبيرة التى أراد أن يلقى بها كرومر فى أفواه الناجحين والطامعين ، لم تكن الضمان الأبدى لنجاح سياسته . ووضح أن سياسة إثرار الأرض ، تعنى عمليا افقار العقول — لم يكن بد ، أن تستوى الحركة الوطنية فى شكل جديد ينميها أن المؤامرة الرأسمالية قد أسرفت فى استغلال الفلاح والطبقات الشعبية ، إلى الدرجة التى جعلت مجلس شورى القوانين وهو الخجول المتردد يثبت فى مضبطته سنة ١٨٩٤ :

« إن حالة الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال وهذا يزيد على مر الأيام وتوالى الأعوام وبيان هذا أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت فى المدة بين ١٨٧٦ — ١٨٨١ حوالى ١٢ مليون جنيه ، فإذا هى تصير سنة ١٨٩١ حوالى عشرين مليونا ، والاطيان المرهونة مليون فدان وثلث ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم تمض سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهونة ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون »

وينميها أيضا كما يقول الرافعى « أن الطبقة الكبيرة من الفلاحين والعمال وهم غالبية الشعب قد ساءت حالهم فى عهد الاحتلال والاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف »

ينميها ازدياد البؤس بين الطبقات الشعبية ، وازدياد حجم الطبقة العمالية

بانقلاب عدد من صغار الملاك الزراعيين ، والمستأجرين الصغار إلى عمال زراعيين ، وبايجاد بعض الصناعات ، كالسجاير والسكر وصناعات النقل، أى بنموها تطور الطبقة العمالية حجما واشتداد بؤسها الذى ينعش وعيها كثيرا .

وينميها بشكل قوى التناقض بين مصلحة فريق من كبار الملاك للأرض، وبين مصلحة الرأسماليين الاجانب ، الذين وقعت فى أيديهم أراض زراعية كثيرة والطامحين فى التسلط على أكبر قدر ممكن منها . ويشعلها فى حدود ضيقة — طبقة البورجوازيين المحليين المصريين منهم والاجانب، الذين لمسوا كيف يضيق الاحتلال عليهم الخناق ، كيف يحاربهم إذا هموا بإنشاء المصانع وكيف يمهد للمال البريطانى ويعاونه معاونة تامة ، ويشترك فى إذكائها بعض المتعلمين والمثقفين . وهؤلاء يقول عنهم سير الدون غورست فى ٢٧ مارس سنة ١٠٩ « من بين الطبقات الاكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنها تزداد على مر الايام — وهذه الطبقة تهتم بكل مايتعلق بحكومة البلاد وإدارتها وهى تأمل بحق أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية »

على أن طبقات المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، تذبذب دورها الكفاحى وتذبذبت علاقاتها بالاحتلال ، بمقدار إيمانها ووعيها القومى ، العميق الترابط بوجودها الاجتماعى — فالجمعية التشريعية ، ومجلس شورى القوانين مثلا ، بطبيعة تكوينهما من الاعيان ، لم يسيرا فى طريق الكفاح قدما - وإن كانا قد أديا دورا غير منكور ، وقاما بحركة جزئيه مشكورة .. كانت حركة المجلسين تأتى متأخرة،أوتجىء مبتسرة، وكانت دائما تأتى تحت ضغط الاندفاعات الشعبية الاعم مدى والأغنى غورا،ذلك الضغط المتمثل فى حركة الوطنيين.. وكان موقف اللورد كرومر منهما ، موقف الراغب فى بقائهما على حالهما ، من حيث التكوين والسلطات ، المطمئن إلى أنهما دميتان ، إن اجادتا الإلحاح أحيانا ، فلا يجيدان الكفاح الجدى أبدا .. واللورد متأرجح تتجاذبه سياسة إجراء الامور فى

نطاق الوئام والتوازن ، وتدفعه من الناحية الاخرى موجة المقاومة الوطنية فيكتب فى تقريره سنة ١٩٠٥ متحدثا عن المجلسين ، وما حولهما «أما مستقبل المجلسين فيتوقف أكثره على تصرف أعضائهما إذلا مشاحة فى أن أفعل الوسائط التى تضمن توسيع سلطتهم فى المستقبل هى إقناع الحكومة والامة على مر الايام بأنهم يستعملون مالهم من السلطة بالعقل والحكمة ولكن لا حاجة لى الآن إلى اطلاق عنان القلم فى هذا الميدان وإنما أقول شيئا عن النظام الذى تساس به مصر اليوم قاصدا بذلك إفادة القراء من الانجليز أكثر من إفادة القراء من المصريين فإنى كثيرا ما أسمع الناس يعيبون هذا النظام بأنه استبدادى مقرون بارادة الخير والحسنى فإن كان المراد من هذا الوصف أنه ليس فى مصر مجالس نيابية مدنية على مثال مافى بعض البلدان الاوروبية فهو وصف صحيح ،وإن كان المراد بالاستبداد عدم المراقبة على المستبد المزعوم فذلك بعيد عن الصحة بمراحل وان يكن اختصاص وكيل الحكومة البريطانية فى مصر غير معين بالتدقيق ومحاولة تعينه لا تذيع غير الضرر — ولست أنكر أن اختصاصه واسع ودائرة سلطته عظيمة » . كرومر لايرغب فى تغيير المجلسين إلى هيأة نيابية ،لأنه يخاف على مستقبل البلاد منها ويخاف على الوفيها ويخشى الديموقراطية التى لم تتهيأ لها مصر بعد. يقول هذا فى تقاريره، بينما اللواء يحمل فى ٩ مارس سنة ١٩٠٤ كلمة الوطنيين المجلجلة ، يرسلها مصطفى كامل « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الامم . فانما هى تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال »

الوطنيون لا يعجبهم المجلسان القائمان ويدعون إلى برلمان حق ،لا إلى دميتين ناطقتين،ذلك بأن المجلس معتدل هادىء فى لهجته،خجول حيى فى أغلب مواقفه، «والموضوع الذى يهم المجلس خصوصا هو الميزانية السنوية فقد أرسل تقريرا مطولا إلى الحكومة عن ميزانية السنة الجارية أشار فيه إلى إلغاء ضريبة النخيل

وعوائد الملاحة فى النيل وبزيادة المصروف وخصوصا مصروف الحقانية والمعـــارف العمومية وأقام أعضاؤه الأدلة على صحة ما أشاروا به بعبارة معتدلة » (١)

ومجلس شورى النواب لم يكن فى طوقه ، وهو الممثل جزئيا للأعيان ، والمعين معظمه بواسطة الحكومة ، أن يقف موقفاً صلباً من تصرفاتها — فما يبدى معارضة أو ملاحظة عليه بعض الشىء حتى ينكس على عقبيه ... وزاد فى تردده وانكماشه عقد الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فقد هيء له — ولكثيرين غيره من المترددين أن الاحتلال سوف تثبت دعائمه إلى الأبد... المجلس يتذبذب ويجبن ومصطفى كامل يناديه « إن أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال ... إنكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالى مرتين . وحسبتم أن الإشارة تكفى وكأنكم نسيتم أن الإلحاح فى الحق ليس بعيب » . واذا وقعت حادثة دنشواى ، التهبت الأقلام بالاحتجاج ، وفاضت بالألم ، ومجلس شورى القوانين لم يحتج ولم يتحرك — وكأنه يعيش فى كوكب غير الدنيا التى توجد عليها مصر .

وأما الطبقة العليـا ، فمنقسمة فى موقفها حيال الاحتلال إلى أقسام — فبعضها ما وصفه كرومر بقوله « إن شيخ البلد ، مثله مثل الباشا والعالم يحس غيرة الدفاع عن النفس تثار بنشاط المصلح الانجليزى ، يحس أن مكانه الممتاز سيتأثر » (٢) ويقول أيضاً « باستثناء القليل ، كانت هذه الطبقة معادية للانجليز فى بداية الاحتلال .... ولقد رأينا أمراء الأرض يقاومون السيطرة الأجنبية أواخر عهد اسماعيل ، وكثير منهم يؤيدون الحركة العرابية ، ثم يبدون امتعاضاً من الاحتلال البريطانى ولكنهم ما يلبثون أن يجدوا ان مصالحهم فى ازدهار فى ظل الاحتلال . وان مشروعات الانشاء والتعمير قد أفادتهم بالدرجة

---

(١) صفحة ١٧ من تقرير كرومر سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقطم)

(٢) صفحة ١٢١ من كتاب مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية — لعبد الرحمن الرافعى

الأولى» . ولقد مثلهم مجلس شورى النواب فى فترة ما قبل طغيان الحركة تمثيلا صادقا ، ففريق منهم مخلص للحركة الوطنية يؤيدها ، وفريق آخر معتدل ، يمالىء الاحتلال ويداهنه ، وكأنى بلسان هذا الفريق الأخير لا يقول شيئاً أكثر تمثيلا لماهيته كلمة رئيس نظار مصر التى دبجها عن ممثل الاحتلال وألقاها — فى غير حياء — فى حضرة الخديو السابق :

« جناب المحتشم اللورد كرومر اعتذر اليوم عن الحضور فى هذا الحفل لتغيبه عن مصر؟كل يعلم ما له من المقام الأرفع والنفوذ الشامل فى هذه البلاد ، وبالأخص ما له من اليد الطولى فى كل ما به مساس بالمصالح والمنافع العمومية فهذه اليد الفعالة قد شملتنا وهى التى كانت لنا معوانا ».أثر الاتفاق الودى تأثيرا كبيراً فى هذه الفئة من الطبقة العليا ، ولكنهم كانوا سائرون بالفعل فى طريق الممالأة والتهاون — سائرون إلى تكوين حزب المعتدلين الذى سمى فيما بعد حزب اليمين .

هم يقفون هذا الموقف ، ومصطفى كامل يكتب إلى أخيه على بك كامل عقب حادثة فاشودة التى فضحت تخاذل فرنسا أمام الإنجليز والتى أعقبها أن جنح معظم رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال :

« ...... إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلاداً أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم ؛ ولكنى ثابت على خطتى حتى الممات لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على الدوام »

وأما موقف الخديو عباس الثانى فكان أول الأمر فى الجانب غير الاحتلال — ثم عاد فأصبح مع اليمنيين — يقول كرومر فى كتابه عباس الثانى صفحة ٢٨ — ٢٩ « كنت أتلو تقارير السر آرثر هاردنج وتلغرافاته التى أرسلها فى غيابى . وقد كتب فى ١٣ أكتوبر يقول « إن ميل السراى هو الآن ما يسميه الخديوى « مصريا » ....» وكتب سير آلدن أن

رياض باشا قال فى سياق الحديث إن سلوك الخديو قد رفعه فى أعين الشعب وأكسبه احتراماً عاماً وإن جميع المصريين الآن فى جانبه » (١)

وكان عباس الثانى جديرا لموقفه إذ ذاك ، بتأييد الشعب ، ولكن تغير موقف عباس بعد حادثة فاشودة والاتفاق الودى ، بالشكل الذى تغير به موقف جزء غير قليل من الطبقة العليا ؛ كتب مصطفى كامل فى رسالة إلى مدام جوليت آدم يصف هذا التغيير : « أبعث إليك مع هذا بمقالة تفصح عن شعورى والشعور القومى نحو سياسة الخديو فى لندن — تلك السياسة التى آلمتنا كثيرا وماذلك إلا نتيجة فاشودة » ... يقول الرافعى بك فى صفحة ٢٣٢ من كتابه (مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية): «ولما استقال اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ وخلفه سير الدون غورست اشتد انحياز الخديو إلى السياسة البريطانية وظهر هذا التحول فى حديث مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة ديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وان الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر ... !! »

رد مصطفى كامل على موقف الخديو بقوله « مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالى لا تفيدنا بأى حال من الأحوال — لأن مركز سموه غير مركزنا ، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن بيد النابغين والصادقين من أبنائه وأن تكون نظامات الحكومة دستورية نيابية . وقد قلنا مراراً إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال »

(١) صفحة ٤٤ — ٤٥ من كتاب عباس الثانى لكرومر

يئست رجالات مصر الكبار أو كادت . وبقى الشعب تزيد قوته ، ويضطرم وعيه ، ووضح له ان العلاقات القائمة بين الاحتلال من جانب وبعض المصريين من جانب تمنع هؤلاء البعض من أن يقفوا فى صفه . ووضح له أيضاً أن فرنسا وهى التى رجوا مساعدتها قد خانتهم ، لحاجة نظامها الاقتصادى والسياسى ، إلى ضحايا جديدة مستعمرات جديدة ، وهى لهذا تنقض وعودها ، وتطمس مواقفها الحرة . يئس اليمينيون ولكن بقى الشعب صامداً مثابراً — يقول لسانه « إننا لم نيأس . ولن نيأس من مستقبل الوطن العزيز ... ولكننا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوروبا » (١)

هكذا ظهر التناقض جليا فى موقف فئات وطبقات المجتمع المصرى من الاحتلال فرياض باشا يقول رسمياً ، ولا يخجل ، ان كرومر صاحب اليد الطولى علينا ... وله الفضل الأول على الإصلاح . فبينما يقول مصطفى كامل فى اللواء سنة ١٩٠٧ « ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته فى مصر ؟ نذكر أنه الضارب للخديوية بيد من حديد ، نذكر أنه هو الذى فتح السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه — نذكر أنه الذى سلب الحكومة المصرية والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة — نذكر أنه الذى حرم الفقراء من التعليم فى مدارس الحكومة وحارب اللغة العربية — نذكر أنه الذى قرب الذين يضحون بأشرف العواطف لخدمة المطامع الذاتية — نذكر أنه الذى سعى لقتل العواطف الوطنية بالمال وظن أن الثروة وحدها كافية لإرضاء أمة وشراء ضمائر الشعب » . فقويت الحركة الوطنية واشتد ساعدها ، واشتد فى نفس الوقت انحراف اليمينيين إلى حزب المعتدلين — ولكن لمن الغلبة ؟ للراضين المغالطين — أم للمتحمسين المتهمين بأنهم متهورون متعصبون — المتهمين بأنهم متطرفون أشد التطرف — والمدافعون عن

(١) مصطفى كامل

أنفسهم بأنهم ليسوا متطرفين لأنهم لا يطلبون استعمار غيرهم ، أو امتلاك بلد غير بلدهم . لمن الغلبة وعلى من تدور الدائرة ؟ المجتمع يتطور ، وقوى المقاومة فيه تضغط إلى الأمام فتلزم اليمينيين والمعتدلين الحائط حتى مجلس شورى النواب يخرج عن رزانته وفلسفته الاعتدالية الانتهازية فيقرر كتشنر سنة ١٩١٠ م أن لا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا أن يتوليا قيادة المجلس حتى الآن أو أن تنشىء فيه حزبا للحكومة مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم أعقل المصريين وأقدرهم ، ويقرر آسفا أنه لا ينكر مع ذلك بأن التجربة الحديثة التي جربت لم تنجح بل خابت فيما يخص مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

المسألة أعمق من ملاحظات اللورد أو السير .. ومن تذبذب رجالات مصر الكبار ... المسألة أن كل عام جديد خطوة إلى الامام ، فى طريق الحركة الوطنيـة المتبلورة من بعض عناصر الطبقة الطينية ، ومن كثير من عناصر الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية . وكل عام ينقضي يبرهن على أن سياسة اليمينيين انتهازية ليست فى صالح الشعب الذى انعكس بعض موقفه من اليمينيين فى ابيات حافظ ابراهيم التالية :

ويا حزب اليمين إليك عنا   لقد طاشت نبالك والسهام
ويا حزب الشمال عليك منا   ومن أبناء نجدتك السلام

توجست القلوب ، واشتد الإدراك وأثمرت صيحة الوطنيين ، دائما المجلس النيابى مقرونا بطلب الاستقلال ، فإذا مصر مقبلة على دور هائل فى تاريخها ، لا ينكر أبناؤها فيه أن مصر قد ربحت المشروعات العمرانية ، ولا ينكرون أن الأرض الزراعية قد اتسعت رقعتها ،وأن بعض أبنائها قد تمرغ فى الثراء ، وأن البورجوازية والطبقة العمالية قد ولدتا ...أن الفلاح قد أخرج من حياته الإقطاعية إلى محيط التبادل والاستغلال الرأسمالى ، وانه بهذا كله أدخلت اعتبارات هامة فى كيان المجتمع المصرى بل وأن هذه الاعتبارات ذاتها كانت من القوى التى بدأت تعمل على تحرير مصر ...

ولكن صوتاً مخلصاً يرفعه مصطفى كامل هاتفاً ، فما فائدة الأموال التى تجمع والخزينة التى تملأ بالذهب الوهاج إذا كانت الأسوار قائمة بين الفقراء والعلم ، والأحوال الصحية على أسوأ حال والعدل مزعزع الأركان ، والمصرى لا يملك فى بلاده نفوذاً ولا يسمع له صوت والأمن مختل أى اختلال ،

تطور منطق الوطنيين ، وتطور فى مقابله منطق أعدائهم والمجتمع المصرى سائر فى نضجه قدما ، ومصر ممعنة فى ارتباطاتها العالميـة امعانا — والحركة الشعبية فى بريطانيا وغيرها متجهة إلى دور حاسم والرأسمالية مقبلة على حربها الاولى . والأحوال جميعاً مهيأة لتغيير هائل ضخم ، تكون السياسـة بعده مخالفة لما كانت عليه قبله . العالم يسير إلى الأمام والشعوب متحفزة إلى حريتها ... ومصر منتهية إلى مرحلة جديدة فى جهادها التحريرى

بقيت مصر ، وبقى شعبها ساعياً إلى حريته وديموقراطيته وانطوى « بارنج » وذهبت معه سياسته الاصلاحية والصوت الوطنى يعصف « دائماً البرلمان والاستقلال »

انتهى

كلمة يجب ان تقال

أهذه نهاية المطاف ؟

إذن فقد كتبت هذه الصفحات فى ظل الاحكام العرفية ، وشبح الرقيب ماثل أمامى ، وتعلياته أن لا أهاجم الاستعمار البريطانى قائمة حولى ...

لشد ما كنت أكبت سخطى وأنا اسجل الحقائق عن استغلال الرأسماليين للشعب المصرى . كنت أكبح جماح قلمى مرات ومرات ، حتى جاء البحث أقرب إلى تقرير الحقائق الجافة منها إلى تجربة تاريخية عاشت فى دمى واعصابى سنوات عدة ، وكان آبائى واجدادى وقومى مادة هذه التجربة .

إن المتأمل لتاريخنا الحديث يجده لا يختلف فى جوهره عن تاريخ أى شعب آخر ، نكب بالاستغلال الرأسمالى واستبد به الاستعمار . لقد تركنا الاستعمار بعد نيف وستين عاماً من وجوده الرسمى بيننا أمة ماتزال أغلبيتها جاهلة ، ومايزال فلاحها متأخراً فقيرا مريضا ، وماتزال صناعتها طفلة ناشئة ، والمتعلمون فيها ولم يعطوا شيئاً من الثقافة القومية ، ولا من المعلومات العامة الصحيحة... على أن نقائض الاستعمار ، من طبقات شعبية ورأسمالية محلية ، وإن كانت قد لعبت دورها فى تقويض الاستعمار كما أوضحت فى البحث ، وإن كانت الطبقات الشعبية أبعد مستقبلا فى هذا الميدان ، وأعمق تأثيرا على تقرير مصيرنا .. لقد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة .. ويخالط المرحلة الراهنة طور أكثر سموا من المراحل السابقة ، تميزه لنا هذه الظواهر الديموقراطية ، والاتجاهات الشعبية ، الهادفة إلى تحرير الشعب من الجهل والفقر ... ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا

استندنا فى كفاحنا الاستعمار الاجنبي ، على قاعدة شعبية واسعة ، وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائما .

ومالى استفيض فى الحديث عن حركتنا الوطنية وقد عزمت وأنا أهم بالكتابة أن لا أحدثك عن شيء حدثتك عنه فى الكتاب . . .

إنه لأجدر بى الآن ، أن أذكر الزملاء الذين اعتمدت على مشورتهم وخاصة من سهر منهم بعض الليالى إلى جانبى ، نراجع نقطا لم أكن قد توفرت على دراستها بما يكفى...

واشكر من نقد رسالتى الأولى « قناة السويس »..وخاصة الذين وجهونى فى منهج بحثى ، أو أضافوا جديدا إلى معرفتى بتحليل التاريخ ...

راحتى زوجتى ..لقدقرأت عليها فصولا من الكتاب لم تكن قد اكتملت بعد فلم يفزعها تشويه العرض ،ولا أضجرها تكراراً لفصل واحد أو أكثر..

كانت تمد لى سمعاً رفيقاً مشجعاً وتنصت إلى كأنى أقول شيئاً جديداً لاتنتهى لذته ... لطالما قرأت لنفسى منفردا ، فضقت ذرعاً بالقراءة..ولم أكن أطيق التكرار..ولكنى اليوم ألقى عليها ما أكتب فتستعيدنى فى صبر جميل..

واعتذر للقارىء الكريم عن الأخطاء المطبعية .. لقد حاولت جهدى أن أتلافى الاخطاء دون أن أستعين بمراجع فنجحت فى أجزاء وخاننى التوفيق فى آخر ، ورجائى أن تكون الطبعة الثانية خلوا من الاخطاء .. وستكون حتما.

وبقيت كلمة كنت أحب أن ابدأ بها . كنت اعتزمت وأنا أكتب البحث أن أهديه لأمى ...فهى قد أوحت إلى بكثير منه عن غير قصد..كانت تجلس إلى كل مساء تقريبا ،وأنا صبى صغير ، تحدثنى عن «هيصة عرابى» وكيف اشترك فيها أبوها وعمها ...ثم تحدثنى عن ثورة ١٩ ، وكيف وقفت قريتنا كما وقفت القرى المجاورة لتقاوم الانجليز..وهى بعد اشد من رأيت كرها للمستعمر وبغضاً فى بقائه ..وستسر لاشك عندما يقال لها أنى أكتب ضد المستعمرين.. وسيختلج معها قلب كل مصرى مخلص يقرأ هذا الكتاب ؟

ا. بشرى صالح

مراجع البحث

اشكر جميع الزملاء الذين عاونوني في جمع مادة هذا الكتاب والذين وجهوني بنقدهم مرارا.

واشكر لقراء رسالتي السابقة عن «قناة السويس» الذين تفضلوا فابدوا ملاحظاتهم ونقدهم

١ — مصر الحديثة (الجزء الأول) تأليف لورد كرومر

٢ — » » (الجزء الثانى) » » »

٣ — عصر اسماعيل (الجزء الثانى) » عبد الرحمن الرافعى بك

٤ — مصطفى كامل » » » » »

٥ — المسألة المصرية (دمار مصر) » روذستاين تعريب محمد بدران وعبد الحميد العبادى

٦ — الصناعة فى مصر » حسين على الرافعى

٧ — عباس الثانى » لورد كرومر

٨ — مشكلة الفلاح محاضرة ألقاها جلال فهيم باشا

٩ — مصر للمصريين (الجزء الخامس والسادس) بقلم الفريد نقاش

١٠ — مضبطة الجمعية التشريعية (لسنوات ١٩٠٣ — ١٩٠٤ — ١٩٠٥)

١١ — بعض أعداد اللواء والجريدة والطائف والاهرام .

١٢ — مقتطفات من التاريخ السرى للاحتلال البريطانى تأليف ويلفرد سكوت بلنت

١٣ — مقتطفات من جريدة التايمز من سنة ١٨٨٥ إلى ١٩١٠

١٤ — تقرير لورد كرومر عن مالية وادارة مصر والسودان فى سنة ١٧٩١

١٥ — » » » » » » » » » » » ١٩٠١

١٦ — » » » » » » » » » » » ١٩٠٣

١٧ — » » » » » » » » » » » ١٩٠٤

١٨ — تقرير لورد كرومر عن مالية وإدارة مصر والسودان فى سنة ١٩٠٥
١٩ — » » » » » » » » » » ١٩٠٦
٢٠ — » غورست » » » » » » » ١٩٠٧
٢١ — » » » » » » » » » ١٩٠٨
٢٢ — » » » » » » » » » ١٩٠٩
٢٣ — » » » » » » » » » ١٩١٠
٢٤ — تقرير كتشنر عن المالية والادارة فى مصر والسودان سنة ١٩١١
٢٥ — » » » » » » » » » ١٩١٢
٢٦ — تاريخ مصر الحديث من الفتح الاسلامى إلى الآن تأليف جورجي زيدان
٢٧ — احصائيات لجمعية الاقتصاد والتشريع
٢٨ — الصحف الخالدة ـــ مختارات من مقالات وخطب لعبد العزيز جاويش
٢٩ — احصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ١٩٤٣
٣٠ — احصاء الجيب سنة ١٩٣٧

مراجع افرنجية

31 — British Imperialism in Egypt by Eleanor Burns.
32 — Man's Worldly Goods by Leo Huberman
33 — This Final Crisis by Allen Hutt
34 — The Egyptian Problem by Sir Chirol Valentine
35 — History of the British People by Elie Halévy
36 — Letters from Egypt by Lady Duff Gordon
37 — Imperialism, the Highest Stage of Capitalism by Lenin
38 — On the National Question by Stalin
39 — Marx - Engels - Marxism by Lenin
40 — Extracts from Engels

فهرس